شرح الأشمونى

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك، إلى ألفية ابن مالك »

حققه

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الثانى

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى { صفر الخير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م

حروف الجر

(هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ ، وَهْيَ) عشرون حرفًا (مِنْ) و (إلَى) و (حَتَّى) و (خَلاَ) و (حَاشَا) و (عَدَا) و (فِي) و (عَنْ) و (عَلَى) و (مُذْ) و (مُنْذُ) و (رُبَّ) و (اللاَّمُ) و (كَيْ) و (وَاوٌ وَتَا * وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى) كلها مشتركة فى جر الاسم على التفصيل الآتى :

وقد تقدم الكلامُ على خَلاَ وحَاشَا وعَدَا فى الاستثناء .

وقَلَّ مَنْ ذَكَرَ « كى » و « لعلَّ » و « مَتَى » فى حروف الجر ؛ لِغَرَابَةِ الجر بهنَّ .

أما كى فتجرُّ ثلاثةَ أشياء ؛ الأول «ما» الاستفهامية المستفهم بها عن عِلَّةِ الشىء ، نحو كَيْمَهْ ؟ بمعنى لِمَهْ ؟ والثانى « ما » المصدرية مع صِلَتِها ، كقوله :

٥٢١ — [إذَا أنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا]
يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أى للضُّرِّ والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : ما كافَّةٌ . الثالث « أنْ » المصدرية وصِلَتُهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيْدًا » إذا قدَّرْتَ « أنْ » بعدها ؛ فأنْ والفعلُ فى تأويل مصدر مجرور بها ، ويدل على أنَّ أنْ تُضْمَرُ بعدها ظُهُورُها فى الضرورة ، كقوله :

٥٢٢ — فَقَالَتْ: أكُلَّ النَّاسِ أصْبَحْتَ مَانِحًا
لِسَانَكَ كَيْمَا أنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

والأَوْلَى أن تقدر « كى » مصدرية فتقدَّرَ اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو « لِكَيْلاَ تَأْسَوْا » .

وَأما «لعَلَّ» فالجرُّ بها لغةُ عُقَيْل ثابتة الأول ومحذوفَته مفتوحَةَ الآخر ومكسورتَهُ، ومنه قولُه :

٥٢٣ — لَعَلَّ اللهِ فضلكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

وقوله :

* لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ *

وأما « مَتَى » فالجرُّ بها لغةُ هُذَيْل ، وهي بمعنى مِن الابتدائية ، سُمع من كلامهم أخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ ، أي من كُمه ، وقوله :

٥٢٤ — شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ
مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وأما الأربَعَةَ عَشر الباقيةُ فسيأتى الكلامُ عليها .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : إنما بُدِئَ بمن لأنها أقوى حروف الجر ؛ ولذلك دخلت على مالم يدخل عليه غيرها ، نحو « مِنْ عِنْدِكَ » .

الثانى : عدَّ بعضُهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمزة الاستفهام إذا جعلت عوضاً من حرف الجر فى القسم ، قال فى التسهيل : وليس الجر فى التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومَنْ وافقه . وذهب الزجّاج والرُّمّانى إلى أن « أَيْمُن » فى القسم حرفُ جر ، وشَذّا فى ذلك . وعَدَّ بعضهم منها الميم المثلثة فى القسم نحو « مُ اللهِ » وجعله فى التسهيل بقيةَ « أَيْمُن » قال : وليست بدلاً من الواوِ ولا أصْلُها « من » خلافا لمن زعم ذلك . وذكر الفراء أنَّ لات قد تجر الزمان ، وقرى « وَلَاتَ حينَ مناصٍ » . وزعم الأخفش أن « بَلْهَ » حرف جر بمعنى مِنْ . والصحيحُ أنها اسمٌ ، وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وَلِيَهَا ضميرٌ متصل ، نحو « لولاى ، ولولاك ، ولَوْلَاهُ » فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه . وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووُضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل

لولا في الظاهر. وزعم المبرِّدُ أن هذا التركيب فاسد لم يَرِدْ من لسان العرب، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله:

٥٢٥ – أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَن

وقوله:

٥٢٦ – وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هَوَى
بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

انتهى

(بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ) و (مُذْ وَحَتَّى * وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا) وكَيْ ولَعَلَّ ومَتَى، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة، وما عدا ذلك فيجر الظاهر والمضمر، على ما سيأتى بيانه.

(وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتاً) وأما قولهم: ما رأيته مُنْذُ أَنَّ اللهَ خَلَقَه، فتقديره: منذ زَمَنِ أن الله خلقه، أى: منذ زمن خَلْقِ الله إياه.

﴿ تنبيه ﴾: يشترط فى مجرورها – مع كونه وقتا – أن يكون مُعَيَّنا، لا مُبْهَما، ماضياً أو حاضراً، لا مستقبلا، تقول: ما رأيته مذ يَوْمِ الجمعة، أو مُذْ يَوْمِنا، ولا تقول: مذ يَوْمٍ، ولا أراه مُذْ غَدٍ، وكذا فى منذ. اه

(وَ) اخصص (بِرُبَّ * مُنكراً) نحو: ربَّ رَجُلٍ، ولا يجوز رب الرجل (وَالتَّاءَ لِلَّهِ وَرَبّ) مضافا للكعبة أولياء المتكلم، نحو: « وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وتَرَبِّ الْكَعْبَةِ، وتَرَبِّى لأفعلَنَّ، وندر: تَالرَّحْمٰنِ، وتَحَيَاتِكَ.

(وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتًى) وقوله:

٥٢٧ – [وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ] وَرُبَّهُ عَطِباً أَنقَذْتُ مِنْ عَطَبِهْ

(نَزْرٌ) أى: قليلٌ

﴿ تنبيه ﴾ : يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها : الإفرادَ ، والتذكيرَ ، والتفسيرَ بتمييز بعده مطابق للمعنى ؛ فيقال : رُبَّهُ رَجُلاً ، ورُبَّهُ امرأةً . قال الشاعر :

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وقد سبق التنبيه عليه فى آخر باب الفاعل .

(كَذَا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى) أى : قد جرّت الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٨ — وَأُمَّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا [ذَاتَ الْيَمِينِ غَيْرَ مَا أَنْ يَنْكَبَا]

وقوله :

٥٢٩ — وَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلاَ كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إِلاَّ حَاظِلاَ

وهذا مختص بالضرورة .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن ؛ الثانى : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب ، كقوله :

٥٣٠ — وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيْ [حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةُ فِيهَا نَزَالِ]

وكقول الحسن : أَنَا كَكَ وأنتَ كِيْ . وأما دخولها على ضمير الرفع — نحو : ما أنا كهو ، وما أنا كَأَنْتَ ، وما أنت كأنا — وعلى ضمير النصب — نحو ما أنا كإِيَّاكَ ، وما أنت كإِيَّاى — فجعله فى التسهيل أقلّ من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادى : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساوٍ . والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخولُه على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣١ — فَلاَ وَاللهِ لاَ يَلْقَى أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَابْنَ أَبِي زِيَادِ

وقوله :

٥٣٢ ـ أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كلَّ فَجٍّ   تُرَجِّى مِنْكَ أَنْهَا لا تَخِيبُ

انتهى

وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف :

(بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِىءْ فى الأَمْكِنَهْ بِمِنْ) أى : تأتى مِنْ لمعانٍ ، وجملتُهاعشرة ، اقتصر منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعيض ، نحو : « حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن تخلفها بعض ، ولهذا قرىء « بَعْضَ مَا تحِبُّونَ » .

الثانى : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية فى الأمكنة باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأقْصَى » . (وقَدْ تَاتى لِبَدْءِ) الغاية فى (الأَزْمِنَهْ) أيضا ، خلافا لأكثر البصريين ، نحو : « لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » وقوله :

٥٣٣ ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ   إلى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهى الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله ، (وزِيدَ فى نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ * نَكِرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ (كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ) أو فاعلا ، نحو : لا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتى لتنصيص العموم هى التى مع نكرة لا تختص بالنفى ، والتى لتأكيده هى التى مع نكرة تختص به كأحَدٍ ودَيَّار . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفى وشبهه ، وجعلوها زائدة فى نحو قولهم : قَدْ كَانَ

مِنْ مَطرٍ . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها فى الإيجاب جارّةً لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ » .

الخامس : أن تكون بمعنى بَدَل ، نحو : « أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » ؟ وقوله :

٥٣٤ — أَخَذوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلُبَّةً
ظُلْمًا ، وَيُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلَا

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » وقوله :

يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ [فَلَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ]

الثامن : موافقة عَنْ ، نحو : « يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِنْ هٰذَا » . التاسع : موافقة الباء ، نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِىٍّ » . العاشر : موافقة عَلَى ، نحو : « وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » .

(لِلِانْتِهَا حَتَّى وَلَامٌ وَإِلَى) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان ، و « إلى » أَمْكَنُ فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ البارحَةَ إلى نصفها ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، ونحو : « سَلَامٌ هِىَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمالُ اللام للانتهاء قليل ، نحو : « كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُسَمًّى » . وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقا ، كما تقدم ، الثانى : المصاحبة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبيِّنَةُ لفاعليةِ مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ »

وقيل : لانتهاء الغاية ، أى : مُنْتَهٍ إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٥٣٥ — فَلاَ تَتْرُكَنِّى بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِى إِلَى النَّاسِ مَطْلِىٌّ بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ

السادس : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٣٦ — تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا
أَيُسْقَى فَلاَ يَرْوَى إِلَىَّ ابْنُ أَحْمَرَا

السابع : موافقة عِنْدَ ، كقوله :

٥٣٧ — أَمْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وذِكْرُهُ
أَشْهَى إِلَىَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم : «أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وخُرِّجَتْ على تضمين تَهْوَى معنى تميل .

﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قرينةٌ على دخول ما بعد إلى وحتى ، نحو : قرأتُ القرآن مِنْ أولِهِ إلى آخره ، ونحو قوله :

٥٣٨ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :

٥٣٩ — سَقَى الْحَيَا الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنٍ عُزِيَتْ
لَهُمْ فَلاَ زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَجْدُودَا

عُمِلَ بها ، وإلا فالصحيح فى « حتى » الدخولُ ، وفى « إلى » عدمُه مطلقا حملا على الغالب فيهما عند القرينة ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد « حتى » ، وليس كما ذَكَرَ ، بل الخلاف مشهور ، وإنما الاتفاق فى « حتى » العاطفة لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو . اهـ

(وَمِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ) أى : تأتى مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِن » فقد سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريبا ، إن شاء الله تعالى

(وَاللاَّمُ لِلْمِلْكِ وَشِبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضاً وَتَعْلِيلٍ قُفِي

وَزِيدَ) أى : تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحـــد وعشرون معنًى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثانى : الملك ، نحو : الْمَالُ لِزَيْدٍ . الثالث : شِبْهُ الملك ، نحو : الْجُلُّ لِلدَّابَةِ ، ويعبَّر عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لـكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنًى وذاتٍ ، نحو : الحمدُ لله ، وَ « وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبّر عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعدية ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا » لـكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التمليك ، قال فى المغنى : والأولى عندى أن يمثَّل للتعدية بمَا أَضْرَبَ زيداً لِعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لبـكر . الخامس : التعليل ، نحو : « لِتَحْـكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وإنِّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ

السادس : الزائدة ، وهى إما لمجرد التوكيد كقوله :

٥٤٠ — وَمَلَـكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبٍ
مُلْـكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدِ

وإما لتقوية عاملٍ ضَعُفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ » « فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم فى هذا الـكتاب . السابع : التمليك ، نحو : وَهَبْتُ لِزَيْدٍ دِينَاراً . الثامن : شبه التمليك ، نحو : « جَعَلَ لَـكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً » . التاسع : النسب ، نحو : لِزَيْدٍ أبٌ ، ولعَمْرٍو عَمٌّ . العاشر : القَسم والتعجب معا ، كقوله :

٥٤١ — لله يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُوحِيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

ونحو : لله لاَ يُؤَخَّرُ الأجَلُ ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : التعجُّب المجرد عن القسم ، ويستعمل فى النداء كقولهم : يَا لَلْمَاءِ وَالْعُشْبِ ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

٥٤٢ — فَيالَكَ مِنْ لَيلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

وفى غيره ، كقولهم : لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً ، ولِلّٰهِ أَنْتَ ، وقوله :

٥٤٣ — شَبابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقارٌ وَثَرْوَةٌ
فَلِلّٰهِ هٰــذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

الثانى عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً » وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهى الجارة لاسم السامع ، نحو : قُلْتُ لَهُ كَذَا ، وجعله الشارح مثالا للامِ التعديةِ . الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق فى إلى . الخامس عشر : موافقة على فى الاستعلاء الحقيقى ، نحو : « وَيَخِرُّونَ لِلأَذْقَانِ » وقوله :

٥٤٤ —[ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بالسِّنَانِ قَمِيصَهُ] فخرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ

والمجازىّ ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشْتَرِطِى لَهُمُ الْوَلاَءَ ، وأنكره النحاس . السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر : موافقة عند ، نحو : كَتَبْتُهُ لِخَمْسٍ خَلَوْنَ ، وجَعَلَ منه ابنُ جِنِّى قراءةَ الجَحْدَرِىّ : « بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتخفيف الميم . الثامن عشر : موافقة فى ، نحو : « ونَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛ التاسع عشر : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٥ — لَنَا الْفَضْلُ فِى الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ
وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

المتمم عشرين : موافقة عَنْ ، نحو : «قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولاَهُمْ رَبَّنَا هٰؤُلاَءِ أَضَلُّونَا» ، وقوله :

٥٤٦ — كَضَرَائِرِ الْحَسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَداً وَبُغْضاً : إِنَّهُ لَدَمِيمُ

الحادى والعشرون موافقة مَعَ ، كقوله :

٥٤٧ — فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّى وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا

(... وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا وَفِى ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا)
(بِالْبَا اسْتَعِنْ وَعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ)

أى : تأتى كلٌّ واحدةٍ من الباء وفى لمعان ، أما « فى » فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين ؛ الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَيْدٌ فِى الْمَسْجِدِ ، ونحو « وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثانى : السببية ، نحو « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفى الحديث : دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِى هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو « قَالَ ادْخُلُوا فِى أُمَمٍ » . الرابع : الاستعلاء ، نحو « لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٨ — بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِى سَرْحَةٍ يُحْذَى نِعَالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْءَمِ

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِى الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » . السادس : موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِى أَفْوَاهِهِمْ » . السابع : موافقة مِنْ ، كقوله :

٥٤٩ — أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِى وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِى الْعُصُرِ الْخَالِى
وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِى ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٥٠ — وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ
بَصِيرُونَ فِى طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عِوَضاً من أخرى محذوفةٍ ، كقولك : ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتَ ، تريد ضربت مَنْ رغبتَ فيه . أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله :

٥٥١ — وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثِقَةٍ فَانْظُرْ بِمَنْ تَثِقُ

أى : فانظر مَنْ تثق به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويض ، أجاز ذلك الفارسى فى الضرورة ، كقوله :

٥٥٢ — أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا   يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : « وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ » .

وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البَدَل ، نحو مَا يَسُرُّنِى بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٣ — فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الْإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

الثانى : الظرفية ، نحو « وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ » ، و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ » . الثالث : السببية ، نحو « فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنْبِهِ » . الرابع : التعليل ، نحو « فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ » . السادس : التعدية ، وتسمى باء النقل ، وهى المعاقِبةُ للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُعَدِّى الفعلَ القاصرَ ، نحو « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » بمعنى أذهبته ، ومنه « ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ » وقرىء : «أَذْهَبَ اللهُ نُورَهم» . السابع : التعويض ، نحو « بِعْتُ هٰذَا بِأَلْفٍ » وتسمى باء المقابلة أيضا . الثامن : الإلصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو « أَمْسَكْتُ بِزَيْدٍ » ونحو : مَرَرْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيبويه . التاسع : المصاحَبَةُ ، نحو « اهْبِطْ بِسَلَامٍ » أى : مَعَه . العاشر : التبعيض ، نحو « عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللهِ » وقوله :

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ   مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

الحادى عشر : المجاوزة كـعَنْ ، نحو « فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَائِكُمْ » ، وإلى هذه الثلاثة الإشارةُ بقوله * وَمِثْلَ مَعْ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ * هذا ما ذكره فى هذا الكتاب . الثانى عشر : موافقة على ، نحو « مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ » بدليل « هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : الْقَسَم ، وهى أصل حروفه ؛ ولذلك خُصَّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بِاللهِ ، والدخولِ على الضمير ، نحو : بِكَ لَأَفْعَلَنَّ . الرابع عشر : موافقة إلى ،

نحو « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أي : إليّ ، وقيل : ضمّن أحسن معنى لَطَفَ . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » « وَلاَ تُلقُوا بِأَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِم .

(عَلَى لِلِاسْتِعْلا وَمَعْنَى فِي وَعَنْ) أي : تجىء عَلَى الحرفيةُ لمعانٍ عشرة ذكر منها هنا ثلاثة: الأول : الاستعلاء وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو « فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثانى : الظرفية كفى ، نحو « عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كعن ، كقوله :

٥٥٤ — إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ‌‌ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

الرابع : التعليل كاللام ، نحو « وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ » ، وقوله :

عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي ‌‌ إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ

الخامس : المصاحبة كمع ، نحو : « وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو « إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » . السابع : موافقة الباء ، نحو « حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لاَ أَقُولَ » ، وقد قرأ أُبيٌّ بالباء . الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٥ — إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ‌‌ إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْماً عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

أي : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :

٥٥٦ — أَبَى اللهُ إِلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ‌‌ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٧ — بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ‌‌ عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
عَلَى أَنَّ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ ‌‌ إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدِّ

(بِعَنْ تَجَاوُزاً عَنَى مَنْ قَدْ فَطِنْ . وَقَدْ تَجِى) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (عَلَى * كَمَا عَلَى مَوْضِعَ عَنْ قَدْ جُعِلاَ) كما رأيت .

وجملة معانى عن عشرة أيضاً ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المُجَاوزة ، وهى الأصل فيها ؛ ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، ورَغِبْتُ عَنْ كَذَا . الثانى : الْبَعْدِية ـ وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تجى مَوْضِعَ بَعْدُ ـ نحو : « عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ » « لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ » أى : حالا بعد حال الثالث : الاستعلاء كعلى ، نحو : « فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ » وقوله :

٥٥٨ ـ لاهِ ابْنُ عَمِّكَ لاأَفْضَلْتَ فى حَسَبٍ عَنِّى وَلاَ أَنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

الرابع : التعليل ، نحو : « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِى آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاه » الخامس : الظرفية ، كقوله :

٥٥٩ ـ وَآسِ سَرَاةَ الْحَىِّ حَيْثُ لَقِيتَهُمْ وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِياً

السادس : موافقة مِنْ ، نحو : « وهُوَ الَّذِى يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولٰئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَاعَمِلُوا» . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى » . والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ ، وفيه ردٌّ على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هى المرمية . التاسع : البدل ، نحو : «وَاتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً» ، وفى الحديث : صُومِى عَنْ أُمِّكِ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٦٠ ـ أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ الَّتِى عَنْ بَيْنَ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

(شَبِّهْ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِداً لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ)

أى : تجى الكاف لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، واقتصر منها فى النظم على ثلاثة : الأول :

التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كالأسدِ . الثانى : التعليل ، نحو : « وَاذْكُرُوه كَمَا هَدَاكُمْ » أى : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفى التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال فى شرح الكافية : ودلالتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أى : ليس شىء مثله ، وقوله :

٥٦١ — [قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حُقْبٌ فِى سَوَقْ] لَوَاحِقُ الأقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ

أى : فيها الْمَقَقُ ، أى : الطول . الرابع : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك فى التسهيل بقوله : وقد توافق على .

(وَاسْتُعمِلَ) الكاف (اسْمًا) بمعنى مثل ، كما فى قوله :

٥٦٢ — يَضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ [تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ]

أى : عَن مِثْلِ الْبَرَدِ ، وقوله :

٥٦٣ — بِكَاللَّقْوَةِ الشَّغْوَاءِ جُلْتُ فَلَمْ أكُن لِأُولَعَ إلاَّ بِالْكَمِيِّ الْمُقَنَّعِ

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون — منهم الفارسى والناظم — فى الاختيار .

(وكَذَا عَنْ وَعَلَى) استعملا اسمين : الأول بمعنى جانب ، والثانى بمعنى فَوْق (مِنْ أجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلاَ) فى قوله :

٥٦٤ — وَلَقَدْ أرَانِى لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِى تَارَةً وَأمَامِى

وكقوله :

٥٦٥ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمَّ ظِمْؤُهَا تَصِلُّ ، وَعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ

(وَمُذْ وَمُنْذُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا) اسماً مفرداً ، (أوْ أُولِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (الْفِعْلَ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ، أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، أوْ مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ، والتقدير : أَمَدُ انقطاع الرؤية يومان ، وأَوَّلُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة . وقد أشعر بذلك قوله « حَيْثُ رَفَعَا » وقيل بالعكس ، والمعنى بيني و بين الرؤية يومان ، وقيل : ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف ، أي : مذ كان - أو مُذْ مضى - يومان ، و إليه ذهب أكثر الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .

والثاني (كَجِئْتُ مُذْ دَعَا) ، وقوله :

مَا زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ ‌ ‌ ‌ [فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأشْبَارِ]

وقوله :

٥٦٦ - وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ ‌ ‌ ‌ [وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمان مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

(وَ إِنْ يَجُرَّا) فهما حَرْفَا جَرٍّ ، ثم إن كان ذلك (في مُضِيٍّ فَكَمِنْ * هُمَا) في المعنى ، نحو : ما رأيته مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذ يَوْمِ الجمعة ، أي : من يوم الجمعة (وَفي الْحُضُورِ مَعْنَى في اسْتَبِنْ) بهما ، نحو ما رأيته مذ يَوْمِنَا ، أو منذ يَوْمِنا : أي في يومنا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ و إلى مَعاً كما في المعدود ، نحو : ما رأيته مذ - أو منذ - يومين ، وكونهما إذا جرَّا حرفَيْ جرٍّ هو ما ذهب إليه الأكثرون ، وقيل : هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ الماضي على رفعه ، كقوله :

٥٦٧ - [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ]

وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَزْمَانِ

وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره ؛ فمن القليل فيها قوله :

٥٦٨ - لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ‌ ‌ ‌ أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ

الثانى : أصل مذ منذ ؛ بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذْ عند ملاقاة الساكن نحو مُذُ الْيَوم، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّف فى الحرف وشبهه ، ويردُّه تخفيفهم أنّ وكأنّ ولكنّ ورُبَّ ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسماً فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل .

الثالث : بقى من الحروف رُبَّ ، وهى للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلا ؛ فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِى الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يا رُبَّ صائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثانى كقوله :

٥٦٩ — أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ
وَذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

* * *

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا)

لعدم إزالتها الاختصاص، نحو : « مِمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ » .

(وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفْ) عن الجر غالباً ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٧٠ — رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وكقوله :

٥٧١ — [فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا] كَمَا الْحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِى تَمِيمِ

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ) ، كقوله :

٥٧٢ — رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلَاءْ

وكقوله :

٥٧٣ — وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبَّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٤ — رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِى عَلَمٍ [تَرْفَعَنْ ثَوْبِى شَمَالَاتُ]

وقد تدخل على مضارع نُزِّلَ منزلته لتحقق وقوعه ، نحو : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا » وندر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ [وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ]

حتى قال الفارسى : يجب أن تقدر « ما » اسماً مجروراً بمعنى شىء ، والجامل : خبراً لضمير محذوف ، والجملة صفة ما ، أى : رب شىء هو الجامل المؤبل .

(وَحُذِفَتْ رُبَّ) لفظاً (فَجَرَّتْ) منوية (بَعْدَ بَلْ * وَالْفَا) ، لكن على قلة ، كقوله :

٥٧٥ — بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهْ لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقوله :

٥٧٦ — * بَلْ بَلَدٍ ذِى صُعُدٍ وَأَصْبَابْ *

وقوله :

٥٧٧ — فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ
[فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِى تَمَائِمَ مُحْوِلِ]

وقوله :

٥٧٨ — فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ [نَوَاعِمَ فِى الْمُرُوطِ وَفِى الرِّيَاطِ]

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلْ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٩ – وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُـدُولَهُ
[عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَـلِي]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجر بها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٨٠ ـ رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضِى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وهو نادر . وقال فى التسهيل : تجر ربَّ محذوفةً : بعد الفاء كثيراً ، و بعد الواو أكثر ، و بعد بل قليلا ، ومع التجرد أقلّ . ومراده بالـكثرة مع الفاء الـكثرة النسبية، أى : كثير بالنسبة إلى بل .

الثانى : قال فى التسهيل : وليس الجر بالفاء و بل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضاً الاتفاق ، لـكن فى الارتشاف : وزعم بعضُ النحويين أن الجر هو بالفاء و بل ؛ لنيابتهما مَنَابَ رُبَّ ، وأما الواو فذهب الـكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برب المضمرة ، وهو مذهب البصريين .

(وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى رُبَّ) من الحروف (لَدَى * حَذْفٍ) وهذا بعضُه يُرَى غير مطرد يُقْتَصَر فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة ـ وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ ـ قال : خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ ، التقدير : على خَيْرٍ ، وقوله :

[إذا قيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قبيلَةٍ ؟] أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالْأَكُفِّ الْأَصَابِعُ

وقوله :

٥٨١ ـ [وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيْسَ أَلِفْتُهُ] حَتَّى تَبَذَّخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامِ

أى : إلى كليب ، و إلى الأعلام .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعاً :

الأول : لفظ الجلالة فى القسم دون عوض ، نحو : اللهِ لأفعلَنَّ .

الثانى: بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، نحو : بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت، أى : من درهم ، خلافاً للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة كما يأتى فى بابها .

الثالث : فى جواب ما تَضَمَّنَ مثلَ المحـذوفِ ، نحو : زَيْدٍ ، فى جواب : بِمَنْ مَرَرْتَ .

الرابع : فى المعطوف على ماتضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو « وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفى اختلاف الليل ، وقوله :

٥٨٢ — أَخْلِقْ بِذِى ٱلصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ
وَمُدْمِنِ ٱلْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أى : و بِمُدْمِنِ .

الخامس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٣ — مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا   وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

السادس : فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٤ — مَتَى عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا   كُفِيتُمْ وَلَمْ تَخْشَوْا هَوَانًا وَلَا وَهْنَا

السابع : فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أَزَيْدِ ابْنِ عَمْرٍو ؟ استفهاما لمن قال : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ .

الثامن : فى المقرون بهَلَّا بعده ، نحو هَلَّا دِينَارٍ ، لمن قال : جِئْتُ بِدِرْهَمٍ .

التاسع : فى المقرون بإنْ بعده ، نحو : أَمْرُرْ بِأَيِّهِمْ أَفْضَلُ إِنْ زَيْدٍ و إِنْ عَمْرٍو ، وجعل سيبويه إضمار هذه الباء بعد إنْ أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فعلم بذلك اطّراده .

العاشر : فى المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ فَطَالِحٍ ، أى : إلّا أَمْرُرْ بصالح فقد مررت بطالح ، والذى حكاه سيبويه إلا صَالِحًا فَطَالِحٌ ، و إِلَّا صَالِحًا فَطَالِحًا ، وقدّره : إلَّا يَكُنْ صالحا فهو طالح ، و إلَّا يَكُنْ صالحا يكن طالحا .

الحادى عشر : لام التعليل إذا جرت كَىْ وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو : جِئْتُ كَىْ تُكْرِمَنِى ، أن تكون كى تعليلية وأنْ مضمرةً بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثانى عشر : مع أنَّ وأنْ ، نحو عَجِبْتُ أنكَ قَائِم ، وأنْ قُمْتَ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائى ، وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه .

الثالث عشر : المعطوف على خبر ليس وما الصالحِ لدخول الجار ، أجاز سيبويه فى قوله :

٥٨٥ — بَدَالِيَ أنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَامَضَى وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إذَا كَانَ جَائِيَا

الخفضَ فى « سابقٍ » على توهم وجود الباء فى « مُدْرِكَ » ولم يجزه جماعةٌ من النحاة ، ومنه قوله :

٥٨٦ — أحَقًّا عِبَادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صَاعِداً وَلاَ هَابِطاً إلاَّ عَلَىَّ رَقِيبُ
وَلاَ سَالِكٍ وَحْدِى وَلاَ فِى جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ إلاَّ قِيلَ أنْتَ مُرِيبُ

وقوله :

٥٨٧ — مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقوله :

وَمَازُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إلَىَّ وَلا دَيْنٍ بِهَا أنَا طَالِبُهْ

﴿ تنبيه ﴾ لايجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره فى الاختيار ، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٨ — إنَّ عَمْراً لاخَيْرَ فِى الْيَوْمَ عَمْرٍو [إنَّ عَمْراً مُكَثِّرُ الأحْزَانِ]

وقوله:

٥٨٩ — وَلَيْسَ إلى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ

وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم ، نحو : اشْتَرَيْتُهُ بِوَاللهِ دِرْهَمٍ .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلَّق ، وهو : فعلٌ ، أو ما يشبهه ، أو مُؤَوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللهُ فِى السَّمٰوَاتِ وَفِى الأَرْضِ » أى : وهو المسمّى بهـذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ » أى : انتفى ذلك بنعمة ربك .

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا فى اللفظ قُدِّر الكونُ المطلق متعلَّقا ، كما تقدم فى الخبر والصلة .

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومِنْ ، فى نحو « كَفَى بِاللهِ شَهِيداً » و « هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ » .

الثانى : لَعَلَّ فى لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لَوْلاَ فيمن قال : لَوْلاَىَ وَلَوْلاَكَ وَلَوْلاَهُ ، على قول سيبويه إنّ «لولا» جارة ؛ فإنها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رُبَّ فى نحو : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ ، أَوْ لقيتهُ ؛ لأن مجرورها مفعول فى الأول ومبتدأ فى الثانى أو مفعول أيضا على حد : زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، ويُقَدَّرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت فى المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرمانى وابن طاهر ، وقال الجمهور : هى فيهما حرف جر مُعَدّ ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به فى وقت .

الخامس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعَدَا وَحَاشا ، إذا خَفَضْنَ ؛ لما سبق فى باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

الإضافـــــة

(نُونًا تَلِى ٱلْإِعْرَابَ) وَهِىَ نون المثنَّى والمجموع عَلَى حَدِّهِ وَمَا أُلْحِقَ بِهِمَا (أَوْ تَنْوِينًا) ظَاهِرًا أو مُقَدَّرًا (مِمَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِى لَهَبٍ » ، و

٥٩٠ — [كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ ٱلتَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ] فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وكَالْمُقِيمِى الصَّلَاةِ ، وَهٰذِهِ عِشْرُو زَيْدٍ ، و (كَطُورِ سِينَا) « وَمَفَاتِحُ الْغَيْبِ » ، أما النون التى تليها علامة الإعراب فإنها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينُ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينَ الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، كقوله :

٥٩١ — [إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا]
وَأَخْلَفُوكَ عِدَ ٱلْأَمْرِ ٱلَّذِى وَعَدُوا

أى : عِدَةَ الأمر ، وقراءة بعضهم : « لَأَعَدُّوا لَهُ عِدَهُ » أى : عِدَتَهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَ إِقَامَ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غَلَب ، انتهى .

(وَالثَّانِيَ) من المتضايفين ـ وهو المضاف إليه ـ (ٱجْرُرْ) بالمضافِ وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوىّ خلافاً للزجاج (وَٱنْوِ) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِى إِذَا * لَمْ يَصْلُحْ) ثَمَّ (ٱلَّا ذَاكَ) المعنى ؛ فانو معنى « مِنْ » فيما إذا كان المضاف بَعْضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كثَوْب خَزٍّ ، وخَاتَم فِضةٍ ، التقدير : ثوبٌ من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانو معنى « فى » إذا كان المضاف إليه ظرفا للمضاف ، نحو « مَكْرُ اللَّيْلِ » أى : فى الليل (وَاللَّامَ خُذَا * لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثَوْب زَيْدٍ ، وحَصِير الْمَسْجِدِ ، ويَوْم الْخَمِيسِ ، ويَد زَيْدٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيَّته . وذهب بعضهم إلى أن الإضـــافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تَعْدُو أن تكون بمعنى اللام أو مِنْ ، ومُوهِم الإضافة بمعنى « فى » محمولٌ على أنها فيه بمعنى اللام توسُّعا .

الثانى : اختُلف فى إضافة الأعداد إلى المعدودات؛ فمذهب الفارسىّ أنها بمعنى اللام، ومذهب ابن السَّرَّاج أنها بمعنى مِنْ ، واختاره فى شرحى التسهيل والكافية ، فقال ــ بعد ذكر ما المضاف فيه بعضُ المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ــ : ومن هــذا النوع إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدَّرات ، وقد اتفقا ــ فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثمائة ــ على أنها بمعنى من . انتهى .

(وَاخْصُصْ أوَّلاً) من المتضايفين (أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِى تَلاَ) يعنى أن المضاف يتخصَّص بالثانى إن كان نكرةً ، نحو : غُلَامُ رَجُــلٍ ، ويتعرَّفُ به إن كان معرفة ، نحو : غُلَامُ زَيْدٍ .

(وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ يَفْعَلُ) أى : الفعلَ المضارع ، بأن يكون (وَصْفاً) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسمَ فاعل ، أو اسْمَ مفعول ، أو صفةً مشبهةً (فَعَنْ تَنْـكِيرِهِ لاَ يُعْذَلُ) بالإضافة ؛ لأنه فى قوة المنفصل (كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمُ الأملِ * مُرَوَّعُ الْقَلْبِ قليلُ الْحِيَلِ) فراجى : اسم فاعل ، ومروَّع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيره؛ بدليل دخول رُبَّ ، ومثله قوله :

٥٩٢ ــ يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمْ لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكم وَحِــرْمَانَا

ومن أدلة بقاءهذا المضاف على تنكيره نعتُ النكرة به، نحو : «هَدْياً بَالِغَ الْـكَعْبَةِ» وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِيَ عِطْفِهِ » وقوله :

٥٩٣ ــ فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً سُهُداً إذامانَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك ضَارِبُ زَيْدٍ ضاربٌ زَيْداً ؛ فالاختصاص موجود قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رفعَ القبح : أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما فى «ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبُ عَمْرٍو، وحَسَنُ الْوَجْه» أو المقدر كما فى «ضَوَارِبُ زَيْدٍ ، وحَوَاجُّ بَيْتِ اللهِ» أو نونِ التثنية كما فى ضَارِبا زَيْدٍ، والجمع كما فى ضَارِبُو زيدٍ ، وأما رفعُ القبح فى حَسَن الوجه فإن فى رفع الوجه قُبْحَ خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وَصْفِ المتعدى؛ وفى الجر تَخَلُّصٌ منهما ، ومن ثم امتنع الْحَسَنُ وجْهِهِ : أى بالجر ؛ لانتفاء قبح الرفع : أى على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الْحَسَنُ وَجْهٍ : أى بالجر أيضا ؛ لانتفاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِى الْإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ) ، وغيرُ مَحضَةٍ ، ومَجَازِيّة ؛ لأن فائدتها راجعةٌ إلى اللفظ فقط : بتخفيف، أو تحسين ، وهى فى تقدير الانفصال (وَتِلْكَ) الإضافة الأولى اسمها (مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّهْ) وحقيقية ؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال ، وفائدتها راجعة إلى المعنى ، كما رأيت ، وذلك هو الغرض الأصلى من الإضافة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن بَرْهَان وابن الطَّراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه غَيْرُ مَحْضَةٍ ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٤ — إنَّ وَجْدِى بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانى عاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولا

وذهب ابن السراج والفارسىّ إلى أن إضافة أفعل التفضيل غيرُ مَحضةٍ ، والصحيح أنها محضة ، نصّ عليه سيبويه ؛ لأنه يُنْعَتُ بالمعرفة .

الثانى : ظاهر كلامه انحصار الإضافة فى هـذين النوعين ، وهو المعروف ، لـكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثاً ، وهى المشـبَّهَةُ بالمحضة ، وحَصَر ذلك فى سبع إضافات :

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامع ، ومذهب الفارسى أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو سَحْقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقا رأْسَ زَيْدِكم [بأَبْيَضَ مَاضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِى]

أى : عَلاَ زيدٌ صاحبُنا رأسَ زيد صاحِبِكم ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الإضافة .

الخامسة : إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وأكثر ما يكون ذلك فى أسماء الزمان، نحو : يَوْمَئِذ وحِينئذ وعَامَئِذ ، وقد يكون فى غيرها كقوله :

٥٩٥ ـ فَقُلْتُ انْجُوَا عَنْهاَ نجا الْجِلْدِ إنَّهُ سَيُرْضِيكما مِنْهَا سَنَامٌ وغارِبُهْ

السادسة : إضافة الْمُلْغَى إلى المعتبر ، كقوله :

٥٩٦ ـ إلى الْحَوْل ثم اسْمُ السَّلامِ عَلَيْكما [وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كاملاً فَقَدِ اعْتَذَرْ]

السابعة : إضافة المعتبر إلى الملغى ، نحو : أَضْربْ أَيَّهُمْ أساء ، وقوله :

٥٩٧ ـ أقامَ بِبَغْدَاد الْعِرَاق وَشَوْقُهُ لأَهْل دِمَشْق الشَّامِ شَـــوْقٌ مبرِّحُ

الثالث : أهمل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رُبَّ رَجُل وَأَخِيه ، وكم ناقة وفصِيلها ، وفَعَلَ ذلِكَ جَهْدَهُ وطاقتَهُ ؛ لأن ربَّ وكم لا يجران المعارف ، والحال لا يكون معرفة .

ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كمِثْلٍ وغيرٍ وشِبْهٍ . قال فى شرح الـكافية : إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع « غير » بين ضدَّيْن ، كقول القائل : رأيتُ الصَّعْبَ غيرَ الْهيِّن ، ومَرَرْتُ

بالكريم غير البَخِيل، وكقوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غيرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» وكقول أبى طالب :

٥٩٨ — يارَبِّ إمّا تُخرِجَنْ طَالِبِي فى مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكُمُ المَقانِبِ
فَلْيَكُنِ المَغْلوبَ غيرَ الغَالِبِ وَلْيَكُنِ المَسْلُوبَ غيرَ السالِبِ

فبوقوع غير بين الضدين يرتفع إبهامه؛ لأن جهة المغايرة تتعين ، بخلاف خلوهامن ذلك ، كقولك : مررت برجل غيرك ، وكذا «مثل» إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة ؛ فإن الإضافة لاتعرفه ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمماثلة خاصة تعرَّف ، هذا كلامه .

وقال أيضا فى شرح التسهيل : وقد يُعْنَى بغير ومثل مُغايرة خاصة ومُماثَلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك فى «غير» إذا وقع بين متضادَّيْن ، وهذا الذى قاله فى «غير» هو مذهب ابن السراج والسيرافى ، ويُشْكِل عليه نحو : «صالحًا غيرَ الَّذِى كنا نَعْمَلُ» فإنها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة.اه

(وَوَصْلُ أَلْ بذا المُضاف) أى : المشابهِ يفعَل (مُغْتَفَر * إنْ وُصِلتْ بالثَّانِ كالجَعْدِ الشَّعَرْ) وقوله :

٥٩٩ — [أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى،وَمَافى دِمَائِهِمْ شِفَاءٌ] وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الحوَائِمِ

(أَوْ بالذِى لهُ أُضِيفَ الثَّانى كَزَيْدٌ الضاربُ رَأْس الجانى)

وقوله :

٦٠٠ – لقدْ ظَفِرَ الزُّوَّارُ أَقْفِيَةِ العِدَى [بما جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ وَالْقَتْلِ]

أو بما أضيف إلى ضمير الثانى ، كقوله :

٦٠١ – الوُدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ [مِنِّى ، وَ إِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ]

ومنع المبرد هذه .

(وكونُهَا فى الوَصْفِ كافٍ إنْ وقعْ مُثَنًّى أو جَمْعا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ)

أى : وكون أل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضافِ كافٍ فى اغتفاره وقوعُه مثنى أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠٢ - إنْ يَغْنيَا عَنِّىَ ٱلْمُسْتَوْطِنَا عدَنٍ فَإِنَّنِى لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِغَنِى

وقوله :

٦٠٣ - الشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا [والنَاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ أَلْقَهُمَا دَمِى]

وكقوله :

٦٠٤ - [الْعَارِفُو ٱلْحَقِّ لِلْمُدِلِّ بِهِ] وَالْمُسْتقِلُو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وَصْلُ أل بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا إلى المعارف مطلقا ، نحو : الضارِب زَيْدٍ ، والضارِب هـذا ، بخلاف : الضارِب رَجُلٍ . وقال المبرد والرُّمّانىُّ فى « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب فى « الضاربك » مخفوض فى « ضاربك » ، ويجوز فى « الضارباك » و « الضاربوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضاربا زيداً ، والضاربو عمراً ، وتحذف النون فى النصب كما تحذف فى الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٥ - الْحَافِظُو عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لاَ يَأْتِيهِمُ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفُ

وقوله :

الْعَارِفُو ٱلْحَقَّ لِلْمُدِلِّ بِهِ وَالْمُسْتقِلُو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا

فى رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ؛ لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة ؛ فهو فى قوة الفعل فطُلب معه التخفيف ، واحترز بقوله « سَبِيلَهُ اتَّبَع » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

﴿تنبيه﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رَفْعٌ على أنه فاعل كافٍ على ما تبين أولا ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعنى كونها . وقال المكودى : فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود أل فى الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده ، ويجوز فى همز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ .

(ورُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ) من المتضايفين ، وهو المضاف إليه ، (أَوَّلاً) منهما وهو المضاف (تَأْنِيثاً) أو تذكيراً (أَنْ كانَ) الأول (لِحَذْفٍ مُوهَلاً) أى : صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثانى ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٦ ــ جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ [فتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كالدِّرْهَمِ]

وقولهم : قُطِعَتْ بَعْضُ أَصابِعِهِ ، وقراءة بعضهم : « تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ » .
وقوله :

٦٠٧ ــ طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فى نَقْضِى [طَوَيْنَ طُولِى وَطَوَيْنَ عَرْضِى]

وقوله :

٦٠٨ ــ [وتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِى قَدْ أَذَعْتَهُ] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وقوله :

٦٠٩ ــ أَتَىُ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةً وَلَدَيْهِمُ تَرْكُ الْجَمِيلِ جَمِيــــلُ

وقوله :

٦١٠ ــ مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِماح تَسَفَّهَتْ
أَعَالِيَهَــــا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

ومن الثانى قوله :

٦١١ ــ إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى وعَقْلُ عَاصِى الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرا

وقوله :

٦١٢ - رُؤْيَةُ ٱلفِكْرِ مَايَؤُولُ لَهُ ٱلأَمْـــرُ مُعِينٌ عَلَى ٱجْتِنَابِ ٱلتَّوَانِي

ويحتمله « إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ » ولا يجوز : قامَتْ غلامُ هندٍ ، ولا قامَ امْرَأَة زيدٍ ؛ لانتفاء الشرط المذكور .

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النِّسْبي : أى قليل بالنسبة إلى ماليس كذلك ، لا أنه قليل فى نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل

(وَلاَ يُضَافُ اسمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ * مَعْنًى) كالمرادِفِ مع مُرَادفه ، والموصوفِ مع صفته ؛ لأن المضاف يتخصَّص أو يتعرَّف بالمضاف إليه ؛ فلا بد أن يكون غيرَهُ فى المعنى ؛ فلا يقال : قَمْحُ بُرٍّ ، ولا رَجُلُ فاضِلٍ ، ولا فاضِلُ رَجُلٍ (وَأَوِّلْ مُوهِما إذا وَرَدْ) أى : إذا جاء من كلام العرب مايُوهِم جواز ذلك وجب تأويله ؛ فما أوهم إضافة الشىء إلى مرادفه قولُهم : جاءَنى سَعِيدُ كُرْزٍ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى وبالثانى الاسم ، أى : جاءنى مُسَمَّي هذا الاسم ؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم : حَبَّةُ الْحمقَاءِ ، وصَلاَةُ الأولى ، ومَسْجِد الجامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوف ، أى : حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء ، وصلاةُ الساعةِ الأولى ، ومسجدُ المكان الجامع ؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرْدُ قَطِيفَةٍ ، وسَحْقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضاً وإضافة الصفة إلى جنسها : أى شىء جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشىء سَحْقٌ من جنسِ العمامة .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الفراء إضافة الشىء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة وغيرُه ، ونقله فى النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو : « وَلَدَارُ ٱلآخِرَةِ » و « حَقُّ الْيَقِينِ » و « حَبْلِ الْوَرِيدِ » و « حَبَّ الْحَصِيدِ » وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ ٱلْأَسْمَاء) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير « أيٍّ » من الموصولات ومن أسماء الشرط ومن أسماء الاستفهام ، و بعضها (يُضَافُ أبدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذى يضاف أبدا (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أى : يأتى مفردا فى اللفظ فقط ، وهو مضاف فى المعنى ، نحو : كلٌّ ، و بعض ، وأىّ ، قال الله تعالى : « وَكُلٌّ فى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ » « فضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » « أيًّامًا تَدْعُوا » .

﴿ تنبيه ﴾ : أشعر قوله « و بعض الأسماء » ، وقوله « و بعض ذا قد يأت لفظا مفردا » أن الأصل والغالب فى الأسماء أن تكون صالحةً للاضافة والإفراد ، وأن الأصل فى كل ملازِمٍ للاضافة أن لا ينقطع عنها فى اللفظ .

وأعلم أن اللازم للاضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتى ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو كِلاَ ، وكِلتَا ، وعِنْدَ ، ولَدَى ، وسِوَى ، وقُصَارَى الشىء ، وحُمَاداه ، بمعنى غايته ، ومايختص بالظاهر ، وذلك نحو : أولى ، وأولات ، وذِى ، وذات ، ومايختص بالمضمر ، و إليه الإشارة بقوله ، (وَبَعْضُ مَا يضاف حَتْماً) أى وجو با (أُمْتَنَعْ * إيلاؤُهُ أسْمًا ظَاهِراً حَيْثُ وَقعْ) وهذا النوع على قسمين ، قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحْدَ) نحو جئتُ وَحْدِى ، وجئتَ وَحْدَك ، وَجَاء وحْدَهُ ، وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو (لَبَّىْ ، وَدَوَالَىْ) و (سَعْدَىْ) وَحَنَانَىْ ، وهَذَاذَىْ ، تقول : لبَّيْك ، بمعنى إقامةً على إجابتك بعد إقامة ، من ألبّ بالمكان إذا أقام به ، وَدَوَالَيْكَ ، بمعنى تداوُلا لك بعد تَدَاول ، وَسَعْدَيْك ، بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ ، وَحَنَانَيْك ، بمعنى تحنُّناً عليك بعد تحنن ، وهَذَاذَيْكَ ـ بذالين معجمتين ـ بمعنى إسراعاً لك بعد إسراع (وَشذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبّىْ) فى قوله :

٦١٣ ـ دعَوْتُ لِمَا نَابَنِى مِسْوَراً فلَبّىْ فلَبّىْ يَدَىْ مِسْوَرِ

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب فى قوله :

٦١٤ — * لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِى *

﴿ تنبيه ﴾ : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةٌ لفظاً ومعناها التكثير، وأنها تُنْصَبُ على المصدرية بعواملَ محذوفةٍ من ألفاظها، إلا هَذَا ذَيْكَ وَلَبَّيْكَ فمن معناها وجَوَّز سيبويه فى هَذَا ذَيْكَ فى قوله :

٦١٥ — ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وَطَعْناً وَخضاً [يُمْضِى إلَى عَاصِى الْعُرُوقِ النَّخْضاَ]

وفى « دَوَالَيْكَ » فى قوله :

٦١٦ — إذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ
دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لاَبِسِ

الحاليةَ بتقدير نَفْعَلُه مُدَاولين وهاذِّين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن المصدر الموضوعَ للتكثير لم يثبتْ فيه غير كونهِ مفعولا مُطلقا . وجوز الأعلم فى هَذَا ذَيْكَ فى البيت الوصفيةَ ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و« ضربا » نكرةٌ ، وذهب يونس إلى أن لَبَّيْكَ اسمٌ مفرد مقصور أصله لَبَّيْ قُلبت ألفُه ياء للاضافة إلى الضمير كما فى عَلَيَّ وإليَّ ولديَّ ، وردَّ عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قُلبت مع الظاهر فى قوله :

* . . . . فلَبِّيْ يَدَىْ مِسْوَرِ *

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس فى لبيك وأخواته وَهَم ، وزعم الأعلم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها فى « ذَلِكَ » . ورد عليه بقولهم : لَبَّيْهِ ، ولَبَّيْ يَدَىْ مِسْوَرِ ، وبحذفهم النونَ لأجلها ولم يحذفوها فى ذَانِكَ ، وبأنها لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف ، اهـ .

النوع الثانى من الملازم للاضافة — وهو ما يختص بالجمل — على قسمين : ما يختص بنوع من الجمل ، وسيأتى ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : (وَأَلْزَمُوا إضَافَةً إلى

الْجُمَلْ * حَيْثُ وَإِذْ) فشمل إطلاقه الجملَ الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ؛ فالاسمية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « واذْكُرُوا إذْ أنـتُمْ قليلٌ » والفعلية نحو جلسْتُ حيث جلسْتَ ، واجْلِسْ حيث أجْلِسُ ، « وَاذْكُرُوا إذْ كُنْـتُمْ قَلِيلاً » « وإذْ يَمْـكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٧ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً [نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ سَاطِعاً]

وقوله :

٦١٨ - [ونَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الْكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ الْمَوَاضِى] حَيْثُ لَىِّ الْعَمَائِمِ

فشاذ لا يقاس عليه ، خلافا للكسائى .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ، والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

(وَإنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إفْرَادُ إذْ) أى : وإن ينون إذْ يحتمل إفرادها لفظا ، وأكثر ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وحِينَئِذٍ ، ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول الكتاب ، وأما نحو :

... ... وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

فنادر .

(وَمَا كإذْ مَعْنًى) فى كونه ظرفاً مبهما ماضياً ، نحو : حين ، ووقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضى (كإذْ) فى الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن (أضِفْ) هذه (جَوَازاً) لما سبق أن إذْ تضاف إليه وجوبا (نَحْوُ حِينَ جَانِبُذْ) وجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وَجاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف للمفرد ، فإن كان الظرف المبهم مستقبَلَ المعنى لم يعامَلْ معاملة إذْ ، بل يعامل معاملة إذا ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتى ، وأما « يَوْمَهُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » وقوله :

فكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَذُو شَفَاعَةٍ   بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

فما نزِّل المستقبلُ فيه منزلَةَ الماضى لتحقق وقوعه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكا بظاهر ما سبق . وأما غير المبهم ـ وهو المحدود ـ فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شَهْرٍ وحَوْلٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

(وَابْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازاً : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فحملا على إذْ (وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا) أى : أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنىٌّ البناء للتناسب كقوله :

٦١٩ ـ عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المشيبَ عَلَى الصِّبَا   [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ]

وقوله :

٦٢٠ ـ [لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً]   عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كلَّ حَلِيمِ

(وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا * أَعْرِبْ) نحو : « هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .

وكقوله :

٦٢١ ـ أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّنِي   كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامُ قَلِيلُ

ولم يُجز البصريون حينئذ غيرَ الإعراب، وأجاز الكوفيون البناء، وإليه مال الفارسى والناظم ، ولذلك قال: (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أى: لن يُغَلَّطَ ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هذَا يَوْمَ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... ...   عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ

وقوله :

٦٢٢ ـ تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى   عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةً إِلَى * جُمَلِ الأَفْعَالِ) خاصة ، نظراً إلى ماتضمنته من معنى الشرط غالباً (كَهُنْ إِذَا اعْتَلَى) « إذا جاء نَصْرُ الله » فإذا ظرفٌ فيه معنى

الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السماء انْشَقَتْ » فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المشركين اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٣ ــ إِذَا بَاهِلِيٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّــةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُذَرَّعُ

فعلى إضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضميرُ الشأن فى قوله :

٦٢٤ ــ [ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَىَّ] فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره فى شرح التسهيل ، والاحترازُ بقولى « غالباً » عن نحو : « وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَ أَصَابَهُمُ الْبَغْىُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدإ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لـكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

﴿ تنبيه ﴾ مثل إذا هذه لَمَّا الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ » وأما قوله :

٦٢٥ ــ أَقُولُ لِعَبْدِ اللهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِى عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمِ

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَا » فى البيت فعلٌ بمعنى سقط ، وشِمِ أمرٌ من قولك : شِمْتُه ، إذا نَظَرْتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمْهُ .

(لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ * تفرُّقٍ أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ) أى: مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجُلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافا للـكوفيين فى إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو : كلاَ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قائمان ، وحكى كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدُهَا : أى تاركة للغزْل ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كِلاَهُما ، و « كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ » أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٦ ــ كِلاَنَا غَنِىٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ [وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا]

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٧ — إنَّ لِلْخَيْرِ وَلِلشَّرِّ مَدًى   وَكِلا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن « ذا » مثناة فى المعنى مثلها فى قوله تعالى : « لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلِكَ » أى : وكلا ما ذُكر ، وبَيْنَ ما ذُكر .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد وعمرو ، وأما قوله :

٦٢٨ — كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا   فِي النَّائِبَاتِ وَإِلْمَامِ الْمُلِمَّاتِ

وقوله :

٦٢٩ — كِلاَ الضَّيْفَنِ الْمَشْنُوءِ والضَّيْفِ نَائِلٌ
لَدَىَّ الْمُـنَى وَالأَمْنَ فى الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

فمن الضرورات النادرة .

(وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ * أَيًّا) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بعض (وَإِن كَرَّرْتَهَا) بالعطف (فَأَضِفِ) إليه ، كقوله :

٦٣٠ — فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ   أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

وقوله :

٦٣١ — أَلاَ تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ   غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنْوِ) بالمفرد المعرَّف الجمعَ : بأن تنوى (الأَجْزَا) نحو : أىُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ؟ يعنى أىّ أجزائه أحْسَنُ (وَاخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ * مَوْصُولَةً أَيًّا) أيًّا : مفعول باخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أى متقدم عليها ، أى : تختص أىٌّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد، نحو : امْرُرْ بِأَىِّ الرجلَين هُوَ أَكْرَمُ ، وأىُّ الرِّجَال هُوَ أفضَلُ ، و « أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَهْ) وهى

المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى نكرة كمررت بفارسٍ أىِّ فارسٍ ، وبزيدٍ أىَّ فتى ، ومنه قوله :

[فأومَيتُ إيماء خفيًّا لِحَبتَرٍ] فَـلِلّهِ عَينَا حَبتَرٍ أيَّمَا فَتَى

(وإنْ تَكُنْ) أىٌّ (شَرطًا أوِ استِفهامًا * فَمُطلقًا كَمِّلْ بِهَا الكَلاَمَا) أى:تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أىّ رَجُلٍ يأتِنِى فله درهم « أيَّمَا الأجَلَينِ قَضَيتَ » « أيكمْ يأتِينِى بعَرْشِهَا » « فبأىِّ حَدِيثٍ » فظهر أن لأىٍّ ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أىّ نعتاً أو حالاً ــ وهى المراد بالصفة فى كلامه ــ فهى ملازمة الاضافة لفظاً ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً ، وهو ظاهر .

(وَألزَمُوا إضَافَةً لَدُنْ فَجَرّْ) ما بعده بالإضافة : لفظاً إن كان معرباً ، ومحلا إن كان مبنياً أو جملةً ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :

٦٣٢ ــ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ فى ظُهَيْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

والثانى نحو : « وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » « لِيُنْذِرَ بأساً شَدِيداً مِنْ لَدُنْهُ » ، والثالث كقوله :

٦٣٣ ــ وَتَذكُرُ نُعْمَاهُ لَدُنْ أنتَ يافِعٌ [إلى أنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أبْيَضُ كالنَّسرِ]

وقوله :

٦٣٤ ــ صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلاّ لَدُنْ وحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط ، هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ) كما فى قوله :

٦٣٥ ــ فَمَا زَالَ مُهْرِى مَزْجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمُ لَدُنْ غُدْوَةً حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ

فَلَدُنْ حينئذ منقطعةٌ عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وغُدوةً بعدها نَصْبٌ على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول ؛ لشبه لَدُنْ باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ، لـكن يضَعِّفه سماعُ النصب بها محذوفةَ النون ، أو خبراً لـكان محذوفة مع اسمها : أى لَدُنْ كانَتِ الساعةُ غُدْوَةً ، ويجوز جر غدوة بالإضافة على الأصل ؛ فلو عطفت على «غدوة» المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للأصل ، وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظمُ نصبَ المعطوف ، وقال : إنه بعيد عن القياس ، وحكى الـكوفيون رفع « غدوة » بعد لدن ؛ فقيل : هو بكان تامة محذوفة . والتقدير : لدن كانَتْ غدوةٌ ، وقيل : خبر لمبتدإ محذوف ، والتقدير : لدن وقتٍ هُوَ غُدْوَةٌ ، وقيل : على التشبيه بالفاعل ، قال سيبويه : ولا ينتصب بعد لدن من الأسماء غير غدوة .

﴿ تنبيه ﴾ : لدن بمعنى عِنْدَ ، إلا أنها تختص بستة أمور :

أحدها : أنها ملازمة لمبدأ الغايات ، ومن ثَمَّ يتعاقبان فى نحو : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفى التنزيل : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بخلاف : جلست عنده ؛ فلا يجوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا .

ثانيها : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها : أنها مبنية ، إلا فى لغة قيس ، وبلغتهم قرىء « مِنْ لَدْنِهِ » .

رابعها : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها : جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما مر .

سادسها : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول : السفر مِنْ عِنْدِ البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة .

وأما «لَدَى» فهى مثل عِنْدَ مطلقاً ، إلا أن جرَّها ممتنع ، بخلاف جر عِنْدَ ، وأيضا « عند » أمْـكَنُ منها من وجهين ؛ الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، تقول: هذا القول عندى صواب ، وعند فلان عِلْمٌ به ، ويمتنع ذلك فى لَدَى ، قالَهُ ابن الشجرى

فى أماليه . الثانى : أنك تقول : عِنْدِي مالٌ ، وإن كان غائبا عنك ، ولا تقول : لدىَّ مال ، إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى . وزعم المعرى أنه لا فرق بين لَدَى وعِنْدَ ، وقولُ غيره أوْلىٰ .

(وَ) ألزموا إضافة أيضا (مَعَ) وهى اسم لمكان الاصطحاب ، أو وقته ، والمشهورُ فيها فتح العين ، وهو فتح إعراب ، و (مَعْ) بالبناء على السكون (فِيها قَلِيلٌ) كقوله :

٦٣٦ ـ فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا

وزعم سيبويه أنَّ تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هى لغة ربيعة وغنم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادَّعى النحاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا انصل بها متحرك (وَنُقِلْ) فيها (فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلبا للخفة ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودةَ اللامِ ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جاء الزَّيْدَانِ مَعاً ، وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين ، كقوله :

٦٣٧ ـ وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعاً [فَغُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَغَرَّا]

وقوله :

٦٣٨ ـ [يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ] إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

وقد ترادف « عند » فتجرُّ بمن ، حكى سيبويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعِهِ ، ومنه قراءة بعضهم : « هٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي » .

(وَاضْمُمْ بِنَاءً غَيْراً أنْ عدمت مَا * لَهُ أُضِيفَ) لفظا (نَاوِياً مَا عُدِمَا) معنًى ، أى : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرُ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعُلِم المضافُ إليه ـ كَقَبَضْتُ عَشَرَةً لَيْسَ غَيْرُهَا ـ جاز حذفه لفظا فيضم « غير » بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمةُ بناء ؛

لأنها كقَبْل فى الإبهام ، فهى اسمٌ أو خَبَر ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كـكُلٍّ وبَعْض ، لا ظرف كقبل وبعد ؛ فهى اسم لا خبر ، وجوَّزَهما ابنُ خروف ، ويجوز قليلا الفتحُ مع تنوينٍ ودونَه ؛ فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتحُ بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا تُضَمُّ وتُفتَح ، فإن ضُمَّت تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تتعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تـكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثانى : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجَحْدِ ؛ فلا يقال قبضت عشرة لاَ غَيْرُ ، وهم محجوجون ، قال فى القاموس : وقولهم « لاَ غَيْرُ لحن » غـيْرُ جيد ؛ لأن « لا غير » مسموعٌ فى قول الشاعر :

٦٣٩ ـ جَواباً بِهِ تَنْجُو اْعتَمِدْ فَوَرَبِّنَا لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لاَ غَـيْرُ تُسأَلُ

وقد احتج ابن مالك فى باب القَسَم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكأن قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافى : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ، ولا يُتَجَاوز بذلك موردُ السماع . اهـ كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة فى « لا غـيْرَ » فتحة بناء ، كالفتحة فى لاَ رَجُلَ ، نقله فى شرح اللُّباب عن الـكوفيين . وبِناءً : مصدرٌ نَصْبٌ على الحال ، أى : بانيا ، وغَـيْراً : مفعول باضْمُمْ .

(قَبلُ كَـغَيْرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ * وَدُونُ ، وَالْجِهَاتُ) السِّتُّ (أيضاً، وَعَلُ) فى أنها ملازمةٌ للاضافة ، وتُقْطَع عنها لفظاً دون معنى؛ فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب : فى الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف فى الجمود والافتقار ، نحو : « لِلّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » فى قراءة الجماعة ، ونحو :

قَبَضْتُ عَشَرَةً لَحسْبُ ، أى : فحسبي ذلك ، وحكى أبو على الفارسى : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بالضم . ومنه قوله :

٦٤٠ ـ [لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِى وَ إِنِّى لَأَوْجَلُ] عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

وتقول : سِرْتُ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أى : ودونهم ، وجاء الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ ـ أو أمَامُ ، أى : خَلْفهم أو أمامهم . ومنه قوله :

٦٤١ ـ لَعَنَ الإِلٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ

وقوله :

٦٤٢ ـ أَقَبَّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٍ مِنْ عَلِ [مُعَاوَدٍ كَرَّةَ أَدْبِرْ أَقْبِلِ]

أما إذا نُوِىَ ثبوتُ لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تُلُفِّظَ به ، كقوله :

٦٤٣ ـ وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً [فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ]

أى : ومن قبل ذلك ، وقرىء : « لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ » بالجر من غير تنوين ، أى : من قبل الغلب ومن بعده . وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلِ ، بالجر من غير تنوين أيضاً .

فإن قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى ـ أى : لم يُنْوَ لفظ المضاف إليه ولا معناه ـ أُعربت منونةً ونُصبت ، مالم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

(وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُـكِّرَا قَبْلاً وما مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا)

كقوله :

٦٤٤ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

وكقوله :

٦٤٥ ـ [وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ شَنُوءَةٍ] فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

وكقوله :

٦٤٦ - [مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً] كجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلٍ ومِنْ بَعْدٍ » بالجر والتنوين ، وحكى أبو على : ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلَ ، بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامُه أن « حَسْبُ » مع الإضافة - أى لفظا ، أو نوى معناها ، أو لفظها - معرفةٌ ، ونكرةٌ إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظا ومعنى ؛ إذ هى بمعنى كافيك اسمَ فاعلٍ مراداً به الحالُ ؛ فتستعمل استعمالَ الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كمَرَرْتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وحالاً لمعرفة ، كهذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ » « فإِنَّ حَسْبَكَ اللهُ » بحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يردُّ على مَنْ زَعَمَ أنها اسمُ فعلٍ ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدَّد لها إشرابُها معنًى دالاً على النفى ، ويتجدَّد لها ملازمتُها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيْتُ رَجُلاً حَسْبُ ، ورأيت زَيْدًا حَسْبُ . قال الجوهرى : كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . اهـ . وتقول فى الابتداء : قَبَضْتُ عشرةً فحَسْبُ ، أى : فحسبى ذلك .

الثانى : اقتضى كلامُهُ أيضاً أن « عَلُ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « فَوْق » فى معناها ، وتخالفها فى أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ؛ فلا يقال : أخَذْتُه مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : من عُلْوِهِ ، ومن فَوْقِهِ . وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرىُّ وابنُ مالك . وأما قوله :

٦٤٧ - يَا رُبَّ يَوْمٍ لِيَ لاَ أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ

فالهاء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبنى ، ولا وَجْهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وقد ذهَبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلا ــ فى قوله « وكُنْتُ قَبْلاً » ــ معرفة بنية الإضافة ، إلا أنه أُعرب لأنه جَعَلَ ما لحقه من التنوين عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ؛ فعومل « قبل » مع التنوين ــ لكونه عوضًا من المضاف إليه ــ بما يُعامَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلٍّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ، وهذا القول عندى حسن .

(وَما يَلِى الْمُضَاف) وهو المضاف إليه (يَأْتِى خَلَفَا * عَنهُ فى الْإِعْرَابِ) غالباً (إِذَا مَا حُذِفَا) لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاء رَبُّكَ » أى : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أى : أهلَ القرية .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مَقَامَ المضاف فى الإعراب يقوم مقامه فى التذكير كقوله :

٦٤٨ ــ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ
بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفَّقُ » بالتاء ، لكنه أراد ماء بَرَدَى وفى التأنيث كقوله :

٦٤٩ ــ مَرَّتْ بِنَا فى نِسْوَةٍ خَوْلَةٌ وَالمِسْكُ مِنْ أرْدَانِهَا نافِحَهْ

أى : رائحةُ المسك ؛ وفى حكمه ، نحو : « إنّ هذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذُكورِ أُمَّتِي » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفى الحالية ، نحو « تفرَّقوا أيَادِيَ سَبا » أى مثلَ أيادى سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة .

الثانى : قد يكون الأول مضافًا إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ، ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب ، نحو « وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ » أى:وتجعلون بدلَ شكر رزقكم تكذيبكم وَ « تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالذِى يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ »

أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٥٠ ـ فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمُهَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا

أى : ذا مسافة أصبع .

(وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا) وهو المضاف إليه (كَمَا * قَدْ كانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا) وهو المضاف (لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ * مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ) سواء اتصل العاطفُ بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

٦٥١ ـ أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْـــلِ نَارَا

أى : وكلّ نار ، وقوله :

٦٥٢ ـ وَلَمْ أَرَ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى
وَلاَ الشَّرِّ يَأْتِيـــهِ امْرُؤٌ وَهْوَ طَائِعُ

أى : ولا مثل الشر ؛ لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن تجعل قوله « نارٍ » بالجر معطوفا على « امرىء » والعاملُ فيه « كلّ » و « ناراً » الثانى معطوفا على « امرأ » والعاملُ فيه « تحسَبِينَ » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرُّ والحالة هذه مَقِيسٌ ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفى أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه، كالجر بدون عطف فى قوله : رأيتُ التَّيْمِيَّ تَيْمِ عَدِيٍّ ، أى : أحدَ تيمِ عدى ، ومع العاطف المفصول بغير لا ، كقراءة ابن جماز «تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ » أى: عَرَض الآخرة ، كذا قدره الناظم وجماعة . وقيل : التقدير ثوابَ الآخرة ، أو عمل الآخرة ، و به قدره ابن أبى الربيع فى شرحه للإيضاح ، وعلى هذا فالمحذوف ليس مماثلا لما عليه قد عطف ، بل مقابلا له . اهـ

(وَيُحْذَفُ الثَّانِي) وهو المضاف إليه ويُنْوَى ثبوتُ لفظه (فَيَبْـقَى الأَوَّلُ) وهو المضاف (كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ) فلا يُنوَّن . ولا تُرَدُّ إليه النون إن كان مثنى

أو مجموعا ، لكن لا يكون ذلك فى الغالب إلا (بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى * مِثْلِ الَّذِى لَهُ أَضَفْتَ الْأَوَّلا) ؛ لأن بذلك يصير المحذوف فى قوة المنطوق به ، وذلك كقولهم : قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَها ، الأصل : قطع الله يدَ مَنْ قالها ورجلَ مَنْ قالها ؛ فحذف ما أضيف إليه «يد» وهو « مَنْ قالها » ؛ لدلالة ما أضيف إليه «رِجْل» عليه ، وكقوله :

٦٥٣ — يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ بَيْنَ ذِرَاعَىْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

أى : بين ذراعى الأسد وجبهةِ الأسد . وقوله :

٦٥٤ — سَقَى الْأَرَضِينَ الْغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا
[فَنِيطَتْ عُــرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ]

أى : سَهْلَهَا وحَزْنها ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابة

وقد قرىء شذوذاً « فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شىء عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب المبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل فى قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجلَ مَنْ قالَهَا : قَطَعَ الله يَدَ مَنْ قَالها وَرِجْلَ مَنْ قالها ، فحذف ما أضيف إليه « رِجْلَ » فصار : قَطَعَ الله يَدَ مَنْ قالهَا وَرِجْل ، ثم أقحم « رجل » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قالها » . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قالها » ولا حَذْف فى الكلام .

الثانى : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبى بَرْزَة الأسلَمى رضى الله تعالى عنه : «غَزَوْنا مَعَ رسُول الله صلى الله عليه وسلم سَبْعَ غزَوَاتٍ وَثَمَانِيَ » — بفتح الياء دون تنوين — والأصل : [و] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى .

(فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ * مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ) فَصلَ : مفعول بأجز مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وشِبْهِ فِعْلٍ : نعتٌ لمضافٍ ، وما نَصَبَ: موصولٌ وصلتُه ، فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أى نَصَبهُ ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أَجِزْ أن يَفْصِلَ المضافَ منصوبُهُ حالَ كونه مفعولا أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن مِنَ الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة ، خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا .

فالجائز فى السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَراً والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر « قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ » ، وقول الشاعر :

٦٥٥ — [عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً]
فَسُقْنَاهُمُ سَـــوْقَ الْبُغَاثَ الْأَجَادِلِ

وقوله :

٦٥٦ — [وَحَــلَقَ الْمَاذِيِّ كَالْقَـــــوَانِسِ]
فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدَ الدَّائِسِ

وقوله :

٦٥٧ — فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّــــةٍ زَجَّ الْقَــلوصَ أَبِي مَزَادَهْ

وإما ظَرْفُه ، كقول بعضهم : تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَعْيٌ لَهَا فى رَدَاهَا .

الثانية : أن يكون المضافُ وَصْفاً والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصلُ مفعوله الثانى ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٨ — [مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغِــنَى] وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٩ ــ [فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أكُونَنْ وَمِدْحَتِي] كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيل

وقد شمل كلامُه فى البيت جميع ذلك .

الثالثة : أن يكون الفاصل القَسَم ، وقد أشار إليه بقوله : (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ) نحو : هذا غُلَامُ واللهِ زَيْدٍ ، حكى ذلك الكسائى ، وحكى أبو عبيدة : إن الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللهِ رَبِّهَا .

﴿ تنبيه ﴾ زاد فى الكافية الفصلَ بإمَّا ، كقوله :

٦٦٠ ــ هُمَا خُطَّتَا إمَّا إسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإمَّا دَمٍ وَالْقَتْــلُ بالْحُرِّ أجْدَرُ . اهـ

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله : (وَاضْطِرَاراً وُجِدَا) أى : الفصلُ ، والألف للاطلاق (بِأجْنَبِيٍّ أوْ بِنَعْتٍ أوْ نِدَا) أى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبى ، والمراد به معمول غير المضاف: فاعلا كان كقوله :

٦٦١ ــ أنْجَبَ أيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

أى : أنجبَ والداه به أيام إذ نَجَلَاه ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦٢ ــ تَسْقِي امْتِيَاحًا نَدَى الْمِسْوَاكَ رِيقَتِهَا [كَمَا تَضَمَّنَ مَاءَ الْمُــزْنَةِ الرَّصَــفُ]

أى : تسقى ندى ريقتها المسواكَ ، أو ظَرْفا ، كقوله :

٦٦٣ ــ كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

٦٦٤ ــ وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لأحْلِفَنْ بِيَمِينِ أصْــدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُقْسِمِ

أى : بيمينِ مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينك ، وقوله :

[نَجَوتُ وَقَدْ بَلَّ الْمُرَادِيُّ سَــيْفَهُ] مِنَ ابْنِ أبِي شَيْخِ الأبَاطِحِ طَالِبِ

أى : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٥ — كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

أي : كأن برذون زيدٍ يا أبا عصام . وقوله :

٦٦٦ — وِفَاقُ كَعبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فى سَقَرَا

أي : وفاقُ بجيرٍ يا كعبُ .

﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضاً الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٧ — نَرَى أَسْهُمَا لِلْمَوْتِ تُصْمِى وَلاَ تُنْمِى
وَلاَ نَرْعَوِى عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمِ

وقوله :

٦٦٨ — مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهَوَى مِنْ طِبٍّ وَلاَ عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٌ صَبٍّ

والأمر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبى ، كما فى قوله :

* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت *

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفَصْلِ بالمفعول قولهُ :

٦٦٩ — [فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَىْءٍ] فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامُ

بدليل أنه يروى أيضاً بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاحَ مطر إيَّاها ، أو هى .

ومنه الفصلُ بالفعل الْمُلْغَى ، كقوله :

٦٧٠ — بِأَىِّ تَرَاهُمُ الأَرَضِينَ حَلُّوا [أَأَلدَّبَرَانَ أَمْ عَسَفُوا الْكِفَارَا]

أى : بأى الأرضين ، زاده فى التسهيل ؛ وزاد غيرُه الفصلَ بالمفعول لأجله ، كقوله :

٦٧١ — مُعَاوِدُ جُرْأَةً وَقْتِ الْهَوَادِي أَشَمُّ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

أراد معاود وقتِ الْهَوَادِي جُرْأَةً . وحكى ابن الأنبارى : هذا غُلاَمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أخِيكَ ، ففصل بإن شاء الله . اه

﴿ خاتمة ﴾ قال فى شرح الكافية : المضاف إلى الشىء يتكمَّلُ بما أضيف إليه تكمل الموصول بصلتهِ ، والصلةُ لا تعملُ فى الموصول ، ولا فيما قَبْله ، وكذا المضاف إليه لا يعملُ فى المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز فى نحو « أَنَا مِثْلُ ضاربٍ زَيْداً » أَنْ يتقدَّمَ « زَيداً » على « مثل » ، وإنْ كان المضاف غَيْراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفىِّ بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غَيْرُ ضَاربٍ » كما يقال : أنا زَيْداً لا أضربُ ، ومنه قوله :

٦٧٢ — إنَّ امْرَأً خَصَّنِي عَمْداً مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِى لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

فقدم « عندى » وهو معمول « مكفور » مع إضافة « غير » إليه ؛ لأنها دالةٌ على نفى ، فكأنه قال : لَعِنْدِي لا يُكْفَر ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غيرُ يَسِيرٍ » فإن لم يُقْصَد بغير نفىٌ لم يتقدَّم عليها معمولُ ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز فى قولك « قَامُوا غيْرَ ضَارِبٍ زَيْداً » قاموا زيداً غيرَ ضاربٍ ؛ لِعَدَم قصد النفى بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله ، أشار إلى ذلك بقوله: (آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ) أى : وجوباً (إِذَا * لَمْ يَكُ مُعْتَلاً) : منقوصاً ، أو مقصوراً (كَرَامٍ وَقَذَي * أَوْ يَكُ) مثنًّى أو مجموعا على حدِّه (كابْنَيْنِ وزَيْدِينَ ؛ فَذِى) الأربعة (جَمِيعُهَا) آخرُها واجبُ السكون ، و (الْيَا بَعْدُ) أى : بعدَها (فَتْحُهَا احْتُذِى) أى اتُّبع . (وَتُدْغَمُ الْيَا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حدِّه فى حالتى جرها ونصبهما (فِيهِ) أى : فى الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم (وَ) كذا (الْوَاوُ) من المجموع حال رفعه ؛ فتقول : هذا رامىَّ ، ورأيت رَامىَّ ، ومررت برَامِىَّ ، ورأيت ابْنَىَّ وزَيْدِىَّ

ومَرَرْتُ بابنَيَّ وزَيْدِيَّ ، وهؤلاء زَيْدِيَّ ، والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ، ابنَـيْن لى ، وزَيْدِينَ لى ، فحذفت النون واللام للاضافة ، ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل فى الجمع المرفوع : زَيْدُوىَ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلِبَتْ الواو ياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أوَ مُخرِجِيَّ هُمْ » وقول الشاعر :

٦٧٣ ــ أوْدَي بَنِيَّ وَأعْقَبُونِى حَسْرَةً عِنْدَ الرُّقَادِ وعَبْرَةً لا تُقْلِـعُ

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموماً كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : (وَ إنْ * ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ) فإن لم ينضمَّ بل انفتح بقى على فتحه ، نحو مُصْطَفَوْنَ ؛ فتقول : جاء مُصْطَفَيَّ (وَألِفًا سلم) من الانقلاب ، سواء كانت للتثنية نحو يَدَاىَ ، أو للمحمول على التثنية نحو ثِنْتَاىَ ، بالاتفاق ، أو آخر المقصور نحو عَصَاىَ ، على المشهور (وَفى المَقْصُورِ عَنْ * هُذَيْلٍ انْقِلَابُها ياءً حَسَنْ) نحو عَصَيَّ ، ومنه قوله :

٦٧٤ ــ سَبَقُوا هَوَيَّ وَأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخُـــرِّمُوا ، وَلِـكلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وحكى هذه اللغة عيسى بنُ عُمر عن قريش ، وقرأ الحسن « يا بُشْرَيَّ » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لَدَى وعَلَى الاسمية ؛ فإن الجميع اتفقوا على قلبها ياء ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام فى كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وعَلَيْهِ ، ولَدَيْنَا وعَلَيْنَا .

الثانى : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضافِ الواجبِ كسرُ آخرِهِ ، وهو ما سوى الأربع المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِى وفَرَسِى ، والمعلّ الجارى مجراه نحو ظَبْيِي ودَلْوِى ، وجمع التكسير نحو رِجَالِى وهُنُودِى ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسْلِماتِى . واختلف فى الأصل منهما ؛ فقيل : الإسكان ، وقيل : الفتح . وجُمِـعَ بينهما بأن الإسكان أصل أوّلُ ؛ إذ هو الأصل فى كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو

الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفاً ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها ؛ فالأول كقوله :

٦٧٥ ــ خَلِيلِ أَمْلَكُ مِنِّى لِلَّذِى كَسَبَتْ يَدِى،وَمَالِىَ فِيماَ يَقْتَنِى طَمَعُ

والثانى كقوله :

٦٧٦ ــ أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثمَّ آوِى إلى أُمَّا وَيُرْوِينِى النَّقِيعُ

أراد إلى أمّى ، والثالث كقوله :

٦٧٧ ــ وَلَسْتَ بِمُدْرِكٍ مَافَاتَ مِنِّى بِلَهْفَ وَلا بِلَيْتَ وَلا لَوَ أَنِّى

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح ، كما مر ، وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقُطْرب ، وبها قرأ حمزة « ما أنا بِمُصْرِخِكم وما أنتُمْ بِمُصْرِخِيِّ ». وكَسَرَ ياء «عَصَاى» الحسنُ وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

﴿ خاتمة ﴾ فى المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .

والثانى : أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفى الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره فى التسهيل .

والثالث : أنه مبنى ، وإليه ذهب الْجُرْجانى وابن الخشاب .

والرابع : أنه لا معرب ولا مبنى ، وإليه ذهب ابنُ جنى .

وكلا هذين المذهبين بَيِّنُ الضعف . والله أعلم .

إعمال المصدر

(بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فى الْعَمَلْ) تعدِّياً ولزوماً ؛ فإن كان فعله المشتقُّ منه لازماً

فهو لازم ، و إن كان متعديا فهو متعدٍ إلى ما يتعدّى إليه : بنفسه ، أو بحرف جر .

﴿ تنبيه ﴾ : يُخالف المصدرُ فعله فى أمرين؛ الأول : أنّ فى رفعِهِ النائبَ عن الفاعل خلافاً، ومذهبُ البصريين جوازُه ، و إليه ذهب فى التسهيل ؛ الثانى : أنّ فاعلَ المصدر يجوز حذفُهُ بخلاف فاعل الفعل ، و إذا حُذف لا يتحمَّل ضميرَهُ ، خلافا لبعضهم .

واعلم أنه لا فَرْق فى إعمال المصدر عَمَلَ فعله بين كونه (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ) لكن إعمالُ الأول أكثر ، نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » والثانى أقْيَسُ ، نحو « أَوْ إِطْعَامٌ فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيماً » وقوله :

٦٧٨ — بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
[أَزَلْنَـــا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيـــلِ]

و إعمالُ الثالث قليلٌ ، كقوله :

٦٧٩ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ [يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلْ]

وقوله :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيـــرَةِ أَنَّـنِى كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

وقوله :

٦٨٠ — فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ

وقد أشار إلى ذلك فى النظم بالترتيب .

﴿ تنبيه ﴾ : لا خلاف فى إعمال المضاف ، وفى كلام بعضهم ما يُشعر بالخلاف ، والثانى أجازه البصريون ومنعه الكوفيون ، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعل مضمر . وأما الثالث فأجازه سيبويه ومَنْ وافقه ، ومنعه الكوفيون و بعضُ البصريين .

(إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلْ * مَحَلَّهُ) أى : المصدرُ إنما يعملُ فى

موضعين ؛ الأول : أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله ، نحو « ضَرْبًا زَيْداً » وقوله :

[عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ] فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وقوله :

٦٨١ ـــ يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُفْرَاناً مَآثِمَ قَدْ أَسْلَفْتُها أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلُ

فزيداً والمالَ ومآثِمَ : نصبٌ بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح . والثانى : أن يصحَّ تقديرُه بالفعل مع الحرف المصدرى : بأن يكون مُقَدَّراً بأنْ والفعل ، أو بما والفعلِ ، وهو المراد هنا ، فيقدَّر بأَنْ إذا أريد المضىُّ أو الاستقبال ، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ـ أمْسِ ، أو غدًا ، والتقدير : مِنْ أنْ ضَرَبْتَ زيداً أمس، أو من أَنْ تَضربه غداً ، ويُقدَّر بما إذا أريدَ الحالُ ، نحو : عجبتُ مِنْ ضَرْبكَ زَيْداً الآنَ ،أى مِمَّا تَضرِبه.

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين « أن » المخففة نحو : عَلِمْتُ ضَرْبَكَ زَيْدًا ، فالتقدير : علمت أنْ قَدْ ضربت زيداً ، فأنْ مخففة لأنها واقعة بعد عِلْمٍ ، والموضع غيرِ صالح للمصدرية .

الثانى : ظاهرُ قوله « إنْ كان » أنَّ ذلك شرطٌ لازم ، وقد جعله فى التسهيل غالباً . وقال فى شرحه : وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطا فى عمله ، ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومِنْ وُقوعِهِ غيرَ مقدَّر بأحدها قولُ العرب : « سَمْعُ أذنى أَخاكَ يَقُولُ ذلكَ » .

الثالث : لإعمال المصدر شروط ذكَرَها فى غير هذا الكتاب ؛ أحدها : أن يكون مُظْهَرا ، فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين ، وأجاز ابنُ جنى فى الخصائص والرُّمَّانى إعماله فى المجرور، وقياسه فى الظرف . ثانيها : أن يكون مُكَبَّراً ، فلو صُغِّر لم يعمل . ثالثها : أن يكون غيرَ محدودٍ ، فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل ، أما قوله :

٦٨٢ — يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ ... بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ الْمَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ (١)

فشاذ . رابعها : أن يكون غيْرَ منعوت قبلَ تمـام عمله ، فلا يجوز أَعْجَبَنِى ضَرْبُكَ المبَرِّحُ زَيْدًا ؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يُفصَلُ بينهما ، فإن ورد ما يُوهِم ذلك قُدِّرَ فعلٌ بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر ، فلو نعت بعد تمامه لم يمنع ، والأولى أن يُقَال « غير متبوع » بَدَلَ « غير منعوتٍ » ؛ لأن حُـكْمَ سائر التوابع حُـكْمُ النعتِ فى ذلك . خامسها : أن يكون مُفْرَداً ، وأما قوله :

٦٨٣ — قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَازَادَتْ تَجَارِبُهُمْ ... أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا

فشاذ .

وليس من الشروط كونُه بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ لأنه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لأنه أصلُ الفعلِ ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل لشبهه بالمضارع ، فاشتُرِط كونُه حالاً أو مستقبلا ؛ لأنهما مدلولا المضارع .

* * *

(وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) واسمُ المصدر هو : ما سَاوَى المصدَرَ فى الدلالة على معناه وخَالَفَهُ بِخُلُوِّهِ — لفظاً وتقديراً دون عِوَضٍ — مِنْ بعض مافى فعله ، كذا عَرَّفَه فى التسهيل ؛ فخرج نحوُ « قِتَال » فإنه خَلاَ من ألف قَاتَلَ لفظا لا تقديرا ، ولذلك نُطق بها فى بعض المواضع نحو : قاتل قِيتَالاً ، وضَارَبَ ضِيرَاباً ؛ لـكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ، ونحوُ « عِدَةٍ » فإنه خلا من واو وَعَدَ لفظا وتقديراً ، ولـكن عُوِّض منها التاء ؛ فهما مصدران لا اسما مصدر ، بخلاف الوُضُوء والْـكلاَم من قولك تَوَضأَ وُضُوءًا وتكلَّمَ كلاماً فإنهما اسما مصدرٍ ، لا مصدران ؛ لخلوهما لفظا وتقديراً من بعض ما فى فعلهما ، وحَقُّ المصدر أن يتضمَّنَ حروفَ فعله بمساواةٍ نحو تَوَضَّأَ تَوَضُّؤًا أو بزيادةٍ نحو أَعْلَمَ إعْلاَماً .

(١) كذا ، وصواب الرواية « يحابى بها » والضمير يعود إلى داوية قفر ، أى صحراء واسعة موحشة ، والباء بمعنى فى ، ولا تلتفت إلى غير هذا مما قاله أرباب الحواشى .

ثم اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع : عَلَم ، نحو : يَسَارِ وفَجَارِ وَبَرَّةَ ، وهذا لا يعمل اتفاقاً ، وذِى مِيمٍ مزيدةٍ لغير مُفاعلة كالمَضْرِبِ والَمحْمَدة ، وهذا كالمصدر اتفاقا ، ومنه قوله :

٦٨٤ — أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مُضَارَبة من قولك ضَارَبَ مُضَارَبةً فإنها مصدر ، وغَيْرُ هذين — وهو مراد الناظم — فيه خلاف ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون والبغداديون ، ومنه قوله :

٦٨٥ — أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّى وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله :

٦٨٦ — بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ [فَلاَ تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ]

وقوله :

٦٨٧ — قَالُوا : كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْىَ مُصْغِيَةٌ
يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

وقوله :

٦٨٨ — لِأَنَّ ثَوَابَ اللهِ كُلَّ مُوَحِّدٍ جِنَاناً مِنَ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

وقول عائشة رضى الله عنها : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ زَوْجَتَهُ الْوُضُوء » .

﴿ تنبيه ﴾ : إعمالُ اسم المصدر قليلٌ ، وقال الصيمرى : إعمالُهُ شاذ ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير « عَمَلْ » .

* * *

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِى أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ)

اعلم أن للمصدر المضاف خمسةَ أحوالٍ :

الأول : أن يضاف إلى فاعله ثم يأتى مفعوله ، نحو « وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ » .

الثانى : عكسه ، نحو أَعْجَبَنِى شُرْبُ الْعَسَلِ زَيْدٌ .

ومنه قوله :

٦٨٩ – [أفنَى تِلادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ]
قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ

وقوله :

٦٩٠ – [تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ] نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وليس مخصوصا بالضرورة ، خلافا لبعضهم ، ففى الحديث « وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إلَيْهِ سَبِيلاً » أى : وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ؛ لكنه قليل .

الثالث : أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول ، نحو « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إبْرَاهِيمَ » « رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَائِى » .

الرابع : عكسه ، نحو « لاَ يَسْأَمُ الإنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الخَيْرِ »

الخامس : أن يُضاف إلى الظرف فيَرْفَعَ ويَنْصِبَ كالمنوّن ، نحو : أعْجَبَنِى انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عمراً .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « كلٌّ بنصبٍ .. إلى آخره » يعنى : إن أردت ؛ لما عرفت من أنه غير لازم .

(وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرّ) مراعاة للفظه وهو الأحسن (وَمَنْ * رَاعَى فِي الاتْبَاعِ المَحَلَّ فَحَسَنْ) فالمضاف إليه المصدرُ إن كان فاعلا فمحله رفع ، وإن كان مفعولا فمحله نصب إن قدر بأنْ وفعلِ الفاعل ، ورفع إن قُدِّرَ بأنْ وفعلِ المفعول ؛ فتقول : عجبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ ، بالجر ، وإن شئت قلت « الظريفُ » بالرفع ، ومنه قوله :

٦٩١ – حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » على الإتباع لمحل المعقِّب .

وقوله :

٦٩٢ – السَّالِكُ الثُّغْرَةِ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضُلُ

الْفُضُلُ : اللابسةُ ثوبَ الخلوة ، وهو نعتٌ للهلوكِ على الموضع لأنها فاعل المَشْيِ ، وتقول : عَجِبْتُ من أكلِ الخبزِ واللَّحْمَ ، فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

٦٩٣ - قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

ولو قلت « واللَّحْمُ » بالرفع جاز على معنى من أن أُكِلَ الخبزُ واللَّحْمُ

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلامه جوازُ الإتباعِ على المحل فى جميع التوابع ، وهو مذهب الـكوفيين وطائفةٍ من البصريين ، وذهب سيبويه ومَنْ وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل ، وفَصَّل أبو عمرو فأجاز فى العطف والبدل ومَنَعَ فى التوكيد والنعت ، والظاهرُ الجواز ؛ لورود السماع ، والتأويلُ خلافُ الظاهر .

﴿ خاتمة ﴾ : قد تقدَّمت الإشارة إلى أن المصدر المقدّر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول ، ولا يُفْصَل بينهما بأجنبى كما لا يفصل بين الموصول وصلته ، وأنه إن وَرَدَ ما يُوهم ذلك أُوِّل ؛ فما يوهم التقدمَ قوله :

٦٩٤ — وَبَعْضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ

ليست اللام من قوله « للذلة » متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور ، والتقدير : و بعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان ، وهذا التقدير نظير ما فى نحو « وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ » ، ومما يُوهم الفصل بأجنبى قولُه تعالى : « إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ » فليس « يوم » منصوبا برَجْعِهِ كما زعم الزمخشرى ، وإلا لَزِمَ الفَصْلُ بأجنبى بين المصدر ومعموله ، والإخبارُ عن الموصول قبل تمام صلته ، والوجه الجيد أن يُقَدَّر ليوم ناصبٌ ، والتقدير يَرْجِعُه يوم تبلى السرائر ، ومنه أيضاً قوله :

٦٩٥ — الْمَنُّ لِلذَّمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتُلْفَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالِ

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمنّ ليكون التقدير المنُّ بالعطاء داعٍ للذم — وإن كان المعنى عليه — لفساد الإعراب؛ لأنه يستلزم المحذورين المذكورين، فالمخلِّص من ذلك تعلقُ الباء بمحذوف، كأنه قيل: المنّ للذم داعٍ المن بالعطاء؛ فالمن الثانى بدل من المن الأول، فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا عليه.

أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مُسَاوٍ لاسم الفاعل فى تحمُّل الضمير وجَوَاز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلَّق به عليه؛ لأنه ليس بمنزلة الموصول ولا معموله بمنزلة صلته، والله أعلم.

إعمال اسم الفاعل

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ) واسمُ الفاعل هو: الصفةُ الدالَّةُ على فاعل جارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضى، كذا عرفه فى التسهيل.

فالصفة: جنس، والدالَّةُ على فاعل: لإخراج اسم المفعول وما بمعناه، وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها: لإخراج الجارية على الماضى نحو فَرِحٍ، وغيرِ الجاريَةِ نحو كَرِيمٍ، وفى التذكير والتأنيث: لإخراج نحو أهْيَف فإنه لا يجرى على المضارع إلا فى التذكير، ولمعناه أو معنى الماضى: لإخراج نحو ضَامِرِ الكَشْحِ من الصفة المشبهة

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم (إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه إنما عَمِلَ حَمْلاً على المضارع، وهو كذلك (وَوَلِيَ) مَا يُقرِّبُهُ من الفعلية: بأن ولى (اسْتِفْهاماً) ملفوظا به نحو: أضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً؟ وقوله:

أمُنْجِزٌ أنْتُمُ وَعْداً وَثِقْتُ بِهِ [أمِ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً نَهْجَ عُرْقُوبِ]

أو مُقَدَّرا نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أَمْ مُكْرِمُه ؟ (أَوْ حَرْفَ نِدَا) نحو : يَاطَالِعاً جَبَلاً ، والصواب أن النداء ليس من ذلك ، والمسوِّغ إنما هو الاعتماد على الموصوف المقدر ، والتقدير : يا رَجُلاً طَالِعاً جَبَلاً (أَوْ نَفْياً) نحو : مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً (أَوْ جَاصِفَةً) إما لمذكورٍ نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِدٍ بَعِيراً ، ومنه الحال نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً فَرَساً ، أو محذوفٍ ، وسيأتى (أَوْ مُسْنَدَا) لمبتدإ أو لما أصْلُه المبتدأ ، نحو : زَيْدٌ مُكْرِمٌ عَمْراً ، وإِنَّ زَيْداً مُكْرِمٌ عَمْراً .

فإنْ تخلَّفَ شرط من هذين لم يعمل ، بأن كان بمعنى الماضى خلافا للكسائى ، ولا حُجَّة له فى « وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ » فإنه على حكاية الحال ، والمعنى يَبْسُطُ ذراعيه ، بدليل ماقبله وهو « وَنُقَلِّبُهُمْ » ، ولم يقل وقلبناهم ، أو لم يعتمد على شىء مما سَبَقَ خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ فلا يجوز : ضارِبٌ زيداً أمس .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : هذا الخلاف فى عمل الماضى دون أل بالنسبة إلى المفعول به ، وأما رَفْعُه الفاعلَ فذهب بعضُهم إلى أنه لا يرفع الظاهر ، و به قال ابنُ جِنِّى والشلوبينُ ، وذهب قوم إلى أنه يرفعه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ،واختاره ابن عصفور ، وأما المضمر فحكى ابنُ عصفور الاتفاقَ على أنه يرفعه ، وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنعَ ، وهو بعيد .

الثانى : مِنْ شروط إعمال اسم الفاعل المجرَّد أيضاً : أن لا يكون مُصَغَّراً ، ولا موصوفاً ، خلافا للكسائى فيهما ؛ لأنهما يختصان بالاسم فيُبْعِدان الوصفَ عن الفِعْلية ، ولا حجة له فى قول بعضهم : أَظُنُّنِى مُرْتَحِلاً وَسُوَيِّراً فَرْسَخاً ؛ لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل . وقال بعض المتأخرين : إن لم يُحفظ له مُكَبَّر جاز كما فى قوله :

٦٩٦ — [فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فِى الزُّجَاجِ مُدَامَةٍ]
تَرَقْرَقُ فِى الْأَيْدِى كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

حيث رُفع عصيرها بكُمَيْتٍ ، ولا حُجّة له أيضاً على إعمال الموصوف فى قوله :

٦٩٧ ـ إذَا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى فِي الْخَلِيطِ الْمُزَايِلِ

إذ « فَرْخَيْنِ » نصبٌ بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فَقَدَت فرخين ؛ لأن فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث فلا يعمل ؛ إذ لا يقال : هٰذِهِ امرأة مُرْضِعٌ وَلَدَهَا لأنه بمعنى النسب ، قال فى شرح التسهيل : ووافق بعضُ أصحابنا الكسائىَّ فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يَحصلُ بعدها لا قَبْلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى و باقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً

(وَقَدْ يَكُونُ) اسمُ الفاعل (نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ) مع المنعوت الملفوظ به ، نحو « مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ » أى صنف مختلف ألوانه .

وقوله :

٦٩٨ ـ كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا [فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَي قَرْنَهُ الْوَعِلُ]

أى كوَعِلٍ ناطحٍ ، ومنه « ياطالعا جبلا » ، أى يا رجُلاً طَالِعاً جَبَلاً .

﴿ تنبيه ﴾ : الاستفهام المقدَّر أيضاً كالملفوظ ، نحو : مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ أى : أَمُهِينٌ .

(وَإِنْ يَكُنْ) اسم الفاعل (صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي * وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِى) قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلافَ فى التسهيل فقال : وليس نصبُ ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضىّ خلافا للمازنى ومَنْ وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمر خلافا لقوم ، على أن قوله « قد ارتضى » يشعر بذلك . والحاصل أربعةُ مذاهبَ ، المشهورُ أنه يعمل مطلقاً لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل .

* * *

(فَعَّالٌ أوْ مِفْعَالٌ أوْ فَعُولُ فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ)
أى : كثيراً ما يُحَوَّلُ اسمُ الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير (فَيَسْتَحِقُّ مَا) كان (لَهُ مِنْ عَمَلٍ) قبل التحويل ، بالشروط المذكورة كقوله :

٦٩٩ ـ أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا [وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلاَ]

وحكى سيبويه : « أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » وكقول بعض العرب : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا ، حكاه أيضا سيبويه ، وكقوله :

٧٠٠ ــ ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا
[إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ]

وكقوله :

٧٠١ ــ عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ؛ إِنَّهَا عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ الْعَزَاءِ هَيُوجُ

(وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ) كقوله :

٧٠٢ ــ فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هِلاَلاً، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

وكقوله :

٧٠٣ ــ أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ]

وقوله :

٧٠٤ ــ حَذِرٌ أُمُوراً لاَ تَضِيرُ ، وَآمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

أنشده سيبويه ، والْقَدْحُ فيه من وضع الحاسدين ، ومما استدلّ به سيبويه أيضاً على إعمال فَعِلٍ قولُ لبيد :

٧٠٥ ــ أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ
بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ

﴿ تنبيه ﴾ : أفْهَمَ قولُه « عن فاعل بديل » أن هذه الأمثلة لا تُبْنَى من غير الثلاثى ، وهو كذلك، إلا ما نَدَرَ ، وقال فى التسهيل : ورُبَّما بنى فَعَّال ومِفْعالٌ وَفعيلٌ وفَعُولٌ من أفْعَلَ ، يشير إلى قولهم دَرَّاك وسَآر من أدرك وأسأر إذا أبقى فى الكأس بقية ، ومِعْطَاء ومِهْوَان من أعطى وأهان ، وسَمِيع ونَذِير من أسْمَعَ وأنْذَر ، وزَهُوق من أزهق ، اهـ .

***

(وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ) وهو المثنى والمجموع (مِثْلَهُ جُعِلْ) أى جُعل مثلَ المفرد (فِى الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ) فمن إعمال المثنى قوله :

والشَّاتِمَىْ عِرْضِى وَلَمْ أَشْتُمْهُمَا وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِى

ومن إعمال المجموع قوله :

٧٠٦ — ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِى قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

وقوله :

٧٠٧ — [وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرُّيَّمِ] أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِى

وقوله :

٧٠٨ — مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

ومنه « وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتٌ ضُرَّهُ » .

(وَانْصِبْ بِذِى الْإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ) بالإضافة ، وقد قرىء بالوجهين « إِنَّ اللهَ بَالِغُ أَمْرِهِ » « هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ » (وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) أى ما سوى التِّلو (مُقْتَضِى) نحو « وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً » على تقدير حكاية الحال « إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً » وهذا مُعْطِى زَيْدٍ دِرْهَماً ، ومُعْلِمُ بَكْرٍ عَمْراً قائماً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يتعيَّن فى تِلْوِ غير العامل الجرُّ بالإضافة ، كما أفهمه كلامه ، وأما غير التلو فلا بدَّ من نصبه مطلقاً ، نحو هَذَا مُعْطِى زَيْدٍ أمس دِرْهَماً ، ومُعْلِمُ بكرٍ أمسِ خالداً قائماً ، والناصبُ لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعلٌ مضمرٌ . وأجاز السيرافى النصبَ باسم الفاعل؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شَبَهاً بمصحوب الألف واللام وبالمنون ، ويُقَوِّى ما ذهب إليه قولُهم : هو ظانُّ زيدٍ أمسِ قائماً ، فقائماً يتعين نصبه بظان ؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظانّ ، وذلك ممتنع ؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحد مفعولى ظن ، وأيضاً فهو مقتضٍ له فلا بد من عمله فيه قياساً على غيره من المقتضيات ، ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول مَنَعَت الإضافة إلى الثانى فتعين النصب للضرورة .

الثانى : ما ذكره من جواز الوجهين هو فى الظاهر ، أما المضمر المتصل فيتعين جره بالإضافة نحو : هذا مُكْرِمُكَ ، وذهب الأخفش وهشام إلى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو « الدِّرْهَمُ زيدٌ مُعْطِيكَهُ » وقد سبق بيانه فى باب الإضافة .

الثالث: فُهِم من تقديمه النصبَ أنه أولى ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ لأنه الأصل ، وقال الكسائى : هما سواء ، وقيل : الإضافة أولى للخِفَّة .

* * *

(وَاجْرُرْ أوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ) بإضافة الوصف العامل إليه (كَمُبْتَغِى جَاهٍ وَمَالاً) ومالٍ (مَنْ نَهَضْ) فالجر مراعاة للفظ جَاهٍ ، والنصبُ مراعاة لمحلِّه ، ومنه قوله :

٧٠٩ ـ هَلْ أنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أوْ عَبْدَ رَبٍّ أخَا عَوْنِ بْنَ مِخْرَاقِ

فعبدَ : نُصِبَ عَطْفاً على محل « دينار » وهو اسم رجل . قال الناظم : ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه ، و إن كان التقديرُ قولَ سيبويه ، وعلى قوله :

فهل يُقَدَّرُ فعلٌ لأنه الأصل في العمل أو وصفٌ مُنَوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قَوْلاَنِ ، ولو جر « عبد رب » لجاز .

فإن كان الوصف غير عامل تعين إضمار فعل للمنصوب نحو «وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً» إذا لم يرد حكاية الحال ، أى وجعل الشمس والقمر حسباناً.

* * *

(وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاُسْمِ فَاعِلِ) من الشروط (يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ) وهو : مادل على الحَدَثِ ومفعوله (بِلاَ تَفَاضُلِ) فإن كان بأل عمل مطلقاً ، وإلاَّ اشْتُرِطَ الاعتمادُ ، وأن يكون للحال أو الاستقبال ، فإذا استوفى ذلك (فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي * مَعْنَاهُ) وعملِهِ : فإن كان مُتَعَدياً لواحد رفعه بالنيابة ، وإن كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونَصَبَ ما سواه ؛ فالأول نحو : زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَبُوهُ ، فزيد : مبتدأ ، ومضروب : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة . والثانى (كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي) فالمعطى : مبتدأ ، وأل فيه موصول صلته مُعْطَى ، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الأول ، وكفافا : المفعول الثانى ، ويكتفى : خبر المبتدأ . والثالث نحو : زيدٌ مُعْلَمٌ أَبُوهُ عَمْراً قَائِماً ، فزيد : مبتدأ ، ومعلَم : خبره ، وأبوه : رفع بالنيابة وهو المفعول الأول ، وعمرا : المفعول الثانى ، وقائما : الثالث .

(وَقَدْ يُضَافُ ذَا) أى اسمُ المفعول (إلى اسْمٍ مُرْتَفِعْ) به (مَعْنًى) بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به (كَمَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ) أصله : الورعُ محمودةٌ مقاصدُهُ ، فمقاصده : رفع بمحمودة على النيابة ، فحول إلى « الورع محمود المقاصدَ » بالنصب على ما ذكر ، ثم حُــوِّل إلى « محمود المقاصدِ» بالجر .

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامُه شيئين ؛ الأول : انفرادُ اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الإضافة إلى مرفوعه ، كما أشار إليه بقوله « وقد يضاف ذا » ، وفى ذلك تفصيل ؛

وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعل غيرَ متعدٍّ وقُصد ثبوتُ معناه عُومِلَ مُعَامَلَةَ الصفة المشبهة، وساغت إضافته إلى مرفوعه؛ فتقول : زَيْدٌ قائمُ الأبِ - برفع الأب ونصبه وجره - على حد حَسَن الْوَجْهِ ، وإن كان متعدِّيا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمْنِ اللَّبسِ وفاقا للفارسى ، والجمهورُ على المنع ، وفَصَّل قوم فقالوا : إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلاَّ فلاَ ؛ وهو اختيار ابن عصفور وابن أبى الربيع ، والسماعُ يوافقه ، كقوله :

٧٠٩ - مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلاَّمًا وَإنْ ظُلِمَا وَلاَ الْكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإنْ حُرِمَا

وإن كان متعدِّيا لأكْثَرَ لم يجز إلحاقه بالصفة المشابهة . قال بعضهم : بلا خلاف .

الثانى : اختصاصُ ذلك باسم المفعول القاصر ، وهو الْمَصُوغُ من المتعدى لواحد . كما أشار إليه تمثيله وصَرَّحَ به فى غير هذا الكتاب ، وفى المتعدِّى ما سبق فى اسم الفاعل المتعدى .

﴿ خاتمة ﴾ : إنما يجوز إلحاقُ اسم المفعول بالصفة المشبهة إذا كان على وزنه الأصْلِيِّ ، وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مَفْعُول ، ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول ، فإن حُوِّلَ عن ذلك إلى فَعِيلٍ ونحوه مما سيأتى بيانه لم يَجُزْ ؛ فلا يقال : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَحِيلٍ عَيْنِهِ ، ولا قتيلِ أَبِيهِ ، وقد أجازه ابنُ عصفور ، ويحتاج إلى السماع . والله أعلم .

أبنية المصادر

(فَعْلٌ) بفتح الفاء وإسكان العين (قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى * مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ) سواء كان مفتوحَ العين (كَرَدَّ رَدًّا) وأَكَلَ أَكْلاً وَضَرَبَ ضَرْبًا ، أو مكسورَها كفَهِمَ فَهْمًا وأَمِنَ أمْنًا وَشَرِبَ شَرْبًا وَلَقِمَ لَقْمًا . والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد

شيء ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تَقِيسُه على هذا ، لا أنك تقيسُ مع وُجُود السماع ، قال ذلك سيبويه والأخفش .

﴿ تنبيه ﴾ : اشْتَرَطَ فى التسهيل لكون فَعْلٍ قياسا فى مصدر فَعِلَ المكسورِ العين أن يُفْهِمَ عَمَلاً بالفم كالمثالين الأخيرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش ، بل أطلقا كما هنا .

(وَفَعِلَ) المكسورُ العين (اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ) بفتح الفاء والعين ــ قياسًا ، سواء كان صحيحا أو مُعْتَلاً أو مضاعفا (كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ) مصادر فرِحَ زيدٌ ، وَجَوِيَ عَمْرٌو ، وشَلَّتْ يدُه والأصل شَلِلَتْ .

ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لَوْن فإن الغالب على مصدره الْفُعْلَة ، نحو سَمِرَ سُمْرَةً ، وَشَهِبَ شُهْبَةً ، وَكَهِبَ كُهْبَةً ، والكهبة : لونٌ بين الزرقة والحمرة .

واستثنى فى التوضيح ما دلَّ على حِرْفَة أو وِلاية ، قال : فقياسُه الْفِعَالة ، ومَثَّل للثانى فقال كَوَلِيَ عليهم وِلاَيَةً ، ولم يمثل للأول ، وفيما قاله نظر ؛ فإن ذلك إنما هو معروف فى فعَلَ المفتوح العين ، وأمَّا وَلِيَ عليهم وَلاَيَةً فنادرٌ .

(وَفَعَلَ) المفتوح العين (اللاَّزِمُ مِثْلَ قَعَدَا * لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ) معتلا كان (كَغَدَا) غُدُوًّا ، وسما سُمُوًّا ، أو صحيحًا كَقَعَدَ قُعُوداً وجَلَسَ جُلوسًا (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالاَ) بكسر الفاء (أَوْ فَعَلاَنًا) بفتح الفاء والعين (فَادْرِ أَوْ فُعَالاَ) بضم الفاء ، أو فَعِيلا .

(فَأَوَّلٌ) من هذه الأربعة ــ وهو فِعال بكسر الفاء ــ (لِذِي امْتِنَاعٍ) أى مَقيسٌ فيما دلَّ على امتناع (كَأَبَى) إبَاء ، وَنَفَرَ نِفاراً ، وَجَمَحَ جِمَاحًا ، وشَرَدَ شِرَادًا ، وأبَقَ إبَاقًا .

(والثَّانِ) منها ــ وهو فَعَلاَنٌ ، بتحريك العين ــ (لِلَّذِى اقْتَضَى تَقَلُّبًا) نحو جَالَ جَوَلاَنًا ، وَطَافَ طَوَفَانًا ، وَغَلَتِ الْقِدْرُ غَلَيَانًا .

(لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ) أى : يطَّرد الثالث ــ وهو فُعَال ، بضم الفاء ــ فى نوعين ؛ الأول : ما دلّ عَلَى داء أى مرض ، نحو سَعَلَ سُعَالاً ، وزُكِمَ زُكاماً ، ومَشَى بَطْنُه مُشَاء ، والثانى : ما دلّ عَلَى صوت ، نحو صَرَخَ صُراخاً ، ونَبَحَ نُبَاحاً ، وعوَى عُوَاء .

(وَشَمِلْ * سَيْراً وَصَوْتاً) الوزنُ الرابعُ وهو (الْفَعِيل كَصَهَلْ) صَهيلاً ، ونَهَق نَهيقاً ، وَرَحَلَ رَحِيلاً ، وَذَمَلَ ذَمِيلاً .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجتمع فَعِيلٌ وفُعال ، نحو نَعَبَ الْغُرَابُ نَعِيباً ونُعَابا ، ونَعَقَ الراعِى نَعِيقاً ونُعَاقاً ، وأزَّتِ القِدْرُ أزِيزاً وَأُزَازاً . وقد ينفرد فَعِيلٌ ، نحو صَهَلَ الفرسُ صَهيلاً وصَخَدَ الصُّرد صَخِيداً . وقد ينفرد فُعَال ، نحو بَغَمَ الظَّبْيُ بُغَاما ، وضَبَحَ الثعلبُ ضُبَاحاً ، كما انفرد الأول فى السير والثانى فى الداء .

الثانى : يُسْتثنى أيضاً منه ما دلّ على حِرْفة أو وِلاية فإن الغالب فى مصدره فِعَالة ، نحو تَجَرَ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَاطَةً ، وسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، وأَمَرَ إِمَارَةً . وذكر ابنُ عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع .

(فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلَا) بضم العين قياساً (كَسَهُلَ الأَمْرُ) سُهُولَةً ، وعَذُبَ الشىء عُذُوبَةً ، وَمَلُحَ مُلُوحَةً (وَزَيْدٌ جَزُلَا) جَزَالَةً ، وفَصُحَ فَصَاحَةً ، وَظَرُفَ ظَرَافَةً .

(وَمَا أَتَى) من أبنية مصادر الثلاثى (مُخَالِفاً لِمَا مَضَى * فَبَابُه النَّقْلُ) لاالقياس (كَسُخْطٍ وَرِضًى) بضم السين وكسر الراء ، وحُزْنٍ وَبُخْلٍ ــ بضم أولهما ــ مما قياسه فَعَلٌ بفتحتين ، وكجُحُودٍ وَشُكُور وركوب ــ بضمتين ــ مما قياسُه فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ، وكَمَوْتٍ وفَوْزٍ وَمشْى ــ بفتح الفاء وسكون العين ــ مما قياسُه فُعُول بضمتين ، وكعِظَمٍ وكِبَرٍ مما قياسه فُعُولة ، وكحُسْن وقُبْح مما قياسه فَعَالة .

﴿ تنبيــــه ﴾ : ذكر الزَّجَّاج وابنُ عصفور أن الفُعْل كالحُسْنِ قياسٌ

فى مصدر فَعُلَ بضم العين كحَسُن ، وهو خلاف ما قاله سيبويه .

(وَغَيْرُ ذِي ثَلاَثَةٍ مَقِيسُ * مَصْدَرِهِ) أى : لا بدّ لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مَقِيسٍ ؛ فقياسُ فَعَّلَ بالتشديد إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ (كَقُدِّسَ التَّقْدِيس) وتُحذف ياؤه ويُعوّض عنها التاء فيصير وزنه تَفْعِلَة : قليلاً فى نحو جرَّبَ تجْرِبَةً ، وغالباً فى ما لامه همزة نحو جزّأ تَجْزِئَةً ، وَوَطّأ تَوْطِئَةً ، ونبّأ تَنْبِئَةً ، وجاء أيضاً على الأصل ، ووجوباً فى المعتل نحو غطِّه تَغْطِيَةً (وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً) وهى تُنَزِّى دَلْوَها تَنْزِيَةً . وأما قوله :

٧١١ - * بَاتَتْ تُنَزِّى دَلْوَها تَنْزِيًّا *
[كما تُنَزِّى شَهْلَةٌ صَبِيًّا]

فضرورة وأشار بقوله :

(وَأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تجمَّلاَ)
(وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ثم أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالباً ذَا التا لَزِمْ)
(وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا)
(بِهَمْزِ وَصْلٍ كاصْطَفَى)

إلى أن قياس أفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ ، نحو أَجْمَلَ إجمالاً ، وأَكْرَمَ إِكْرَاماً ، وأحْسَنَ إحساناً ، وإن كان معتلّها فكذلك ، ولكن تنقل حركتها إلى الفاء فتقلب ألفاً ثم تحذف الألف الثانية ويعوض عنها التاء ، كما فى أقام إقَامَةً وأعَانَ إعَانَةً وأبان إبانَةً ، والغالبُ لزومُ هذه التاء كما أشار إليه بقوله « وغالبا ذا التا لزم » وقد تحذف نحو « وَإقَامِ الصَّلَاة » ، ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم : أَرَاهُ إرَاءً ، وأجَابَ إجاباً .

وقياسُ ما أوّله همزةُ وصلٍ أن يُكسر تِلْو ثانيه : أى ثالثه ، وأن يُمدّ مفتوحا

ما يليهِ الأخِرُ : أى ما قبل آخره ، كما أشار إليه بقوله « وما يلى الآخر ـ إلخ » أى: وما يليه الآخِرُ ، نحو اصْطَفَى اصْطِفَاء ، وانْطَلَقَ انطِلاَقا ، وَاسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .

فإن كان اسْتَفْعَلَ معتل العينِ فُعِـل به ما فعل بمصدر أَفْعَـل المعتل العينِ ، نحو اسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً ، وَاسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً .

و يستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تَفَاعَل أو تَفَعَّل، نحو اطَّايَرَ واطَّيَّرَ أصلهما تَطَايَرَ وتَطَيَّرَ فإن مصدرَهما لا يُكسر ثالثُه ولا يزاد قبل آخره ألف .

وقياسُ ما كان على تَفَعَّـل التَّفَعُّل ، نحو : تجمَّل تجمُّلاً ، وتَعَلَّمَ تعلُّماً ، وتَكَرَّمَ تكَرُّمًا (وضُمَّ مَا * يَرْبَعُ) أى : يقع رابعًا (فى أمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا) صحيح اللام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها ، سواء كان من باب تَفَعَّل كما مر ، أو من باب تَفَاعَل نحو تقَاتل تَقَاتُلاً وتَخاصَمَ تَخاصُماً ، أو من باب تفعلل نحو تَلَمْلَمَ تَلَمْلُمًا وتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجًا ، أو مُلْحقا به نحو تَبَيْطَرَ تَبَيْطُراً وَتَجَلْبَبَ تجَلْبُبًا . فإن لم يكن صحيحَ اللام وجب إبدالُ الضمة كسرة إذا كانت اللام ياء نحو تَدَلَّى تَدَلِّيًا وَتَدَانى تَدَانِيًا وَتَسَلْقَى تَسَلْقِيًا .

(فِعْلَالٌ أوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَلاَ)وما ألحق به نحو دَحْرَجَ دِحْرَاجًا وَدَحْرَجَةً ، وَحَوْقل حِيقَالا وَحَوْقَلَة ، ومعنى حَوْقَلَ : كبر وضعف عن الجماع (واجْعَل مَقِيسا) من فِعْلَال و فَعْلَلَة (ثانِيًا لاَ أوَّلاَ) وكلاهما عند بعضهم مَقِيسٌ وهو ظاهر كلام التسهيل .

﴿ تنبيه ﴾ : يجوز فى المضاعَف من فِعْلَال نحو الزِّلْزال والقِلْقَال فتحُ أوله وكسرُه وليس فى العربية فَعْلَال بالفتح إلا فى المضاعَفِ ، والكسرُ هو الأصل ، و إنما فتح تشبيها بالتَّفْعَال كما جاء فى التِّفْعَالِ التِّبْيَانُ والتِّلْقَاء بالكسر . والتَّفْعَال كله بالفتح إلا هذين، على أنهما عند سيبويه اسمانِ وُضع كلٌ منهما موضعَ المصدر . وذهب الكسائى والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزَّلْزَالَ بالكسر المصدرُ و بالفتح الاسم ، و كذلك القَمْقَاع

بالفتح الذى يتقعقع و بالـكسر المصدر ، والْوَسْوَاسُ بالفتح اسم لما وَسْوَسَ به الشيطان و بالـكسر المصدر ، وأجاز قوم أن يكونا مصدرين .

(لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ) نحو خَاصَمَ خِصَامًا ومُخَاصَمَةً ، وعاقَبَ عِقَابًا ومُعَاقَبَةً ، لـكن يمتنع الفِعَالُ و يتعين المُفَاعَلة فيما فاؤه ياء، نحو يَاسَرَ مُيَاسَرَةً و يَامَنَ مُيَامنة،وشذ يَاوَمَهُ يِوَامًا ،لامُيَاوَمَةً .

(وَغَيْرُ مامَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ) أى كان له عَدِيلاً ؛ فلا يُقْدَم عليه إلا بسماع ، نحو كَذَّبَ كِذَّابًا، وهِىَ تُنَزِّى دَلْوَهَا تَنْزِيًّا، وَأَجَابَ إجَابًا ، وَتَحَمَّلَ تِحِمَّالاً ، واطْمَأَنَّ طُمَأْنِينَة ، وَتَرَامَوْا رِمِّيًّا ، وقَهْقَرَ قَهْقَرَى ، وقَرْفَصَ قُرْفُصَاء ، وقَاتَلَ قِيتَالاً .

﴿ تنبيه ﴾ : يجىء المصدرُ على زنة اسم المفعول : فى الثلاثى قليلا ، نحو جَلَدَ جَلْداً وَمَجْلُوداً . وقوله :

٧١٢ [حَتَّى إِذَا] لَمْ يَتْرُكُوا لِعِظَامِهِ ... لَحْمًا وَلاَ لِفُؤَادِهِ مَعْقُولاَ

وفى غيره كثيراً . ومنه قوله :

٧١٣ — [وَقَدْ ذُقْتُمُونَا مَرَّةً بَعْــــدَ مَرَّةٍ]

* وَعِلْمُ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ *

أى عند التَّجْرِبَةِ ، وقوله :

٧١٤ ـ أُقَاتِلُ حَتَّى لا أَرَى لِى مُقَاتَلاَ ... [وأَنْجُو إذا غُمَّ الجبَانُ من الـكَرْبِ]

أى قِتَالاً . وقوله :

أَظْلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً ... أَهْدَى السَّــــلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ

أى إصابتكم ، وربما جاء فى الثلاثى بلفظ اسم الفاعل نحو فَلَــجَ فالجًا .

وقوله :

٧١٥ ـ كَفَى بِالنَّأْىِ مِنْ أَسْماء كَافِ ... [وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طَالَ شَافِ]

أى كفاية ، ونحو « فأُهلِكوا بالطَّاغِيَةِ » أى بالطغيان « فهَلْ تَرَى لهمْ مِنْ بَاقِيَةٍ » أى بقاء .

(وَفَعْلَةٌ) بالفتح (لمرة كَجَلْسَه) ومَشْيَة وضَرْبة (وَفِعْلَةٌ) بالكسر (لِهيْئَةٍ كَجِلْسَهْ) ومِشْيَةٍ وضِرْبَةٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذُكر إذا لم يكن المصدرُ العام على فَعْلَة بالفتح نحو رَحْمَة ، أو فِعْلَة بالكسر نحو ذِرْبَة ، فإن كان كذلك فلا يُدَلُّ على المرة أو الهيئة إلا بقرينة أو بوصف ، نحو رَحْمَة واحدة وذِرْبَة عظيمة .

(فِى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّا المَرَّهْ) نحو انطَلَقَ انطِلَاقَةً ، واستخرج استخراجة . فإن كان بناء مصدره العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف كإقامة واحدة ، واستقامة واحدة (وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ) من اختَمَر ، والعِمَّة من تعَمَّم ، والنِّقْبَة من انتَقَبَ .

﴿ خاتمة ﴾ : يُصَاغ من الثلاثى مَفْعل ؛ فتفتح عينه مُرَاداً به المصدرُ أو الزمان أو المكان : إن اعتلَّت لامه مطلقا نحو مَرْمًى ومَغْزًى ومَوْقًى ، أو صحت ولم تُكسر عينُ مضارعه نحو مَقْتَل ومَذْهَب ، فإن كسرت فتحت فى المرادِ به المصدرُ نحو مَضْرَب ، وكُسِرَت فى المرادِ به الزمانُ أو المكانُ نحو مَضْرِب ، وَتكسر مطلقا عند غير طيِّئٍ فيما صحت لامه وفاؤه واوٌ نحو مَوْرِد ومَوْقِف ومَوْئِل ، وشذَّ من جميع ذلك ألفاظٌ معروفة ذكرها فى التسهيل .

ويُعَامل غير الثلاثى مُعَامَلَةَ الثلاثى فى ذلك ؛ فمَنْ أراد ذلك بَنَى منه اسمَ مفعولٍ وجعله بإزاء ما يقصده من المصدر كما مر أو الزمان أو المكان ، ومنه « بِسْمِ اللهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا » « وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ » .

وقوله :

٧١٦ — الحَمْدُ لِلّهِ مُمْسَانَا وَمُصْبَحَنَا [بِالخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّى وَمَسَّانَا]

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

(كَفَاعِلٍ صُغْ اسْمَ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ ذِى ثَلَاثَةٍ يَكُونُ) لازماً (كَغَذَا) الوادى — بمعجمتين مفتوحَ العين — بمعنى سَالَ ؛ فيقال : غذا الماء فهو غاذٍ ، وذهَبَ زيدٌ فهو ذاهبٌ ، وسَلِمَ فهو سالم ، وفرِهَ الفرسُ فهو فَارِهٌ ، أو متعدِّيا نحو ضَرَبَ فهو ضارِبٌ ، وركِبَ فهو راكِبٌ .

(وَهْوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتُ) بضم العين كَطَهُرَ فهو طاهِر ، وَنَعُمَ فهو ناعِم ، وفَرُهَ فهو فاره (وَ) فى (فَعِلْ) بكسرها (غَيْرَ مُعَدًّى) نحو سَلِمَ فهو سالِم (بَلْ قِيَاسُهُ) أى قياسُ فَعِلَ اللازم المكسورِ العينِ (فَعِلْ) بفتح الفاء وكسر العين فى الأعراض (وأفْعَلْ) فى الألوان والخِلَق ، و (فَعْلَانُ) فيما دلَّ على الامتلاء وحَرَارة الباطن ، (نَحْوُ أشِرٍ) وبطِرٍ وفَرِحٍ (وَنَحْوُ صَدْيَانَ) وريَّانَ وَعَطْشَانَ (وَنَحْوُ الأجْهَرِ) والأحْمَر ، ومما شذ فيه مريضٌ وكَهْلٌ .

(وفَعْلٌ) بفتح الفاء وسكون العين (أوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ) مضمومَ العينِ (كالضَّخْمِ) والشَّهْمِ (وَالجَمِيلِ) والظريف (وَالْفِعْلُ) لهذه ضَخُمَ وَشَهُمَ و (جَمُلْ) وظَرُفَ (وَأفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ) بفتحتين ، وَفَعَالٌ بالفتح ، وفُعَالٌ بالضم ، وَفُعُلٌ بضمتين ، وفِعْلٌ بكسر الفاء أو ضمها ، وفُعَّالٌ ، وفَعُول ، وفِعِل بكسرتين : كحَرُشَ فهو أحْرَش ، وخَطُبَ فهو أخْطَبُ إذا[1] احْمَرَّ إلى الكُدْرة ، ونحو بَطُلَ فهو بَطَل وحَسُن فهو حَسَن ، ونحو جَبُن فهو جَبَانٌ ، وشَجُع فهو شُجَاعٌ ، ونحو جَنُبَ فهو جُنُبٌ ، ونحو عَفُرَ فهو عِفْرٌ أى شُجَاع ماكر ، ونحو غَمُرَ فهو غُمْر : أى لم يُجَرِّب الأمور ، ونحو وَضُؤ فهو وُضَّاء أى وَضىء ، ونحو حَصُرَت فهى حَصُور : أى ضاق مَجْرَى لبنها ، ونحو خَشُن فهو خَشِنٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : جميعُ هذه الصفات صفاتٌ مشبهة ، إلا فاعلا كضارب وقائم فإنه اسم

---

(١) ضبط فى كتب النحو بالخاء والظاء المعجمتين ، ولم أجده فى كتب اللغة أصلا والموجود فى كتب اللغة « خطب خطبة فهو أخطب » إذا كان أحمر إلى الكدرة، ولكن فعله كفرح .

فاعل إلا إذا أُضيفَ إلى مرفوعه ، وذلك فيما إذا دل على الثبوت كطاهر القلب ، وشاحط الدار أى بعيدها ، فهو صفة مُشَبَّهَة أيضاً .

(وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ) أى وقد يُسْتَغْنَى عن وزن فاعل من فَعَلَ بالفتح بغيره : كشَيْخ وأشْيَب وطَيِّب وعَفِيف .

* * *

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِــلِ مِنْ غَيْرِ ذِى الثلاَثِ كالْمُوَاصِلِ)

(مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِــيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا)

أى : يأتى اسمُ الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه ، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً : أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلِق ومستخرِج ، أو مفتوحا كمتعلِّم ومُتَدَحْرِج .

* * *

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ) أى من هذا (مَا كَانَ انْكَسَرْ) وهو ما قبل الأخير (صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ) والمستَخْرَج .

(وَفِى اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِىِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ)

يقصِد ، فإنه مقصود ، وآتٍ من ضرب مَضْرُوب ، ومن مَرَّ مَمْرُورٌ به ، ومنه مَبِيعٌ ومَقُول ومَرْمِىّ ، إلا أنها غيرت .

﴿ تنبيه ﴾ : مراده بالثلاثىِّ المتصرفُ .

(وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ) أى عن مفعول (ذُو فَعِيلٍ) مستوياً فيه المذكرُ والمؤنثُ (نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلٍ) أو جَرِيح أو قَتِيل .

﴿ تنبيه ﴾ : مرادُه أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط . قال فى التسهيل : وينوبُ فى الدلالة لا العمل عن مَفْعول بقلة : فِعْلٌ كَذِبْحٍ ، وفَعَلٌ كقَنَصٍ ، وفُعْلة كغرفة[1] ، وبكثرة فَعِيلٌ . انتهى

(١) ومنه (إلا من اغترف غرفة بيده) قرأ عثمان بضم الغين ، وقرأ غيره بفتحها ؛ ومثل الغرفة : الحسوة ، والأكلة ، والمضغة .

﴿ خاتمة ﴾ : قال الشارحُ : ومجيء فَعِيلٍ بمعنى مفعول كثيرٌ فى لسان العرب ، وعلى كثرته لم يُقَس عليه بإجماع ، وفى التسهيل : ليس مَقيساً خلافا لبعضهم ، فنصَّ على الخلاف . وفى شرحه : وجَعَله بعضهم مَقيساً فيما ليس له فَعِيل بمعنى فاعل ، نحو قَدَر ورَحِم ؛ لقولهم : قَدِير ، ورَحِيم . والله أعلم .

الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ اُسْتُحْسِنَ جَـــرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اُسْمَ الْفَاعِلِ)

أى : تتميز الصفةُ المشبَّهة عن اسم الفاعل باستحسان جرِّ فاعلها بإضافتها إليه ؛ فإن اسم الفاعل لايحسن فيه ذلك ؛ لأنه إن كان لازما وقُصد ثبوت معناه صار منها ، وانطلق عليه اسمها ، وإن كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه ، فلا استحسان .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنمـا قيَّد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلا إلا من جهة المعنى .

الثانى : وجهُ الشبه بينها و بين اسم الفاعل : أنها تدل على حَدَثٍ وَمَنْ قَامَ به ، وأنها تؤنَّث وتثنى وتجمع ، ولذلك حُمِلت عليه فى العمل .

وعاب الشارحُ التعريفَ المذكور بأن استحسان الإضافة إلى الفاعـل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها ؛ لأن العِلْم به موقوفٌ على العلم بكونها صفةً مشبَّهة ، وعرفها بقوله « مَا صِيغَ لغير تفضيل من فِعْلٍ لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث » .

وقد يقال : إن العلم باستحسان الإضافة موقوفٌ على المعنى ، لا على العـلم بكونها صفة مشبهة ؛ فلا دَوْرَ ، أو أن قوله «المشبهة اسم الفاعل» مبتدأ وقوله « صفة استحسن إلى آخره » خبر ، وقوله (وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرٍ) إلى آخره : عَطْفٌ عليه لتمام التعريف : أى وممـا تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لا تصاغ قياساً إلا من فِعْلٍ لازم كطاهِرٍ من طَهُرَ ، وجَميل من جَمُل ، وحَسَنٍ من حَسُنَ ، وأما رَحِيم وعَلِيم ونحوُهما فمقصورٌ على السماع ، بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم ، ومن المتعدِّى

كضارب ، وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل ، بخلافه كما عرفت ، وأنها لا تلزم الجَرْىَ عَلَى المضارع ، بخلاف ، بل قد تكون جارية عليه (كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) وضَامِرِ الْبَطْن ، ومُسْتَقِيم الحال ، ومُعْتَدِل القامة ، وقد لا تكون ، وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى ، كَحَسَن الْوَجْه ، و (جَمِيل الظَّاهِرِ) وسَبْط العظام ، وأسْوَد الشعر .

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى) لواحد (لَهَا) أى ثابتٌ لها (عَلَى الحَدِّ الَّذِى قَدْ حُدَّا) له فى بابه : من وجوب الاعتماد على ما ذكر .

﴿ تنبيه ﴾ : ليس كونها بمعنى الحال شرطاً فى عملها ؛ لأن ذلك من ضرورة وضعها لكونها وُضعت للدلالة على الثبوت ، والثبوتُ من ضرورته الحال ، فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية :

وَالِاعْتِمَادُ وَاقْتِضَاءُ الْحَالِ شَرْطَانِ فِى تَصْحِيحِ ذَا الإِعْمَالِ . اه

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ) بخلاف اسم الفاعل أيضا ، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ فى نحو « زيد أنا ضاربه » ، وامتنع فى نحو « وجه الأب زيدٌ حَسَنُهُ » (وكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ) أى : ويجب فى معمولها أن يكون سببيا ، أى مُتَّصلا بضمير الموصوف : لفظا نحو « حَسَن وَجْهه » ، أو معنى نحو « حَسَن الْوَجْه » أى منه . وقيل : أل خَلَفٌ عن المضاف إليه ، ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قولُ الشارح إن جواز نحو « زَيْدٌ بِكَ فَرِحٌ » مُبْطلٌ لعموم قوله « إن المعمول لا يكون إلا سببيا مؤخَّرا » مردودٌ ؛ لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه ، وعملُها فى الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معنى الفعل .

الثانى : ذكَرَ فى التسهيل أن معمولَ الصفة المشبهة يكون ضميرا بارزاً متصلا كقوله :

٧١٧ ـ حَسَنُ الْوَجْهِ طَلْقُهُ أَنْتَ فِى السِّلْـ ـمِ وَفِى الْحَرْبِ كَالِحٌ مُكْفَهِرّ

فعُلم أن مراده بالسببى ما عدا الأجنبى ؛ فإنها لا تعمل فيه .

الثالث : يتنوَّع السببى إلى اثنى عشر نوعا ؛ فيكون موصولا ، كقوله :

٧١٨ – أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا
وَثِيرَاتُ مَا الْتَفَّتْ عَلَيْـهِ الْمَآزِرُ

وموصوفاً يُشبهه ، كقوله :

٧١٩ – أَزُورُ امْرَأً جَمًّا نَوَالٌ أَعَدَّهُ لِمَنْ أَمَّهُ مُسْتَكْفِياً أَزْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد فى « جَمًّا نَوَالٌ » ، ومُضَافًا إلى أحدهما ، كقوله :

٧٢٠ – فَعُجْتُهَا قِبَلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً وَالطَّيِّبِي كُلِّ مَا الْتَاثَتْ بِهِ الْأُزُرُ

ونحو « رَأَيْتُ رَجُلاً دَقِيقاً سِنَانُ رُمْحٍ يَطْعَنُ بِهِ » ، ومقرونا بأل نحو « حَسَن الْوَجْهُ » ومجردا نحو « حَسَن وَجْهٌ » ، ومضافا إلى أحدهما نحو « حَسَن وَجْهُ الأب » ، و « حَسَن وَجْهُ أبٍ » ، ومضافا إلى ضمير الموصوف نحو « حسَن وَجْهُه » ، ومضافا إلى مضاف إلى ضميره نحو « حَسَن وَجْهُ أبِيهِ » ، ومضافا إلى ضمير مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف ، نحو « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَن وَجْهُ جَارِيَتِهَا جَمِيلَةٍ أَنْفُه » ذكره فى التسهيل ، ومضافا إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْنَةُ جَمِيلٍ خَالُهَا » ذكره فى شرح التسهيل ، وجَعَل منه قوله :

٧٢١ – سَبَتْنِي الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الـــلَطِيفَة كَشْحُهُ، وَمَاخِلْتُ أَنْ أُسْبَى

* * *

(فَارْفَعْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (وَانْصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ مَصْحُوبَ أَلْ وَمَا اتَّصَلْ بِهَا) أى : بالصفة المشبهة (مُضَافاً أَوْ مُجَرَّداً وَلَا تَجْرُرْ بِهَا مَعَ أَلْ سُماً) أى : اسماً (مِنْ أَلْ خَلَا ، وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا) أى لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية ، قال الفارسى : أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة ، والنصبُ : على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والخفضُ بالإضافة ، والصفة

مع كل من الثلاثة إما نكرة ، أو معرفة ، وهذه الستة فى أحوال السببى المذكورة فى التنبيه الثالث ، فتلك اثنتان وسبعون صورةً :

الممتنعُ منها ما لزم منه إضافَةُ ما فيه أل إلى الخالى منها ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل ، وذلك تسعُ صور وهى : الحسنُ وَجْهٍ ، الحسنُ وجهِ أبٍ ، الحسنُ وجهِهِ ، الحسنُ وجهِ أبيهِ ، الحسنُ ما تحت نِقَابِهِ ، الحسنُ كلٍّ ما تحت نقابه ، الحسنُ نوالِ أعدَّه ، الحسنُ سنانِ رمحٍ يطعن به ، الحسن وَجْهِ جاريتها الجميلُ أنفِهِ . وليس منه « الحسنُ الوجنةِ الجميلُ خَالِهَا » بجرّ خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة . نعم هو ضعيف ؛ لأن المبرد يمنعه كما عرفت فى باب الإضافة .

وما سوى ذلك فَجَائِزٌ ، كما أشار إليه بقوله : « وَمَا لَمْ يَخُلْ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا » : أى علم ، لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قبيحٍ ، وضعيفٍ ، وحَسَنٍ .

فالقبيح : رفْعُ الصفةِ — مجرّدة كانت أو مع أل — المجردَ من الضمير والمضاف إلى المجرد منه ، وذلك ثمان صور هى : الْحَسَنُ وَجْهٌ ،الحسنُ وَجْهُ أبٍ ، حَسَنٌ وَجْهٌ ، حَسَنٌ وَجهُ أبٍ ، الحسَنُ الْوَجْهُ ، الحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِ ، حَسَنٌ الْوَجْهُ ، حَسَنٌ وَجْهُ الْأَبِ ، وَالأَرْبَعُ الأولى أقبحُ من الثانية لما يرى من أن أل خَلَفٌ عن الضمير ، وإنما جاز ذلك ـ على قبحه ـ لقيام السببية فى المعنى مَقَامَ وُجودها فى اللفظ ؛ لأن معنى « حَسَن وجهٌ » حَسَنٌ وَجْهٌ لَهُ أو منه ، ودليلُ الْجواز قولُه :

٧٢٢ — بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجّذٍ لَاذِى كَهَامٍ يَنْبُو

فهو نظير حَسَنٌ وَجْهٌ ، والمجوِّز لهذه الصورة مُجَوِّز لنظائرها ؛ إذ لا فرق .

والضعيفُ : نصبُ الصفة المنكَّرَة المعارفَ مطلقاً ، وجرُّها إياها سوى المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها ، وجرُّ المقرونة بأل المضافَ إلى ضمير المقرون بها ، وذلك خَمسَ عَشْرَةَ صورةً ، هى : حَسَنٌ الْوَجْهَ ، حَسَنٌ وَجهَ الْأَبِ ، حَسَنٌ وَجْهَهُ ،

حَسَنٌ وَجْهَ أبيهِ ، حَسَنٌ ما تَحتَ نِقَابِهِ ، حسن كلَّ ما تحت نقابه ، حسن وَجْه جاريتها جميلة أنْفَه ، حَسَن الوجنة جميل خالَهَا ، وحَسَنُ وجْهِهِ ، حَسنُ وَجْهِ أبيهِ ، حَسَنُ ما تحت نقابِهِ ، حَسَنُ كلِّ ما تحت نقابه ، حسن وجه جاريتها جميلة أنفِهِ ، حسن الوجنة جميل خالِهاَ ، والحسن الوجنة الجميل خالِهاَ . ويدلُّ للجواز فى الأول والثانى قولُه :

٧٢٣ — وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظهرَ ليس له سنَامُ

فى رواية نصب « الظهر » . وفى بقية المنصوبات قولُه :

٧٢٤ — أنعتُهَا إنِّىَ مِنْ نُعَّاتِهاَ كُومَ الذُّرَا وَادِقَةً سُرَّاتِهاَ

إذ لا فَرْقَ ، وفى المجرورات سوى الأخير قولُه :

٧٢٥ - أَقامتْ عَلَى ربعَيْهِماَ جارَتاَ صَفاً كُمَيْتاَ الأَعاَلِى جَوْنَتاَ مُصْطَلاَهُماَ

والجرُّ عند سيبويه فى هذا النوع من الضَّرورات ، ومَنَعَه المبرد مطلقاً ؛ لأنه يشبه إضافة الشىء إلى نفسه ، وأجازه الكوفيون فى السَّعة ، وهو الصحيح ، ففى حديث أم زرع « صِفْر وشاحِها » وفى حديث الدجال « أعْوَر عَيْنِه الْيُمْنَى » وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم « شثْن أصَابِعِهِ » ويَدُلُّ للأخير قوله :

* سَبَتْنِى الْفَتَاةُ الْبَضَّةُ . . . البيتَ *

فى رواية جر « كشحه » :

وأما الْحَسَنُ فهو ما عدا ذلك . وجملته أربعون صورة ، وهى تنقسم إلى حسن وأحسن ؛ فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران .

وقد وضعت لذلك جَدْوَلا تتعرَّفُ منه أمثِلَتَهُ وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة ، مشيرا إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية ، وإن كان كثيرا أشرت إلى كثرته بكاف عربية ، جامعاً فى ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة ، وهو هذا :

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	قبيح	أحسن (٨)	أحسن
زيد الحسن	وجه الأب			
زيد الحسن	وجها	أقبح	(٩)	
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	أحسن (١٠)	حسن	قبيح
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	ما تحت نقابه			
زيد الحسن	كل ما تحت نقابه			
زيد الحسن	نوال أعده			
زيد الحسن	سنان رمح يطعن به			
زيد الحسن وجه جاريته الجميلة	أنفه			
زيد الحسن الوجه الجميل	خالها			ضعيف (٧)

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	قبيح	ضعيف (٢)	أحسن (١)
حسن	وجه الأب			
حسن	وجها	أقبح (٤)	أحسن (٣)	
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه	أحسن (٥)	ضعيف	ضعيف
حسن	وجه أبيه			
حسن	ما تحت نقابه			
حسن	كل ما تحت نقابه			
حسن	نوال أعدّه	أحسن (٦)	حسن	حسن
حسن	سنان رمح يطعن به			
حسن وجه جاريته جميلة	أنفه	أحسن	ضعيف	ضعيف
حسن الوجه جميل	خالها			

(١) لاَحِــقِ بَطْنٍ بِقَراً سَمِينِ لاَ خَطِلِ الرَّجْعِ وَلاَ قَرُونِ

(٢) * أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ *

(٣) هَيْفَاءُ مُقْبِلَةً عَجْزَاءُ مُدْبِرَةً مَمْخُوطَةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءُ أَنْيَابَا

(٤) * بِبُهْمَةٍ مُنِيتُ شَهْمٍ قَلْبُ *

(٥) تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيــلٌ عِدَادُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الكِرَامَ قَلِيلُ

(٦) * أزور امرأً جَمًّا نوالٌ أَعَدَّهُ *

(٧) سَبَتْنِي الْفَتَاةُ البَضَّةُ المتجرد الــلَّطِيفَة كشحهِ ، وَمَا خِلْتُ أَنْ أَسْبَى

(٨) فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلاَ بفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

(٩) * الحَزْنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً *

(١٠) * ذَاقِصد يزيدالعزيزَ مَنْ قَصَدَهُ *

* * *

وطريقةُ معرفةِ هذا الجدول : أن تضع الورقة التى هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبياتُ الصفة المعرّفة بأل مما يليك ، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة ، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل ، وقد جُعل فى رأس أبيات النوعين خمسُ بيوت مكتوب فى أول بيت منها الجر ، وفى الثانى النصب ، وفى الثالث الرفع ، وفى الرابع السببى ، وفى الخامس الصفة ، ووُصِل كلُّ بيتٍ من هذه الأبيات باثنى عشر مربعاً ؛ فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببى المنقسم إلى اثنى عشر قسما كما تقدم ، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببى الذى فى مُرَبَّعَاته كلها ، وكذلك فى بيت النصب و بيت الرفع ، فما قابله منها « ممتنع » فهو ممتنع ، وما قابله « حسن » فهو حسن ، وهكذا . ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية ، فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول ،

فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم . وقوله « جامعاً بين كل متناسبين » إلخ : أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر ، وخمسة فى النصب ، وأربعة فى الرفع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تقدّم أن معمول الصفة يكون ضميرا ، وعملها فيه جرٌّ بالإضافة إن باشَرَتْهُ وخَلَت من أل ، نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ جَمِيلِهِ » ، ونصبٌ إن فُصِلت أو قُرِنَتْ بأل ؛ فالأول نحو « هُمْ أَحْسَنُ وُجُوهًا وَأَنْضَرُهُمُوهَا » ، والثانى نحو « الحَسَنُ الْوَجْهِ الجَمِيلُه » .

الثانى : إنما تأتى مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت ، فإن كانت الصفةُ مُثَنَّاةً أو مجموعةً على حَدِّ المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق فى باب الإضافة، اه.

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى الكافية :

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ بِضَعْفِ
كَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ ، وَكَذَا فَرَاشَةُ الحِلْمِ ، فَرَاعِ المَأْخَذَا

أى : مِنْ تَضْمِين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصِّفَةِ المشبَّهة قولُه :

٧٢٦ — فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرْعَوْنُ الْعَذَابِ ، وَإِنْ
تَطْلُبْ نَدَاهُ فَكَلْبٌ دُونَهُ كَلْبُ

وقوله :

٧٢٧ — فَلَوْلاَ اللهُ وَالْمُهْرُ الْمُفَدَّى لَأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

ضمِّن « فراشة الحلم » معنى طائش ، و « فرعون » معنى أليم ، و « غربال » معنى مُثَقَّب ، فأجريت مجراها فى الإضافة إلى ما هو فاعل فى المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز ، والله أعلم .

التعجب

(بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبَا أَوْ جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا)

أى : يُدَل على التعجب ـ وهو : استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهِرِ المزية ـ بألفاظ كثيرة نحو « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ » « سُبْحَانَ اللهِ الْمُؤْمِنُ لاَ يَنْجُسُ» لِلهِ دَرُّهُ فَارِساً ! لِلهِ أَنْتَ ! .

[بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ

وقوله :

٧٢٨ ــ وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهَا * [هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّنَا نِلْنَاهَا]

والمبوَّبُ له فى كتب العربية صيغتان : مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ ؛ لاطِّرادهما فيه .

فأما الصيغة الأولى فـ « ما » فيها اسم إجماعا ؛ لأن فى أفْعَلَ ضميراً يعود عليهـا ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجرَّدة للاسناد إليها ، ثم اختلفوا ؛ فقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شىء ، وابْتُدِىء بها لتضمُّنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فموضعه رفع ، وقال الفراء وابن دُرُسْتُوَيْه : هى استفهامية ، ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين ، وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحله رفع ، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً : أى شىء عظيمٌ . واختلفوا فى « أفْعَلَ » فقال البصريون والكسائى : فِعْلٌ للزومه مع ياء المتكلم نونَ الوقاية ، نحو ما أفْقَرَنِي إلى رحمة الله ، ففتحتُه بناء كالفتحة فى زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً ، وما بعده مفعول به ، وقال بقية الكوفيين : اسمٌ لمجيئه مصغرا فى قوله :

٧٢٩ ــ يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنَّ لَنَا [مِنْ هٰؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ]

ففتحتُه إعراب ، كالفتحة فى زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وذلك لأن مخالَفَةَ الخبر للمبتدأ تقتضى

عندهم نَصْبَه ، وأَحْسَنَ إنما هو فى المعنى وصفٌ لزيد لا لضمير ما ، و«زيدًا» عندهم مُشَبَّه بالمفعول به .

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فِعْلِيَّة «أفْعِلْ» ، ثم اختلفوا ؛ فقال البصريون : لفظه لفظُ الأمر ومعناه الخبرُ ، وهو فى الأصل ماضٍ على صيغة أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كأغَدَّ البعيرُ إذا صار ذا غُدَّةٍ ، ثم غيرت الصيغة ، فقَبُحَ إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فزيدت البـاء فى الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به كامْرُرْ بِزَيْدٍ ، ولذلك التُزمت ، بخلافها فى نحو « كفى بالله شهيدا » فيجوز تركها كقوله :

٧٣٠ — [عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا] كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

وإنما تُحْذف مع أنْ وأنَّ كقوله :

٧٣١— [وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا] وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

لاطِّراد حذفِ الجـار معهما كما عُرِف ، وقال الفرّاء والزّجاج والزمخشرى وابنا كَيْسَانَ وخروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعدية ، ثم قال ابن كيسان : الضميرُ للحُسْن ، وقال غيره : للمُخَاطب ، وإنما التزم إفراده لأنه كلامٌ جَرَى مَجْرَى المثل .

(وَتِلْوَ أَفْعِـلْ انْصِبَنَّهُ) أى : حَـتْماً لما عرفت (كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا) .

﴿ تنبيه ﴾ : شرط المنصوبِ بعد « أَفْعَـلَ » والمجرور بعد « أَفْعِـلْ » أن يكون مختصا لتحصُل به الفائدة كما أرشد إليـه تمثيله ؛ فلا يجوز « مَا أَحْسَنَ رَجُلاً » ولا « أَحْسِنْ بِرَجُلٍ » . اهـ .

(وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِـحْ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِـحْ) أى : يتّضِح ؛ فالأول كقوله :

٧٣٢— جَزَى اللهُ عَنَّا وَالْجَزَاء بِفَضْلِهِ رَبِيعَةَ خَيْرًا ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا

أي : ما أعفَّهم وأ كْرَمَهُمْ ، والثاني — وشرطُه أن يكون أفْعِل معطوفاً على آخَرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، ذكره في شرح الكافية — نحوُ « أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ » أي بهم . وأما قوله :

٧٣٣ – فَذلِكَ إنْ يَلْقَ الْمَنِيَّـــةَ يَلْقَهَا
حَمِيداً ، وَإنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ

أي به — فشاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما جاز حذفُ المجرور بعد أفْعِل – مع كونه فاعلا – لأن لزومه للجر كَسَاه صورةَ الفَضْلة ؛ فجاز فيه ما يجوز فيها .

وذهب قوم — منهم الفارسي — إلى أنه لم يحذف ، وأنه اسْتَتَرَ في الفعل حين حذفت الباء .

ورُدَّ بوجهين ؛ أحدهما : لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع ، والآخر : أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من « أَكْرِمْ بِنَا » .

* * *

(وَفِي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ) المذكورين (قِدْماً لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدلَّ على ما يراد به ؛ فالأول في الماضي كتَبَارَكَ وَعَسَى والثاني في الأمر كتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ . وقيل : إن علة جمودهما تضمُّنُهُما معنى الحرف الذي كان حقّه أن يُوضَع للتعجب فلم يوضع .

* * *

(وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا)
(وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَــــبِيلَ فُعِلاَ)

أي : لا يُبْنى هذان الفعلان إلا ممَّا استكمل ثمانية شروط :

الأول : أن يكون فعلا ؛ فلا يُبْنيَانِ من الجِلْفِ والحمار ؛ فلا يقال : ما أجْلَفَه وما أحْمَرَهُ ، وشذ « ما أذْرَعَهَا » أي : ما أخَفَّ يَدَها في الغَزْل ، بَنَوْهُ من قولهم : امرأة ذَرَاعِ . نعم ادعى ابنُ القَطَّاع أنه سُمِع « ذُرِعَتِ المرأةُ » خفت يدُها في الغَزْلِ ، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول .

الثاني: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يُبْنَيَان من دَحْرَجَ وضَارَبَ واسْتَخرَجَ ، إلا أفعَلَ فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: ما أَظْلَمَ هذا اللَّيل، وما أقْفَرَ هذا المكانَ، وشَذَّ على هذين القولين : ما أَعْطاهُ للدَّراهم، وما أوْلاهُ لِلمَعْرُوف ، وعلى الثلاثة : ما أتقاهُ ، وما أَمْلاه لِلقِرْبَةِ ؛ لأنهما من اتَّقى وامْتلأت ، وما أخْصَرَه ؛ لأنه من اخْتُصِرَ ، وفيه شذوذ آخر سيأتي .

الثالث : أن يكون مُتَصَرِّفا ؛ فلا يُبْنَيان من نِعْم وبِئْس ، وشذّ ما أعْسَاهُ ، وأعْسِ بِهِ .

الرابع : أن يكون معناهُ قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنَيان من فَنِيَ ومَاتَ .

الخامس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنَيَان من نحو كانَ وظَل وبَاتَ وصَارَ وكادَ ، وأما قولهم « ما أصْبَحَ أبْرَدَها » ، و « ما أمسى أَدْفَأها » فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ ، وأصبح وأمسى زائدتان .

السادس : أن يكون مُثْبَتاً ؛ فلا يُبنيان من مَنْفي ، سواء أكان ملازماً للنفي نحو « مَا عَاجَ بالدواء » أي ما انتفع به ، أم غيرَ ملازم كما قام .

السابع : أن لا يكون اسمُ فاعلِهِ على أفْعَل فَعْلاء ؛ فلا يُبنيَان من عَرِجَ وشهل وخَضِر الزرعُ .

الثامن: أن لا يكون مبنياً للمفعول ؛ فلا يُبنيان من نحو ضُرِب، وشذ« ماأَخْصَرَه »

من وجهين ، و بعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فُعِلَ نحو عُنيتُ بحاجتك وزُهِيَ علَينا ؛ فيجيز « ما أعْنَاه بحَاجَتِكَ » و « ما أزْهَاهُ علينا » . قال فى التسهيل : وقد يُبْنَيَانِ من فعل المفعول إن أمِنَ اللَّبسُ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : بقى شرطٌ تاسعٌ لم يَذْكره هنا ، وهو : أن لا يُسْتَغْنى عنه بالمَصُوغ من غيره ، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقْيَلَهُ ، استغناء بما أكثر قائلته . قال فى التسهيل : وقد يُغْنِى فى التعجب فعل عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يُغنى فى غيره ، أى نحو تَرَكَ فإنه أغنى عن وَدَعَ ، وعَدَّ فى شرحه من ذلك « سكر » و « قَعَدَ » و « جَلَسَ » ضِدَّىْ قام ، و « قالَ » من القائلة، وزاد غيرُه « قامَ » و « غضِبَ » و « نامَ » وممن ذكر السبعةَ ابنُ عصفورٍ ، وعدُّ « نام » فيها غيرُ صحيح ؛ لأن سيبويه حكى ما أنومه .

الثانى : عَدَّ بعضهم من الشروط أن يكون على فَعُل بالضم أصلا أو تحويلاً ، أى يُقَدَّر رده إلى ذلك لأنه فعل غريزةٍ فيصير لازما ثم تلحقه همزةُ النقل ، و بعضهم أن يكون واقعاً ، و بعضهم أن يكون دائماً ، والصحيحُ عدمُ اشتراط ذلك .

* * *

(وَأشْدِدِ أوْ أشَدَّ أوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوط عَدِمَا)

من الأفعال (ومَصْدَرَ) الفعل (الْعَادِمِ) بعضَ الشروطِ صريحاً كان أو مُؤَوَّلاً (بَعْدُ) أى : بعد ما أفعل (يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أفْعِلْ جَرُّهُ بِالْبَا يَجِبْ) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل : مَا أشَدَّ أوْ أعظَمَ دَحْرَجَتَهُ أو انْطِلاقَهُ أو حُمْرَتَهُ ، أو أشْدِدْ أوْ أعْظِمْ بها ، وكذا المنفىُّ والمبنىُّ للمفعول ، إلا أن مصدَرَهما يكون مُؤَوَّلاً لا صريحاً ، نحو : مَا أكْثَرَ أنْ لاَ يَقُومَ ، وما أعْظَمَ مَا ضُرِبَ ، وأشْدِدْ بِهِمَا .

وأما الفعل الناقصُ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، و إلا فمن الثانى ، تقول: ما أشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً ، أوْ مَا أكْثَرَ مَا كانَ مُحْسِناً ، أوْ أشْدِدْ أوْ أكْثِرْ بذلك . وأما الجامدُ والذى لا يتفاوت معناه فلا يُتَعَجَّب منهما البتة .

(وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أثِرْ)

أى : حَقُّ ما جاء عن العرب من فِعْلى التعجب مبنيًّا مما لم يستكمل الشروط أن يُحفظ ولا يُقَاس عليه لندوره : من ذلك قولهم « مَا أخْصَرَهُ » من اخْتُصِرَ ، وهو خماسى مبنى للمفعول ، وقولهم « مَا أهْوَجَه » و « ما أحْمَقَه » و « مَا أرْعَنَه » ، وهى من فَعِل فهو أفْعَل ، كأنهم حملوها على « مَا أجْهَلَه » ، وقولهم « مَا أعْسَاه » و « أعْسِ بِهِ » ، وقولهم « أقْمِنْ به » أى أحْقِقْ به ، بنَوه من قولهم « هو قَمِنٌ بكذا » أى حَقِيق به ، ولا فعل له . وقالوا « ما أجَنَّه » و « ما أوْلَعَه » ، من جُنَّ ووُلِعَ ، وهما مبنيان للمفعول، وغير ذلك .

* * *

(وَفِعْلُ هذَا البَابِ لَنْ يُقَدَّمَا * مَعْمُولهُ) عليه (وَوَصْلَه بِهِ الْزَمَا، وَفَصْلُهُ) منه (بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرٍّ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ، وَالخلفُ فى ذَاكَ اسْتَقَرّ) فلا تقول « ما زَيْدًا أحْسَنَ » ، ولا « بِزَيْدٍ أحْسِنْ » وإن قيل إن « بزيد» مفعول به ، وكذلك لا تقول : ما أحْسَنَ يَا عَبْدَ اللهِ زَيْدًا ، ولا أحْسِنْ لَوْلاَ بُخْلُهُ بِزَيْدٍ ، واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل ، والصحيحُ الجوازُ ؛ كقولهم : ما أحْسَنَ بالرَّجُل أنْ يَصْدُقَ ، وما أقْبَحَ بِهِ أنْ يَكْذِبَ، وقوله:

٧٣٤ – خَلِيلَيَّ مَا أحْرَى بذِي اللُّبِّ أنْ يُرَى
صَبُوراً ، وَلٰكِنْ لاَ سَبِيلَ إلى الصَّبْرِ

وقوله :

٧٣٥ –[أُقِيمُ بِدَارِ الحزْمِ مادَامَ حَـــزْمُهَا] وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلاَ

فإن كان الظرفُ والمجرور غيرَ متعلِّقين بفعل التعجب امتنع الفصلُ بهما . قال فى شرح التسهيل : بلا خلاف ؛ فلا يجوز « ما أحْسَنَ بمعروفٍ آمراً » ولا « ما أحْسَنَ عِنْدكَ جَالِسًا » ولا « أحْسِنْ فى الدّار عِنْدَكَ بجالسٍ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى شرح الـكافية : لا خِلاَفَ فى منع تقـــديم المتعجَّب منه على فعل التعجُّب ، ولا فى مَنْع الفَصْلِ بينهما بغير ظرف وجار ومجرور ، وتبِعَه الشارح فى نفى أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور ، قال : كالحال والمنَادَى ، لـكن قد أجاز الجرْمىُّ من البصريين وهشامٌ من الـكوفيين الفصلَ بالحال ، نحو : « ما أحْسَنَ مجرَّدَةً هِنْدًا » وقد وَرَدَ فى الـكلام الفصيح ما يدلُّ على جواز الفصل بالنداء ، وذلك كقول على كرم الله وجهه : « أعْزِزْ علىَّ أبَا اليَقْظان أنْ أرَاكَ صَرِيعًا مُجَدَّلاً » . قال فى شرح التسهيل : وهذا مصحِّح للفصل بالنداء ، وأجاز الجرمىُّ الفصل بالمصدر ، نحو « ما أحْسَنَ إحْسَاناً زَيْدًا » ومنعه الجمهور ؛ لمنعهم أن يكون له مصدر ، وأجاز ابنُ كَيْسَان الفصل بلولا ومَصْحوبها ، نحو « ما أحْسَنَ لَوْلاَ بُخْـله زَيْدًا » ، ولا حُجَّة له على ذلك .

الثانى : قد سبق فى باب كان أنها تزاد كثيراً بين «ما» وفعل التعجب نحو«ما كانَ أحْسَنَ زَيْدًا » ومنه قوله(١) :

٧٣٦ — مَا كَانَ أسْعَدَ مَنْ أجَابَكَ آخِذاً
بِهُدَاكَ مجتَنِباً هَوًى وَعِنَـــادَا

ونظيرُه فى الـكثرة وقوعُ « ما كان » بعد فعل التعجب ، نحو : « ما أحْسَنَ مَا كَانَ زَيْد » ، فما : مصدرية ، وكان : تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية ، فإن قُصِد الاستقبالُ جىء بيكون .

(١) ومثله قول الآخر :

لله در أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل

الثالث : يُجَرُّ ما تعلّق بفعلي التعجب ، من غيرِ ما ذُكر ، بإلى إن كان فاعلا ، نحو « ما أحبَّ زَيْداً إلى عَمْرٍو » وإلا فبالباء إن كانا من مُفْهِمٍ عِلْماً أو جهلا نحو « ما أعْرَفَ زَيْداً بِعَمْرٍو » ، و « ما أجْهَلَ خَالِداً بِبَكْرٍ » ، وباللام إن كانا من متَعَدٍّ غيره ، نحو « ما أضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » وإن كانا من متعد بحرف جر فبما كان يتعدّى به ، نحو « ما أغْضَبَنِي عَلَى زَيْدٍ » ويقال فى التعجب من كَسَا زَيْدٌ الفقراء الثيابَ ، وظَنَّ عَمْرٌو بشراً صديقاً : « مَا أكْسَى زَيْداً لِلْفُقَرَاء الثِّيَابَ » ، وَ « مَا أظَنَّ عَمْراً لِبِشْرٍ صَدِيقاً » . وانتصابُ الآخَر بمدلولٍ عليه بأفْعَلَ ، لا به ، خلافا للكوفيين .

﴿ خاتمة ﴾ : همزة أفْعَلَ فى التعجب لتعدية ما عَدِم التعدى : فى الأصْلِ ، نحو « ما أظْرَفَ زَيْداً » أو الحالِ نحو « ما أضْرَبَ زَيْداً » ، وهمزةُ أفْعِلْ للصيرورة ، ويجب تصحيحُ عينهما إن كانا مُعْتَلَّيْهَا ، نحو « ما أطْوَلَ زَيْداً ، وأطْوِلْ بِهِ » ، ويجب فكُّ أفْعِلِ المضعّف ، نحو « أشْدِدْ بِحُمْرَةِ زَيْدٍ » ، وشذ تصغيرُ أفْعَلَ مقصوراً على السماع ، كقوله :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا   مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

وطَرَده ابنُ كيسان ، وقَاسَ عليه أفْعِلْ نحو « أُحَيْسِنْ بِزَيْدٍ » . والله أعلم .

نعم وبئس وما جَرَى مَجْرَاهما

(فِعْلان غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنَ * نِعمَ وَبِئْسَ) عند البصريين والكسائى ؛ بدليل « فَبِهاَ وَنِعمَتْ » ، واسمانِ عند الكوفيين ؛ بدليل « ما هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ » و « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ » ، وقولِهِ :

٧٣٧ — صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ   بِنِعْمَ طَـيْرٍ وَشَبَابٍ فَاخِرِ

وقال الْأَوَّلُونَ : هو مثلُ قوله :

٧٣٨ — عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ [وَلاَ مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهْ]

وسَبَبُ عدم تصرُّفهما لزومُهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة ، وأصلُهما فَعِلَ ، وقد يَرِدَانِ كذلك ، أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرها ، أو بكسرهما . وكذلك كل ذى عَيْنٍ حَلْقِيَّة من فَعِلَ ، فِعلاً كان كشَهِدَ ، أو اسما كفَخِذٍ ، وقد يقال فى بئس بِيسَ (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارِنَىْ أَلْ) نحو « نِعْمَ الْعَبْدُ » وَ « بِئْسَ الشَّرَابُ » (أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا * قَارَنَهَا كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَمَا) « وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ » « فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ » أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله :

٧٣٩ — فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غيرَ مُكَذَّبٍ
زُهَيْرٌ حُسَاماً مُفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ

وإنما لم يُنَبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى ، وقد نبَّه عليه التسهيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اشتراطُ كون الظاهر معرفاً بأل ، أو مضافاً إلى المعرَّف بها ، أو إلى المضاف إلى المعرَّف بها — هو الغالبُ ، وأجاز بعضُهم أن يكون مضافاً إلى ضمير مافيه أل كقوله :

٧٤٠ — فَنِعْمَ أَخُو الهَيْجَا وَنِعْمَ شِهَابُهَا

والصحيحُ أنه لا يُقَاس عليه لقلَّته . وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة ، كقوله :

٧٤١ — فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لاَ سِلاَحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا

ونَقَل إجازَتَه عن الكوفيين وابن السراج ، وخصَّه عامة الناسِ بالضرورة ،

وزعم صاحبُ البسيط أنه لم يَرِدْ نكرةً غيرَ مضافةٍ، وليس كذلك، بل ورد لكنه أقلُّ من المضاف نحو « نِعْمَ غُلامٌ أنتَ » و[قوله]:

٧٤٢ — [نِيَافُ القُرْطِ غرَّاء الثَّنَايَا وَرِيدٌ للنِّسَاء] وَنِعْمَ نِيمُ

وقد جاء ما ظاهِرُه أن الفاعل عَلَم أو مُضافٌ إلى عَلَم، كقول بعض العَبَادلة: بِئْسَ عَبْدُ اللهِ أنا إنْ كانَ كَذَا، وقوله عليه الصلاة والسلام « نِعْمَ عَبْدُ اللهِ هَذَا » وقوله:

٧٤٣ — بِئْسَ قَوْمُ اللهِ قَوْمٌ طُرِقُوا فَقَرَوْا جَارَهُمُ لَحْماً وَحِرْ

وكأنّ الذى سَهَّل ذلك كونُه مضافاً فى اللفظ إلى ما فيه أل، وإن لم تكن مُعَرِّفة، وأجاز المبردُ والفارسيُّ إسنادَ « نعم » و « بئس » إلى الذى، نحو « نِعْمَ الَّذِى آمَنَ زَيْدٌ »، كما يُسندانِ إلى ما فيه أل الجنسية. وَمَنَعَ ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسِّرا للضمير المستتر فيهما إذا نُزِعَتْ منه، و « الذى » ليس كذلك. قال فى شرح التسهيل: ولا ينبغى أن يُمْنَعَ؛ لأن « الذى » جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطَّرد الوصف به.

الثانى: ذهب الأكثرون إلى أن « أل » فى فاعل نعم وبئس جِنْسِيَّة، ثم اختلفوا فقيل: حقيقة؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » فالجنس كلُّه ممدوح، وزيد مُنْدَرِج تحت الجنس لأنه فَرْدٌ من أفراده، ولهؤلاء فى تقريره قولان؛ أحدهما: أنه لما كان الْغَرَض المبالغةَ فى إثبات المدح للممدوح جُعِل المدح للجنس الذى هو منهم؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جَعْلُه للجنس حتى لا يُتَوَهَّمَ كونُه طارئا على الخصوص، والثانى: أنه لما قَصدوا المبالغة عَدَّوُا المدحَ إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غَيْرَ مدح زيد، فكأنه قيل ممدوحٌ جنسُه لأجله. وقيل: مجازا؛ فإذا قلت « نعم الرجل زيد » جعلت زيداً جميعَ الجنسِ مبالغة، ولم تقصد غير مدح زيدٍ، وذهب قومٌ إلى أنها

عَهْدِية ، ثم اختلفوا فقيل : المعهود ذهنى كما إذا قيل « اشْتَرِ اللَّحْمَ » ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدَّم ، وأراد بذلك أن يقع إبهامٌ ثم يأتى التفسيرُ بعده تفخيما للأمر . وقيل : المعهودُ هو الشخص الممدوح ؛ فإذا قلت « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ » فكأنك قلت : زيد نعم هو ، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ، ولو كان عبارةً عن الجنس لم يَسُغ فيه ذلك ، وقد أجيب عن ذلك — على القول بأنها للاستغراق — بأن المعنى أن هذا المخصوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا مُيِّزُوا رَجُلَين رَجُلَيْنِ أو رجالاً رجالاً ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كلَّ واحدٍ من الشخصين كأنه على حِدَتِه جنس ؛ فاجتمع جنسان فثنيا .

الثالث : لا يجوز إتباعُ فاعل نعم و بئس بتوكيد معنوى . قال فى شرح التسهيل : باتفاق ، وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع ، وأما النعت فمنعه الجمهور ، وأجازه أبو الفتح فى قوله :

٧٤٤ — لَعَمْرِى وما عَمْرِى عَلَىَّ بِهَيِّنٍ لَبِئْسَ الْفَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمُ

قال فى شرح التسهيل : وأما النعت فلا ينبغى أن يُمْنَعَ على الإطلاق ، بل يُمْنَعُ إذا قُصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مُقَام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ منافٍ لذلك القصد . وأما إذا تُؤُوِّل بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نَعْته حينئذ ؛ لإمكان أن يُرَاد بالنعت ما أريد بالمنعوت ، وعلى هذا يُحْمل قولُ الشاعر :

٧٤٥ — نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّىُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ
[حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ]

وَحَمَل أبو على وابنُ السَّرَّاجِ مثل هذا على البدل ، وأَبَيَا النعت ،ولا حجة لهما اه . وأما البدَل والعطفُ فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازُهما ، و ينبغى أن لا يجوز منهما إلا ما تُباشره نعم .

* * *

(وَيَرْفَعَانِ) أيضا على الفاعلية (مُضْمَراً) مبهما (يُفَسِّرُهُ * مُمَيِّز كَنِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) وقوله :

٧٤٦- نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرَا

وقوله :

٧٤٧- لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِى الْبَغْيِ وَاسْتِيلاَءُ ذِى الإِحَنِ

وقوله :

٧٤٨- نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبُ كِلاَهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبُ

ونحو « بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً » وقوله :

٧٤٩- تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فى عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ

ففى كل من « نعم » و « بئس » ضميرٌ هو الفاعل .

ولهذا الضمير أحكام :

الأول : أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ، وأجاز ذلك قومٌ من الكوفيين ، وحكاه الكسائى عن العرب ، ومنه قول بعضهم : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نِعْمُوا قَوْماً ، وهذا نادر .

الثانى : أنه لا يُتْبَع ، وأما نحو « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أنتم » فشاذ .

الثالث : أنه إذا فسِّر بمؤنَّثٍ لحقته تاء التأنيث ، نحو « نِعْمَتِ امْرَأَةً هِنْدٌ » ، هكذا مَثله فى شرح التسهيل . وقال ابن أبى الربيع : لا تلحق ، وإنما يقال « نعم امرأةً هند » استغناء بتأنيث المفسِّر ، ونَصَّ خطاب على جواز الأمرين ، ويؤيد الأول قوله : « فَبِهَا ونِعْمَتْ » .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعلَ « نعم » الظاهِرَ يُرَاد به الشخصُ إلى أن المضمر كذلك ؛ وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنسُ فذهب أكثرهم إلى أن

المُضْمَرَ كذلك، وذهب بعضهم إلى أن المضمر للشَّخْص، قال: لأن المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب إلا شَخْصاً.

ولمفسِّر هذا الضمير شروط:

الأول: أن يكون مؤخرا عنه؛ فلا يجوز تقديمُه على نعم وبئس.

الثانى: أن يتقدم على المخصوص؛ فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وأما قولهم «نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً» فنادر.

الثالث: أن يكون مطابقًا للمخصوص فى الإفراد وضِدَّيْه، والتذكير وضده.

الرابع: أن يكون قابلا لأل؛ فلا يفسَّر بمثل وغير وأىّ وأفعل التفضيل؛ لأنه خَلَفٌ من فاعل مقرون بأل فاشْتُرِط صَلاَحيته لها.

الخامس: أن يكون نكرة عامة؛ فلو قلت «نِعْمَ شَمْساً هذه الشمسُ» لم يجز؛ لأن الشمس مُفْرَدٌ فى الوجود؛ فلو قلت «نِعْمَ شَمْساً شمْسُ هٰذَا الْيَوْمِ» لجاز، ذكره ابن عصفور، وفيه نظر.

السادس: لزومُ ذكره كما نصَّ عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فُهِمَ المعنى، ونصَّ بعضُ المغاربة على شذوذ «فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، وقال فى التسهيل: لازم غالبا؛ استظهارا على نحو «فَبِهَا وَنِعْمَتْ»، وممن أجاز حَذْفَه ابنُ عصفور.

﴿تنبيه﴾: ما ذكر من أن فاعل «نعم» يكون ضميراً مستترا فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائى إلى أن الاسم المرفوعَ بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم، والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال: «نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاً» وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائى، إلا أنه جعل النكره المنصوبة تمييزا منقولا، والأصل فى قولك «نعم رَجُلاً زيدٌ» نعم الرَّجلُ زيدٌ، ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فقيل «نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ»، ويقبح عنده تأخيره لأنه

وقع مَوْقِعَ الرجل المرفوع وأفاد إفادتَه . والصحيحُ ما ذهب إليه الجمهورُ؛ لوجهين : أحدهما : قولهم « نِعْمَ رَجُلاً أنتَ » ، و« بئسَ رَجُلاً هُوَ » ؛ فلو كان فاعلا لاتّصل بالفعل . الثانى : قولهم « نِعْمَ رَجُلاً كانَ زَيْدٌ » فأعملوا فيه الناسخ .

* * *

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ * فِيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ) أى عن النحاة (قَدِ اشْتَهَرْ) فأجازه المبرّد وابن السّراج والفارِسِيُّ والناظم وولَدُه ، وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا ، فمن النظم قوله :

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّــةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيمَاء

وقوله :

٧٥٠ــ والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً ، وَأُمُّهُمُ زَلاَّءُ مِنْطِيقُ

وقوله :

[تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيكَ فِينَا] فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أبيكَ زَادَا

ومن النثر ما حكى من كلامهم : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلاً أصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وتَغْلِبَ ، وقد جاء التمييزُ حيث لاَ إبهامَ يرفعه لمجرد التوكيد كقوله :

٧٥١ــ وَلَقَدْ عَلِمْتُ بأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِيناً

ومنعه سيبويه والسيرافى مطلقا ، وتأوّلا ما سمع ، وقيل : إن أفاد معنًى زائداً جاز ، وإلاّ فلا ، كقوله :

[تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ] فَنِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقوله :

٧٥٢ــ وقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتًى [إذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا]

أى من مُتَفَتٍّ : أى كريم ، وفى الأثر « نِعْمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا

وَلَمْ يَفْتِشْ لَنَا كَنَفاً مُنْذُ أَتَانَا » . وصحَّحه ابنُ عُصفور .

* * *

(وَمَا) فى موضع نصب (مُمَيِّزٌ ، وَقِيلَ فَاعِلُ) فهى فى موضع رفع ، وقيل : إنها المخصوصُ ، وقيل : كافة (فِي نَحْوِ نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ) « بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ » .

فأما القائلون بأنها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها ، والمخصوص محذوف ، وهو مذهب الأخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف : أى شىء .

والثالث : أنها تمييز ، والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة ، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ، ونُقِل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسمٌ معرفة تام أى غير مفتقر إلى صلة ، والفعل صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير : نعم الشىء شىء فعلْتَ ، وقال به قوم منهم ابن خروف ، ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى .

والثانى : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، والمخصوص محذوف ، ونُقِل عن الفارسى .

والثالث : أنها موصولة ، والفعل صلتها ، وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى .

والرابع : أنها مَصْدرية ولاحذف ، والتقدير : نعم فِعْلُكَ ، وإن كان لايحسن فى الكلام نِعْمَ فِعْلُكَ حتى يقال: نِعْمَ الْفِعْلُ فِعْلُك ، كما تقول : أظن أن تقومَ ، ولا تقول أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع ، والمخصوص محذوف .

وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا : إنها موصولة ، والفاعل مستتر ، و«ما» أخرى محذوفة هى التمييز ، والأصل : نعم مَا مَاصَنَعْتَ ، والتقدير : نعم شَيْئاً الذى صَنَعْتَه ، هذا قول الفراء .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا : إنها كفَّتْ نعم كما كَفَّتْ قَلَّ وطَال فتصير تدخل على الجملة الفعلية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول فى « ما » إذا وَليها اسمٌ — نحو « فَنِعِمَّا هِىَ » — ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز ، والفاعل مضمر ، والمرفوع بعدها هو المخصوص .

وثانيها : أنها معرفة تامة وهى الفاعل ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى ، وهو قول الفراء .

وثالثها : أن « ما » مركبة مع الفعل ، ولا موضع لها من الإعراب ، والمرفوع بعدها هو الفاعل ، وقال به قوم ، وأجازه الفراء .

الثانى : الظاهر أنه إنما أراد الأولَ من الثلاثة ، والأولَ من الخمسة ؛ لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية .

الثالث : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته فى الكافية ، وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل . ونقله عن سيبويه والكسائى .

* * *

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أى : بعدَ فاعل نعم و بئس ، نحو نِعْمَ الرَّجُلُ أبو بَكرٍ ، وبِئْسَ الرَّجُلُ أبو لَهَبٍ ، وفى إعرابه حينئذ ثلاثة أوجه : أنْ يكون (مُبْتَدَا) والجملة قبله خبر (أوْ) يكون (خَبَرَ اسْمٍ) مبتدإ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوبا . والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه . قال ابن الباذش : لا يُجيز سيبويه أن يكون المختصُّ بالمدح أو الذم إلا مبتدأ ، وأجاز

الثانىَ جماعةٌ منهم السيرافى وأبو على والصَّيْمرى ، وذكر فى شرح التسهيل أن سيبويه أجازه ، وأجاز الثالثَ قومٌ منهم ابن عصفور . قال فى شرح التسهيل : وهو غير صحيح ؛ لأن هذا الحذف لازم ، ولم نجد خبراً يلزم حذفُه إلا ومَحَلّه مشغول بشىء يَسُد مَسَدَّه . وذهب ابن كَيْسَان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم ، وليس البدل بلازم ، ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .

(وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ) أى بالمخصوص (كَفَى) عن ذكره (كَالْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى) فالعلم : مبتدأ قولاً واحدا ، والجملة بعده خبره ، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو « إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعمَ الْعَبْدُ » . وقوله :

٧٥٣ — إِنَّ ٱبْنَ عَبْدِ ٱللهِ نِعْـمَ أَخُو النَّدَى وَٱبْنُ الْعَشِيرَهْ

وقوله :

٧٥٤ — إِذَا أَرْسَلُونِى عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ

﴿تنبيهان﴾ : الأول : تُوهِم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص ، بل مُشْعِر به ، وهو خلاف ما صَرَّح به فى التسهيل .

الثانى : حَقُّ المخصوص أمْرَانِ : أن يكون مختصًّا ، وأن يَصْلُح للإخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس ، فإن بايَنَه أُوِّلَ نحو « بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا » أى : مثل الذين كذبوا . اهـ .

* * *

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) معنًى وحكما (سَاءَ) تقول : ساء الرجلُ أبو جهلٍ ، وساء حَطَبُ النار أبو لهب ، وفى التنزيل « وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً » و « سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ » (وَاجْعَلْ فَعُلاَ) بضم العين (مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ) وبئس (مُسْجَلاَ) أى : مطلقا ، يقال : أسجلت الشىء ، إذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا ، أى يكون له ما لهما : من عدم التَّصَرُّف ، وإفادة المدح أو الذم ، واقتضاء فاعل كفاعلهما ، فيكون ظاهراً

مُصَاحِبا لأل ، أو مضافاً إلى مصاحبها ، أو ضميراً مفسَّراً بتمييز ، وسواء فى ذلك ما هو على فَعُلَ أصالَةً نحو ظَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وخَبُثَ غُلامُ القَوْمِ عَمْرٌو ، وما حُوِّلَ إليه نحو ضَرُبَ رَجُلاً زَيْدٌ ، وفَهُمَ رَجُلاً خَالِدٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مِنْ هَذَا النوع « سَاء » فإن أصله سَوَأَ بالفتح فحول إلى فَعُلَ بالضم فصار قاصرا ، ثم ضُمِّن معنى بئس ؛ فصار جامدا قاصراً محكوما له بما ذكرناه، وإنما أفْرَدَه بالذكر لخفاء التحويل فيه .

الثانى : إنما يُصَاغ فَعُلَ من الثلاثى لقصد المدح أو الذمِّ بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مُضَمَّنًا معناه ، نَصَّ على ذلك ابنُ عصفور ، وحكاه عن الأخفش .

الثالث : يجوز فى فاعِل فَعُلَ المذكورِ الجرُّ بالباء ، والاستغناء عن أل ، وإضماره على وَفْقِ ما قبله ، نحو :

٧٥٥ــ حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِى لاَيُرَى مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ

وفَهُمَ زَيْدٌ ، والزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالاً ، نظراً لما فيه من معنى التعجب .

الرابع : مَثَّل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بعَلُمَ الرَّجُلُ ، وذكر ابنُ عصفور أن العرب شَذَّتْ فى ثلاثة ألفاظ فلم تحوِّلْها إلى فَعُلَ ، بل استعملَتْها استعمالَ نعم وبئس من غير تحويل ، وهى : عَلِمَ ، وجَهِل ، وسَمِع . انتهى .

* * *

(وَمِثْلُ نِعْمَ) فى المعنى حَبَّ من (حَبَّذَا) وتزيد عليها بأنها تُشْعر بأنّ الممدوح محبوب وقريبٌ من النفس . قال فى شرح التسهيل : والصحيح أن حَبَّ فعلٌ يُقْصَد به المحبة والمدح ، وجُعِل فاعله « ذا » ليدل على الحضور فى القلب ، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الْفَاعِلُ ذَا) أى : فاعلُ حَبَّ هو لفظ « ذا » على المختار وظاهرِ مذهب سيبويه . قال ابن خروف ــ بعد أن مثل بحَبَّذَا زَيْدٌ ــ : حبَّ فِعلٌ وذَا فاعلها ، وزيد مبتدأ وخبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ عليه مَنْ زَعَم غيرَ ذلك .

﴿ تنبيه ﴾ : فى قوله : « الفاعل ذا » تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ، ولهم فيه مذهبان : قيل : غُلِّبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : غُلبت الاسميةُ لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر ، وهو مذهب المبرد وابن السراج ، ووافقهما ابنُ عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وأجاز بعضهم كونَ « حبذا » خبرا مقدما .

(وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ لاَ حَبَّذَا) زَيْدٌ ؛ فهى بمعنى بئس . ومنه قوله :

٧٥٦ — أَلاَ حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلاَ غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَىٌّ فَلاَ حَبَّذَا هِيَا

(وَأَوْلِ ذا الْمَخْصُوصَ) أى : اجْعَلِ المخصوصَ بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدَّم بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفلَ كثيرٌ من النحويين التنبيهَ على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب ، قال ابن بابشاذ : وسببُ ذلك توهُّمُ كونِ المراد من « زيد حَبَّذَا » زيد حب هذا ، قال فى شرح التسهيل : وتوهُّمُ هذا بعيدٌ ؛ فلا ينبغى أن يكون المنعُ من أجله ، بل المنع من أجل إجراء «حبذا» مجرى المثل .

ويجب فى « ذا » أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيًّا كَانَ) المخصوصُ : أى أىَّ شىء كان ، مذكرا أو مؤنثا ، مفردا أو مثنى أو مجموعا (لاَ * تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهْوَ يُضَاهِى الْمَثَلاَ) والأمثالُ لا تُغير ؛ فتقول : حَبَّذَا زَيْدٌ ، وحَبَّذَا الزَّيْدَانِ ، وحَبَّذَا الزَّيْدُونَ ، وحَبَّذا هِنْدٌ ، وحَبَّذَا الْهِنْدَانِ ، وحَبَّذَا الْهِنْدَاتُ ، ولا يجوز «حَبَّ ذانِ الزيدان ، ولا حَبَّ هؤلاء الزيدون ، ولا حَبَّ ذِى هندٌ ، ولاحَبَّ تانِ الهندان ، ولاحب أولاء الهندات» . قال ابن كيسان : إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبداً إلى مُذَكَّرٍ محذوف ، والتقدير فى حبذا هند : حبذا حُسْنُ هندٍ ، وكذا باقى الأمثلة ، ورد بأنه دعوى بلا بينة .

﴿تنبيهات﴾ : الأول : إنما يُحْتَاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول مَنْ جعل « ذا » فاعلا ، وأما على القول بالتركيب فلا

الثانى : لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد « حبذا » ، وأجاز فى التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر مبتدإ واجبِ الحذف ، وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين فى مخصوص نعم ، هذا على القول بأن « ذا » فاعل، وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه .

الثالث : يُحذَف المخصوص فى هذا الباب للعلم به كما فى باب نعم ، كقوله :

٧٥٧ — أَلاَ حَبّذَا لَوْلاَ الْحَيَاء ، وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

أى : ألا حَبذَا ذِكْرُ هذه النساء لولا الحياء ، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوصُ حبذَا مخصوصَ نعم آخِراً ، اه .

(وَمَا سِوَى ذا ارْفَعْ بِحَبَّ أو فجُرْ * بِالْبَا) نحو حَبَّ زَيْدٌ رَجُلاً ، وحَبَّ بِهِ رَجُلاً (وَدُونَ ذَا انْضِمَامُ الْحَا) من حبَّ بالنَّقل من حركةِ العين (كَثُرْ) ويُنْشَدُ بالوجهين قولُه :

٧٥٨ — [فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا] وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

أما مع « ذا » فيجب فتح الحاء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وهذا التحويل مُطَّرد فى كل فِعْلٍ مقصودٍ به المدحُ . وقال فى التسهيل : وكذا فى كل فعل حَلْقى الفاء مراداً به مدحٌ أو تعجب .

الثانى : قوله « كثر » لا يدلّ على أنه أكثر من الفتح . قال الشارح : وأكثر ما تجىء « حَبَّ » مع غير « ذا » مضمومَةَ الحاء ، وقد لا تضم حاؤها ، كقوله :

٧٥٩ — [بِاسْمِ الْإِلٰهِ وَبِهِ بَدِينَا وَلَوْ عَبَدْنَا غَيْرَهُ شَقِينَا]
* فَحَبذَا رَبًّا وَحَبَّ دِيناَ *

انتهى .

﴿ خاتمة ﴾ : يُفَارِقُ مخصوصُ حبذا مخصوصَ نعم من أوجه :

الأول : أن مخصوص حَبَّذَا لا يتقدّم ، بخلاف مخصوص نعم ، وقد سبق بيانه .

الثانى : أنه لا تعمل فيه النواسخ ، بخلاف مخصوص نعم .

الثالث : أن إعرابه خَبَرَ مبتدإ محذوفٍ أسْهَلُ منه فى باب « نعم » ؛ لأن ضعفه هناك نَشَأَ من دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهى لا تدخل عليه هنا ، قاله فى شرح التسهيل .

الرابع : أنه يجوز ذكر التمييز قبله و بعده ، نحو : حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلا ، قال فى شرح التسهيل : وكلاهما سهل يسير ، واستعماله كثير ، إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر ، وذلك بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم .

أفعل التفضيل

وهو اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممتنع من الصَّرْف ؛ للزوم الوصفية ووزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة أَفْعَلَ ، إلا أن الهمزة حذفت فى الأكثر من « خَيْر » و« شَرّ » لكثرة الاستعمال ، وقد يُعَامل مُعَامَلَتَهُمَا فى ذلك « أَحَبّ » كقوله :

٧٦٠ – [وَزَادَنِي كَلَفاً بِالْحُبِّ أَنْ مَنَعَت]
وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشرّ على الأصل كقراءة بعضهم « مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ » . ونحو :

٧٦١ – * بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ *

(صُغْ مِنْ) كلِّ (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً مُوازناً (أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) قياساً مُطرداً ، نحو « هو أضربُ ، وأعلمُ ، وأفضلُ » ، كما يقال : ما أضْرَبه

وأَعْلمَه وأَفضَله . (وَأبَ) هنا (الأَذْأَبِى) هناك ؛ لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمَّة .

وشذَّ بناؤه من وَصْف لا فِعْل له ، كهو أَقْمَنُ به : أى أَحَقُّ ، وأَلَصُّ من شِظاظ . هكذا قال الناظم وابن السراج ، لكن حكى ابن القَطّاع لَصَصَ بالفتح إذا استتر ، ومنه اُلِصّ ، بتثليث اللام ، وحكى غيره لَصَصَه إذا أخذه بخفية ، ومما زاد على ثلاثة : كهذا الكلامُ أَخْصَرُ من غيره، وفى أَفْعَلَ المذاهبُ الثلاثة ، وسمع هو أَعْطاَهم للدَّرَاهم وأَوْلاهم للمعروف ، وهذا المكان أَقْفَرُ من غيره ، ومن فعل المفعول كهو أَزْهَى من دِيكٍ ، وأَشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْنِ ، وأَعْنَى بحاجتك ، وفيه ما تقدّم عن التسهيل فى فعلى التعجب .

(وَمَا بِهِ إلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ * لِمَانِعٍ) من أَشَدّ وما جرى مجراه (بِهِ إلى التَّفْضيل صِلْ) عند مانِع صَوْغه من الفعل ، لكن « أشَدّ » ونحوه فى التعجب فِعْلٌ ، وهنا اسمٌ ، ويُنْصَب هنا مصدرُ الفعل المتوصَّل إليه تمييزاً ، فتقول : زيدٌ أشدُّ استِخراجاً منْ عمْرٍو ، وأَقْوَى بيَاضاً ، وأَفْجَعُ مَوْتاً .

(وَأفْعَلَ التَّفْضيلِ صِلْهُ أبَدَا تَقْدِيراً أوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا)

من « أل » والإضافة ، جارة للمفضول ، وقد اجتمعا فى « أنَا أكْثَرُ مِنْكَ مالاً وَأعَزُّ نَفَرا » أى منك ، أما المضافُ والمقرونُ بأل فيمتنع وصلُهما بمن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اخْتُلف فى معنى «مِن» هذه ؛ فذهب المبرد ومَنْ وافقه إلى أنها لابتداء الغاية، وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تُفيد مع ذلك معنَى التبعيض فقال فى « هو أفضل من زيد » : فضله على بعض ولم يَعُمّ ، وذهب فى شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة ، وكأن القائل : « زيد أفضل من عمرو » قال : جاوزَ زيد عمراً فى الفَضلِ ، قال : ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها « إلى » . قال : ويُبْطِل

كونهاَ للتبعيض أمران؛ أحدهما : عدمُ صلاحية بَعْضٍ موضعهَا ، والآخر : كونُ المجرور بها عاماً ، نحو « الله أعظم من كل عظيم » .

والظاهر ـ كما قال المرادى ـ ما ذهب إليه المبرد ، وما ردَّ به الناظم ليس بلازم؛لأن الانتهاء قد يُتْرك الإخبار به ؛ لكونه لا يعلم ، أو لكونه لا يُقْصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ فى التفضيل ؛ إذ لا يقف السامع على محلٍّ الانتهاء .

الثانى: أكثر ما تحذف «من» ومجرورها إذا كان « أفْعَل » خبراً كالآية ، و يقلُّ إذا كان حالا ، كقوله :

٧٦٢ ــ * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالْبَدْرِ أَجْمَلاَ *
[فَظَلَّ فُؤَادِى فى هَوَاكِ مُضَلَّلاَ]

أى دنوتِ أجملَ من البدر .

أو صفة ، كقوله :

٧٦٣ ــ تَرَوَّحِى أَجْدَرَ أنْ تَقِيلِي غَداً بِجَنْبَىْ بَارِدٍ ظَلِيـلِ

أى : تروَّحى وَأْتِى مكاناً أجدَرَ من غيره بأن تقيلى فيه .

الثالث : قوله : « صِلْه » يقتضى أنه لا يُفْصَل بين أفْعَلَ و بين مِنْ ، وليس على إطلاقه ، بل يجوز الفَصْلُ بينهما بمعمول أفعل ؛ وقد فُصِل بينهما بِلَوْ وما اتصل بها ، كقوله :

٧٦٤ ــ ولَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا مِنْ مَاء مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْـرِ

ولا يجوز بغير ذلك .

الرابع : إذا بُنى أفْعَلُ التفضيلِ مما يتعدَّى بمن جاز الجمع بينها و بين «من» الداخلة على المفضول : مُقَدَّمَةً أو مؤخَّرَةً ، نحو « زيد أقربُ من عمرو من كل خير ؛ وأقربُ من كل خير من عمرو ».

الخامس : قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانهما بمن المذكورة ، فأما قوله :

٧٦٥ — نَحْنُ بغَرْسِ الْوَدِىِّ أَعْلَمُنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فى السُّدَفِ

وقوله :

٧٦٦ ـ وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وإنما العِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

فمؤولان .

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أفعلُ التفضيل (أَوْ جُرِّدَا) من أل والإضافة (أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا) فتقول : زيد أفضلُ رَجلٍ ، وأفضلُ من عمرو ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، والزيدان أفضلُ رَجُلَين ، وأفضلُ من بكر ، والزيدُونَ أفضلُ رِجَالٍ ، وأفضلُ من خالدٍ ، والهندانِ أفضلُ امْرَأَتَيْنِ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، والهنداتُ أفضلُ نِسْوَةٍ ، وأفضلُ من دَعْدٍ ، ولا تجوز المطابقة ، ومن ثَمَّ قيل فى أُخَر: إنه معدول عن آخِر ، وفى قول بن هانى :

٧٦٧ — كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا
[حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ منَ الذَّهَبِ]

إنه لَحنٌ .

﴿ تنبيه ﴾ : يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف ، كما رأيت ، وأما « وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كافرٍ به » فتقديره : أوَّلَ فريقٍ كافرٍ به .

(وَتِلْوُ أَلْ طِبْقٌ) لما قبله من مبتدإ أو موصوف ، نحو « زيدٌ الأفضَلُ ، وهند الفُضْلَى، والزيدَانِ الأفضلَانِ، والزيدُونَ الأفضَلُونَ ، والهندَانِ الفُضْلَيَانِ، والهندَاتُ الفُضْلَيَاتُ ، أو الفُضَّلُ » وكذلك «مررت بزيد الأفضَلِ ، وبهندٍ الفضْلَى» إلى آخره . ولا يؤتى مَعَه بمن كما سبق .

(وماَ لِمَعْرِفَهْ * أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِى مَعْرِفَهْ) هما المطابقة وعَدَمُهاَ (هذَا إِذَا نَوَيْتَ) بأفعَلَ (مَعْنَى مِنْ) أى التفضيلَ عَلَى ما أضيف إليه وحده فتقول على المطابقة «الزيدانِ أفضلاَ القَوْمِ ، والزيدُونَ أفضلُو القَوْمِ ، وَأفاضِلُ القَوْمِ ، وَهِنْدٌ فُضْلَى النساء ، والهندانِ فُضْلَيَا النساء ، والهندَاتُ فُضَّلُ النساء وفُضْلَيَاتُ النِّسَاءِ» . ومنه : «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فى كُلِّ قَرْيَةٍ أكابِرَ مُجْرِمِيهاَ » وعلى عدم المطابقة: « الزيدانِ أفضلُ القومِ ، والزيدون أفضلُ القوم» وهكذا إلى آخره. ومنه: «وَلَتَجِدَنَّهُمْ أحْرَصَ الناسِ » وهذا هو الغالب ، وابنُ السَّرَّاج يوجبه ، فإن قدر « أكابر » مفعولا ثانياً ، و «مجرميها» مفعولا أول لزمه المطابقة فى المجرد ، وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم : « ألاَ أخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأقْرَبِكم مِنِّى مَنَازِلَ يَوْمَ القِيَامَةِ ؟ أحَاسِنُكُمْ أخْلاَقاً » .

(وَإِنْ * لَمْ تَنْوِ) بأفعلَ معنى مِنْ ، بأن لم تَنْوِ به المُفَاضَلَةَ أصلاً ، أو تنويها لا على المضاف إليه وَحْدَه ، بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ) وَجْهًا واحداً ، كقولهم : « الناقِصُ والأشَجُّ أعْدَلاَ بَنِى مَرْوَانَ » أى : عادلاهم ، ونحو « محمد صلى الله عليه وسلم أفضَلُ قُرَيْش » أى : أفضل الناس من بين قريش .

وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ، ولذلك جازت إضافة أفْعَلَ فيهما إلى ما ليس هو بعضه ، بخلاف المنوىِّ فيه معنى مِنْ ؛ فإنه لا يكون إلا بعضَ ما أضيف إليه؛ فلذلك يجوز «يوسُفُ أحْسَنُ إخوتِهِ » إن قصد الأحسن من بينهم ، أو قصد حسَنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم

﴿ تنبيه ﴾ يَرِدُ أفعلُ التفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل ، نحو « رَبُّكُمْ أعْلَمُ بِكُمْ » ، « وهو أهْوَنُ عليه » وقوله :

وإن مُدَّت الأيْدى إلى الزادلم أكُن بأعْجَلِهِمْ ؛ إذْ أجْشَعُ القَوْمِ أعْجَلُ

وقوله :

٧٦٨ — إنَّ الّذِى سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لنَا بَيْتًا دعَائِمُهُ أعَزُّ وَأطْولُ

وقوله :

٧٦٩ — [أتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ؟] فَشَرُّكمَا لِخَيْرِكمَا الْفِدَاء

وقاسه المبرد ، وقال فى التسهيل : والأصح قَصْرُهُ على السماع ، وحكى ابن الأنبارىّ عن أبى عُبَيْدَة القولَ بورود أفعل التفضيل مؤوَّلاً بما لا تفضيل فيه ، قال : ولم يُسَلِّم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل ، وتأولوا ما استدل به .

قال فى شرح التسهيل : والذى سُمِع منه ، فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير ، وقد يُجْمع إذا كان ماهو له جمعا ، كقوله :

٧٧٠ — إذا غابَ عنكمْ أسودُ العين كنتمُ
كراماً ، وأنْتُمْ ما أقامَ ألائمُ

قال : وإذا صحَّ جمعُه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث ؛ فيكون قول ابن هانئ : * كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * صحيحاً ، اه .

(وَإنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ) الجارّة (مُسْتَفْهِماً * فَلَهُمَا) أى : لِمِنْ ومجرورها المستفهَمِ به (كُنْ أبَدًا مُقَدِّما) على أفعل التفضيل ، لا على جملة الكلام كما فعل المصنف ؛ إذ يلزم على تمثيله الفصلُ بين العامل ومعموله بأجنبى ، ولا قائلَ به (كَمِثْلِ : مِمَّنْ أنْتَ خَيْرٌ ؟) وَمِنْ أيِّهِمْ أنتَ أفضَلُ ؟ ومِنْ كَمْ دَراهِمُكَ أكْثَرُ ؟ وَمِن غُلامِ أيِّهِمْ أنْتَ أفضَلُ ؟ لأن الاستفهام له الصَّدْرُ .

(وَلَدَى * إخْبارِ) أى : وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ نَزْراً وُجِدَا) كقوله :

٧٧١ – فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلاً وَسَهْلاً ، وزَوَّدَتْ
جَنَى النَّخْلِ ، بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله :

٧٧٢ – وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ ، وَأَنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله :

٧٧٣ – إذا سايَرَتْ أَسْماء يَوْماً ظَعِينَةً فَأَسْماء مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ

(ورَفْعُهُ الظاهِرَ نَزْرٌ) أى : أفْعَلُ التفضيلِ يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلا ، حكى سيبويه : مررْتُ برجل أكْرَمَ منه أبوه ، وذلك لأنه ضعيفُ الشبَهِ باسم الفاعل ، من قِبَلِ أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ، وهذا إذا لم يُعَاقِبْ فعلاً ، أى : لم يَحْسُن أن يقع موقِعَه فعلٌ بمعناه (ومَتَى * عاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً) رَفْعُه الظاهرَ (ثَبتَا) وذلك إذا سبقه نفىٌ ، وكان مرفوعه أجنبياً ، مُفَضّلا على نفسه باعتبارين ، نحو : ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ فى عَيْنه الكُحْلُ منه فى عينِ زيدٍ ؛ فإنه يجوز أن يقال : ما رأيت رجلا يَحْسُنُ فى عينه الكحلُ كحسنه فى عين زيد ؛ لأن أفعل التفضيل إنما قَصُرَ عن رَفْع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه ، وفى هذا المثال يصحُّ أن يقع موقِعَهُ فعلٌ بمعناه ، كما رأيت ، وأيضاً فلولم يُجْعَل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ ؛ فيلزم الفصلُ بين أفعل ومِنْ بأجنبى .

والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين : أولهما للموصوف ، وثانيهما للظاهر ، كما رأيت ، وقد يحذف الضمير الثانى وتدخل مِنْ : إما على الاسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فتقول : مِنْ كُحْلِ عينِ زيدٍ ، أو من عينِ زيدٍ ، أو مِنْ زيدٍ ، فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشىء ، نحو : ما رأيتُ كَعَيْنِ زيدٍ أحْسَنَ فيها الكحلُ ، وقالوا : ما أحدٌ أحْسَن به الجميلُ من زيدٍ ،

والأصل ما أحد أحسن به الجميلُ من حسن الجميل بزيد ، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملابسته إياه ، ثم حذف المضاف الأول ، ثم الثانى ، ومثلُه قولُه عليه الصلاة والسلام : « مَامِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ » والأصل : من محبة الصوم فى أيام العَشْر ، ثم من محبة صوم أيام العَشر ، ثم من صوم أيام العشر ، ثم من أيام العشر ، وقولُ الناظم :

(كَلَنْ تَرَى فى النّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

والأصل . مِنْ ولاية الفَضْلِ بالصِّديق ، ففُعِلَ به ما ذكر .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما امتنع نحو « رأيت رجلاً أحسنَ فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد » ، ونحو « ما رأيت رجلاً أحسنَ منه أبوه» ، وإن كان أفعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتَبَرَ فى اطّراد رفع أفعل التفضيل الظاهرَ جوازُ أن يَقَع موقعه الفعلُ الذى بُنِى منه مُفيداً فائدتَهُ ، وهو فى هذين المثالين ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : « رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد » ، أو « يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد » بمعنى يفوقه فى الحسن ، فاتَتِ الدلالةُ على التفضيل فى الأول وعلى الغريزة فى الثانى ، وكذا القول فى « ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه » إذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حَسُنَ حيث تفوت الدلالة على التفضيل ، أو قلت : « ما رأيت رجلا يحسنه أبوه » ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسَنَه إذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ، ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ، ولو رُمْتَ أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع .

الثانى : قال فى شرح التسهيل : لم يَرِدْ هذا الكلامُ المتضمنُ ارتفاعَ الظاهر بأفعلَ إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقوله :

لا يكن غَيْرُكَ أحَبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل فى الناس رَجُلٌ أحَقُّ به الحمدُ منه بمحسن لا يَمُنُّ .

الثالث : قال فى شرح الكافية : أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به ، فإن وُجد مايُوهم جوازَ ذلك جُعل نصبُهُ بفعل مقدر يُفَسِّره أفعل ، نحو « اللهُ أعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالاَتِهِ » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه ، وهو فى موضع نصب بفعل مُقَدَّرٍ يدل عليه أعلم ، ومنه قوله :

٧٧٤ — [أكَرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمُ]
وَأضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضُهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ، انتهى .

خاتمة فى تَعْدِيَة أفعل التفضيل بحروف الجر

قال فى شرح الكافية : وجملةُ القولِ فى ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان مِنْ متعدٍّ بنفسه دالٍّ على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِّى باللام إلى ماهو مفعول فى المعنى ، و بإلى إلى ما هو فاعل فى المعنى ، نحو « المؤمنُ أحبُّ لله من نفسه ، وهو أحب إلى الله من غيره » ، و إن كان من مُتَعَدٍّ بنفسه دالٍّ على عِــلْمٍ عُدِّىَ بالباء ، نحو « زَيْدٌ أعْرَفُ بى » و « أنا أدْرَى بِهِ » و إن كان من متعدٍّ بنفسه غير ما تقدم عُدِّىَ باللام ، نحو « هو أطْلَبُ للثأر ، وأنفع للجار » ، و إن كان من متعدٍّ بحرف جر عُدِّى به ، لا بغيره ، نحو « هو أزهد فى الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الإثم ، وأحرص على الحمد ، وأجْدَرُ بالحلم ، وأحْيَدُ عن الخَنَا » .

ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل ، نحو « ما أحَبَّ المؤمن لله ، وما أحبه إلى الله ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعه للعوائق ، وأغضَّه لطَرْفه ، وأزهَدَه فى الدنيا ، وأسرعَه إلى الخير ، وأحْرَصَه عليه ، وأجْدَرَه به » اه .

وقد سبق بعضُ ذلك فى بابه ، والله تعالى أعلم .

النعت

(يَتْبَعُ فى الإِعْرَابِ ٱلأَسْمَاءَ الأُوَلْ   نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ)

وتسمى لأجل ذلك التوابع .

فالتابع هو : المشارك لما قبله فى إعرابه الحاصلِ والمتجدد غيرَ خبرٍ .

فخرج بالحاصل والمتجدد خبرُ المبتدأ ، والمفعولُ الثانى ، وحالُ المنصوب ، و بغير خبر « حامض » من قولك : « هٰذَا حُلْوٌ حَامِضٌ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : سيأتى أن التوكيدَ والبدلَ وعطفَ النَّسَقِ تتبعُ غيرَ الاسم ، ، و إنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصْلَ فى ذلك .

الثانى : فى قوله « الأول » إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه ، وأجاز صاحبُ البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعةٍ ، وقد تقدم أحدُ الموصوفين ؛ فتقول : قام زيدٌ العاقلانِ وعَمْرٌو ؛ ومنه قوله :

٧٧٥ — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلاَمَةً   أَبَى ذَاكَ عَمِّى الأَكْرَمَانِ وخَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوف بشروطٍ تُذْكر فى موضعها .

الثالث : اختُلِف فى العامل فى التابع ؛ فذهب الجمهورُ إلى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع ، واختاره الناظم ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الرابع : لم يتعرض هنا لبيان رُتْبة التابع ، قال فى التسهيل : ويُبْدَأ ـ عند اجتماع التوابع ـ بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالنَّسَق ، أى فيقال : جاء الرجل الفاضلُ أبو بكر نفسُه أخوك وزَيْدٌ .

الخامس : قدَّمَ فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت ، وكذا فَعَلَ ابن السَّرَّاج وأبو على والزمخشرى ، وهو حسن ؛ لأن التوكيد بمعنى الأول ، والنعت على خلاف معناه ؛ لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله ، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول

فقط ، وقدمَ فى الكافية النعت كما هنا ، وكذا فعل أبو الفَتْحِ والزَّجَّاجِيُّ والجُزُولى ، نظراً لمـا سبق فى التنبيه الرابع .

(فالنَّعْتُ) فى عُرْفِ النحاة (تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ) أى مُكَمِّلُ المتبوع (بِوَسْمِهِ) أى : بوَسْم المتبوع : أى علامته (أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ) .

فالتابع : جنس يشمل جميع التوابع المذكورة .

ومُتِمٌّ ما سبق : مخرجٌ للبدل والنسق .

و بوَسْمه أو وسم ما به اعتلق : مخرجٌ لعطف البيان والتوكيد ؛ لأنهما شارَكا النعت فى إتمـام ما سبق ؛ لأن الثلاثة تُكَمِّلُ دلالته وترفع اشتراكه واحتماله ، إلا أن النعت يُوَصِّلُ إلى ذلك بدلالته على معنًى فى المنعوت أو فى متعلقه ، والتوكيد والبيان ليسا كذلك

والمراد بالمتم المفيدُ ما يطلبه المتبوعُ بحسب المقام : من توضيحٍ نحو « جاءنى زيد التاجر » أو « التاجر أبوهُ » ، أو تخصيصٍ نحو «جاءنى رجل تاجر» أو « تاجر أبوه » أو تعميم ، نحو « يَرْزقُ الله عباده الطائعين والعاصين الساعيـةَ أقدامُهم والساكنةَ أجسامُهم » ، أو مدحٍ نحو « الحمدُ لله ربِّ العالمين الجزيلِ عطاؤه » ، أو ذمٍّ نحو «أعوذ بالله من الشيطانِ الرجيم» (رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا) أو ترحُّمٍ نحو « اللهم أنا عبدُكَ المسكينُ المنـكسرُ قلبُه» ، أو توكيدٍ نحو « أمْسِ الدابرُ المنقضى أمدُهُ لا يعود » أو إبهامٍ نحو « تصدقْتُ بصدقةٍ كثيرةٍ » أو « قليلةٍ نافعٍ ثوابُها أو شائعٍ احْتِسَابُها » أو تفصيلٍ نحو « مررت برجلين عربى وعجمىٍّ كريمٍ أبَوَاهُمَا لئيمٍ أحدهما» .

و يسمى الأوَّل من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً ، والثانى سَبَبِيّاً .

(وَلْيُعْطَ) النعت مطلقاً (فى التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ مَا) أى : الذى (لِمَـا تَلاَ)

وهو المنعوتُ (كامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا) و بقومٍ كرماء آباؤُهم ، و بالقوم الكرماء ، و بالقوم الكرماء آباؤُهم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من وجوب التبعية فى التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور ، وأجاز الأخفش نعتَ النكرة إذا خُصِّصت بالمعرفة ، وجعل «الأَوْلَيَانِ» صفة لآخران فى قوله تعالى : (فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الأَوْلَيَانِ) وأجاز بعضُهم وَصْفَ المعرفةِ بالنكرة ، وأجازه ابن الطَّرَاوة بشرط كونِ الوصفِ خاصًّا بذلك الموصوف ، كقوله :

٧٧٦ — أَبِيتُ كأنى ساوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فى أَنْيَابِهَا السُّمُّ ناقعُ

والصحيح مذهب الجمهور ، وما أوهم خلافَ ذلك مؤولٌ .

الثانى : استثنى الشارحُ من المعارف المعرفَ بلام الجنس ، قال : فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة المخصوصة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون فى قوله :

ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فأَعِفُّ ثُمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي

إن «يسبنى» صفة لا حَالٌ ؛ لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ، ومنه قوله تعالى : (وآيَةٌ لَهمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) وقولهم : « ما ينبغى للرجل مثلك — أو خيرٍ منك — أن يفعل كذا » .

الثالث : لا يمتنع النعت فى النكرات بالأخص نحو : رَجُلٌ فصيح ، وغلامٌ يافعٌ وأما فى المعارف فلا يكون النعت أخَصَّ عند البصريين ، بل مساوياً ، أو أعم . وقال الشلوبين والفراء : ينعت الأعم بالأخص ، قال المصنف : وهو الصحيح . وقال بعض المتأخرين : توصف كلُّ معرفة بكل معرفة ، كما توصف كل نكرة بكل نكرة ، اهـ .

(وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ والتَّذْكِيرِ أو * سِوَاهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالْفِعْلِ فاقْفُ ما قَفَوْا) : أى يجرى النعتُ فى مُطابقة المنعوت وعدمها مَجْرَى الفعل

الواقع موقعه ؛ فإن كان جاريا على الذى هو له رَفَع ضميرَ المنعوت وطابَقَه فى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، تقول : مررت برجُلَيْن حَسَنَيْن ، وامرأةٍ حسنةٍ ، كما تقول : مررت برجلين حَسُنا وامرأة حَسُنَت . وإن كان جاريا على ما هو لشىء من سَبَبِيِّهِ فإن لم يرفع السببىَّ فهو كالجارى على ما هو له فى مطابقته للمنعوت ؛ لأنه مثله فى رَفْعه ضميرَ المنعوت ، نحو : مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجهِ أو حسنةٍ وجْهاً ، وبرجلين كريمَىِ الأبِ ، أو كريمَيْنِ أباً ، وبرجالٍ حسانِ الوجوهِ أو حسانٍ وجوهاً ، وإن رفع السببىَّ كان بحَسَبه فى التذكير والتأنيث كما هو فى الفعل ؛ فيقال : مررت برجالٍ حسنةٍ وجوهُهم ، وبامرأةٍ حسنٍ وجْهُها ، كما يقال : حَسُنَتْ وجوههم ، وحَسُنَ وَجْهُهَا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز فى الوصف المسند إلى السببىِّ المجموعِ الإفرادُ والتكسير ، فيقال : مررت برجل كريمٍ آباؤه ، وكرامٍ آباؤه .

الثانى : قد يُعامَلُ الوصفُ الرافع ضميرَ المنعوتِ معامَلَةَ رافع السببى ، إذا كان معناه له ؛ فيقال : مررتُ برجلٍ حسنةِ العين ، كما يقال : حَسُنَت عينُه ، حكى ذلك الفراء ، وهو ضعيف ، وذهب كثير منهم الجَرْمى إلى منعه .

الثالث : أفهم قوله « كالفعل » جواز تثنية الوصف الرافع للسببى وجمعه الجمع للمذكر السالم على لغة « أكلونى البراغيث » ؛ فيقال : مررت برجلٍ كريمَيْنِ أبَوَاهُ ، وجاءنى رجلٌ حَسَنُونَ غلمانُه .

الرابع : ما ذكره من مُطابقة النعت المنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع ، كما فى صَبُور وجَريح وأفْعَل من ، اهـ .

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) والمرادُ به : ما دلَّ عَلَى حَدَث وصاحِبه ، وذلك اسمُ الفاعل كضارب وقائم ، واسمُ المفعول كمضروب ومُهانٍ ، والصفة المشبهة (كَصَعْبٍ وَذَرِبْ) وأفعل

التفضيل كأقوى وأكرَمَ ، ولا يَرِد اسم الزمان والمكان والآلة ؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور ، وهو اصطلاح .

(وشِبْهِهِ) أى شبه المشتق ، والمراد به : ما أقيم مُقَام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعِهِ من أسماء الإشارة غير المكانية (وذِى) بمعنى صاحب ، والموصولة ، وفروعهما (والمُنْتَسِبْ) تقول : مررت بزيدٍ هذا ، وذى المال ، وذُو قَامَ ، والقُرَيْشِيِّ؛ فمعناها : الحاضر ، وصاحب المال ، والقائم ، والمنسوب إلى قريش.

(وَنعتُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط : شرطٍ فى المنعوت ، وهو أن يكون (مُنَكَّرًا) إما لفظاً ومعنى نحو « واتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعون فيهِ إلى اللهِ » أو مَعْنًى لا لفظا ، وهو المعرّفُ بأل الجنسية ، كقوله :

* ولَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيم يَسُبُّنِى *

وشرطان فى الجملة ؛ أحدها : أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف : إما ملفوظ كما تقدم ، أو مقدرٍ كقوله تعالى « واتَّقُوا يَوْماً لاَ تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئاً» أى : لا تجزى فيه ، أو بدل منه ، كقوله :

٧٧٧ ـ كأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِها عَوَازِبُ نَحْلٍ أَخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ

أى : أخطأ غارَها ، فألْ بدَلٌ من الضمير ، وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله : (فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَراً) .

والثانى : أن تكون خبرية ، أى محتملة للصدق والكذب ، وإليه الإشارة بقوله: (وَامْنَع هنَا إيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ) فلا يجوز : مَرَرْتُ برجُلٍ اضرِبْهُ ، أو لاتُهِنْهُ ، ولا بعَبْدٍ بعتُكهُ ، قاصداً إنشاء البيع

(وَإنْ أتَتْ) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ) كقوله :

٧٧٨ ـ [حتّى إذَا جَنَّ الظّلامُ وَاخْتَلَطْ] * جاءوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

أى جاءوا بلَبَنٍ مخلوطٍ بالماء مَقُولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام .

﴿تنبيهان﴾: الأول: ذَكَرَ فى البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الأسمية.

الثانى: فهم من قوله « فأعطيت ما أعطيته خبرا » أنها لا تقترن بالواو، بخلاف الحالية؛ فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا .

(ونَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كثيراً) وكان حقُّه أن لاينعت به؛ لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسُّعاً بحذف مضاف (فالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) تنبيهاً على ذلك؛ فقالوا: رجُلٌ عَدْلٌ، ورِضاً، وزَوْرٌ، وامرأة عَدْلٌ وَرِضاً وَزَوْرٌ، ورَجُلَانِ عَدْلٌ وَرِضاً وَزَوْرٌ، وكذا فى الجمع: أى هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق: أى عادل ومَرْضِيّ وزائر.

﴿ تنبيهان ﴾ الأول: وقوع المصدر نعتا ـ وإن كان كثيراً ـ لا يَطَّرد، كما لايطرد وقوعه حالا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتا.

الثانى: أطلق المصدَرَ، وهو مُقيد بأن لا يكون فى أوله ميم زائدة كَمَزار ومَسِير؛ فإنه لايُنْعَت به، لا باطّراد ولا بغيره.

(ونَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ إذَا اخْتَلَفْ   فَعَاطِفاً فَرِّقْهُ، لاَ إذَا ائْتَلَفْ)

مثالُ المختلف: « مررت برجلين كريم وبخيل » ومثال المؤتلف: « مررت برجلين كريمَيْنِ » أو « بخيلين » .

ويستثنى من الأول اسمُ الإشارة؛ فلا يجوز تفريق نعته؛ فلا يقال: « مررت بهذين الطويل والقصير » ، نَصّ على ذلك سيبويه وغيره: كالزِّيادى والزَّجّاج والمبرد، قال الزيادى: وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان.

﴿ تنبيهات ﴾: الأول: قيل: يندرج فى غير الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى، كقوله:

٧٧٩ ــ فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ   كَأُسْدِ الْغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ

وفيه نظر .

الثانى : قال فى الارتشاف : والاختيارُ فى «مررت برجلين كريم وبخيلٍ» القطعُ .

الثالث : قال فى التسهيل : يُغَلَّبُ التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ، وعند التفصيل اختيارا .

(ونَعْتَ مَعْمُولَىْ) عاملين (وَحِيدَىْ مَعْنَى * وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغَيْرِ اسْتِثْنَا) أى : أتبع مطلقا ، نحو «جاء زيدٌ وأتى عمرو العاقلان» ، و «هذا زيد وذاك خالد الكريمان» و « رأيت زيداً وأبصرت عمراً الظريفين » . وخَصَّصَ بعضُهُم جوازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعلى فعلين أو خبرى مبتدأين ، فإن اختلف العاملان فى المعنى والعمل ، أو فى أحدهما ــ وجبَ القطعُ بالرفع على إضمار مبتدإ ، أو بالنصب على إضمار فعل ، نحو : « جاء زَيْدٌ ورأيت عمراً الفاضلان » أو « الفاضلين » ، ونحو « جاء زيد ومَضَى بكر الكريمان » أو « الكريمين » ، ونحو « هذا مؤلم زيدٍ ومُوجِعٌ عمراً الظريفان » أو « الظريفين » ، ولا يجوز الإتباع فى ذلك ؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقلّ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إذا كان عاملُ المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور : الأولى : أن يتحد العمل والنسبة نحو « قام زيد وعمرو العاقلان » ، وهذه يجوز فيها الإتباع والقطع فى أماكنه من غير إشكال . الثانية : أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى ، نحو « ضرب زيدٌ عمراً الكريمان » ، ويجب فى هذه القطعُ قطعا . الثالثة : أن يختلف العمل وتَتَّحد النسبة من جهة المعنى ، نحو « خاصم زيدٌ عمراً الكريمان » ؛ فالقطع فى هذه واجب عند البصريين ، وأجاز الفراء وابن سَعْدان الإتباعَ ، والنصُّ عن الفراء أنه إذا أتبع غُلِّبَ المرفوعُ ؛ فتقول : « خاصَمَ زيد عمراً الكريمان » ، ونص ابن سَعْدان على جواز إتباع أىٍّ شئت ؛ لأن كلا منهما مخاصِمٌ ومُخاصَمٌ ، والصحيحُ مذهبُ البصريين ، قيل : بدليل أنه لا يجوز «ضارب زيد

هنداً العاقلة » برفع العاقلة نعتا لهند ، لكن ذكر الناظم فى باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو « ضَارَبَ زيدٌ عمراً» ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ، قال : ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

٧٨٠ — قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

فنصب « الأفعوان » وهو بدل من «الحيات» وهو مرفوع لفظا ؛ لأن كل شيئين تَسَالَمَا فهما فاعلان مفعولان ، وهذا التوجيه أسهلُ من أن يكون التقدير قد سالم الحياتُ منه القدمَ وسالمت القدمُ الأفعوانَ.

الثانى : قوله « أتبع » يوهم وجوبَ الإتباع ، وليس كذلك ؛ لأن القطع فى ذلك منصوصٌ على جوازه .

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) أى : تَبِعَتْ منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يُعْرَف إلا بذكر جميعها (أَتْبِعَتْ) كلها؛ لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشىء الواحد ، وذلك كقولك : «مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب» إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه ثلاثةٌ : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

(وَاقْطَعْ) الجميعَ (أَوْأَتْبِعْ) الجميعَ ، أو اقْطَع البعضَ وأتْبِع البعضَ (إنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّناً بدونها) كلها كما فى قول خِرْنِقَ :

٧٨١ — لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

فيجوز رفع « النازلين» و «الطيبين» على الإتباع لقومى، أو على القطع بإضمار هُمْ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثانى على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .

(أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا) :أى إذا كان المنعوت مفتقرا إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتباع المفتقَر إليه ، وجاز فيما سواه القطع والإتباع ، هكذا فى شرح الكافية .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إذا قطع بعضُ النعوت دون بعض قُدِّمَ المُتْبَعُ على المقطوع ولا يعكس ، وفيه خلاف . قال ابن أبى الرّبيع : الصحيح المنع . وقال صاحب البسيط : الصحيح الجواز . ولو فرق بين الحالةِ الثانيةِ – وهى الاستغناء عن الجميع – فيجوز، والحالةِ الثالثةِ – وهى الافتقار إلى البعض دون البعض – فلا يجوز؛ لكان مذهباً.

الثانى : إذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الإتباعُ ، وجاز فى الباقى القَطْع ، كقوله :

٧٨٢ – وَيَأْوِى إلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِى

الثالث : يستثنى من إطلاقه النعتُ المؤكدُ نحو « إلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ » والملتزَمُ نحو : « الشِّعْرَى العَبُور » ، والجارى على مُشَارٍ به نحو «هذا العالم» فلا يجوز القطع فى هذه

(وَارْفَع أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ) النعتَ عن التبعية (مُضْمِرًا * مُبْتَدَأً أو نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا) أى لا يجوز إظهارهما .

وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، نحو « الحمد لله الحميدُ » بالرفع بإضمارهو،ونحو « وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ» بالنصب بإضمار أذمُّ، أما إذا كان للتوضيح أو التخصيص فإنه يجوز إظهارهما ؛ فتقول : مررت بزيدٍ التاجرَ بالأوجه الثلاثة ، ولك أن تقول : هو التاجر ، وأعنى التاجر .

(وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ والنَّعتِ عُقِلْ) أى علم (يجوز حَذْفُهُ) ، ويكثر ذلك فى المنعوت (وَفى النعْتِ يَقِلّ) فالأول شرطه إما كونُ النعتِ صالحا لمباشرة العامل ، نحو « أن اعْمَلْ سَابِغَاتٍ » أى دُروعا سابغاتٍ ، أو كونُ المنعوتِ بعضَ اسمٍ مخفوضٍ بمِنْ أوفى ، كقولهم : مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أقَامَ،أى منّا فريقٌ ظعن ومنا فريقٌ أقام،وكقوله:

٧٨٣ – لَوْ قُلْتَ مَا فى قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ يَفْضُلُهَا فى حَسَبٍ وَمِيسَمِ

أصله : لو قلت ما فى قومها أحدٌ يفضلها لم تأثم ؛ فحذف الموصوف وهو أحد ، وكسر حرف المضارعة من تأثم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدّم جواب «لو» فاصلا بين الخبر المقدم — وهو الجار والمجرور — والمبتدأ المؤخر ، وهو « أحد » المحذوف .

فإن لم يَصْلُح ، ولم يكن المنعوت بعضَ ما قبله مِنْ مجرورٍ بِمِنْ أو فِى ؛ امْتَنَعَ ذلك : أى إقامةُ الجملة وشِبْهِهَا مُقامه ، إلا فى الضرورة كقوله :

٧٨٤ — [لَكُمْ مَسْجِدَا اللهِ المَزُورَانِ والحَصَى]
لَكُمْ قِبَصُهُ مِنْ بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

وقوله :

٧٨٥ — [مَالَكَ عِنْدِى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ]
تَرْمِى بِكَفَّىْ كانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ

وقوله :

٧٨٦ — كأَنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِى أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ

والثانى : كقوله تعالى : « يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً » أى كلَّ سفينةٍ صالحة .

وقوله :

٧٨٧ — [وَقَدْ كُنْتُ فى الحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا ولَمْ أُمْنَعِ

أى : شيئاً طائلا

وقوله :

٧٨٨ — وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

أى : فرعٌ فاحمٌ وجيدٌ طويلٌ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد يَلِى النعتُ « لا » أو « إما » فيجب تكررهما مَقْرُونَيْنِ بالواو ، نحو : «مررت برجل لا كريمٍ ولا شُجَاعٍ» ، ونحو : « ائْتِنِى برَجُلٍ إمَّا كريمٍ وإما شُجاعٍ » .

الثانى : يجوز عطفُ بعضِ النُّعُوتِ المختلفة المعانى على بعض ، نحو « مررت بزيد العالم والشجاع والكريم » .

الثالث : إذا صَلَحَ النعتُ لمباشَرَة العامل جاز تقديمه مُبْدَلاً منه المنعوتُ ، نحو « إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللهِ » .

الرابع : إذا نُعِتَ بمفرد وظَرْف وجُمْلة قُدم المفرد ، وأخرت الجملة ، غالباً ، نحو « وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ » وقد تُقَدَّمُ الجملة ، نحو « وهٰذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ » « فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُم ويُحِبُّونَه أَذِلَّةٍ عَلَى المؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكافِرِينَ — الآية » .

﴿ خاتمة ﴾ : من الأسماء ما يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به كاسم الإشارة ، نحو : « مررت بزيد هذا » « وبهذا العالم » ونَعْتُه مصحوبُ أل خاصَّةً ؛ فإن كان جامداً مَحْضاً — نحو : « بهــذا الرجل » — فهو عطفُ بيانٍ على الأصح ، ومنها ما لا يُنْعَتُ ولا ينعت به ، كالمضمر مطلقاً ، خلافاً للكسائى فى نعت ذِى الغيبة تمسكا بما سُمِع من نحو « صلى الله عليهِ الرءوفِ الرحيمِ » وغيرُه يجعله بَدَلاً ، ومنها ما يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، كالعَلَم ، ومنها ما ينعت به ولا ينعت ، كأيٍّ ، نحو « مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أيِّ فَارِسٍ » ، ولا يقال : جاءنى أيُّ فارس ، والله أعلم .

التوكيد

هو فى الأصل مصدر ، ويُسَمَّى به التابع المخصوص ، ويقال : أَكَّدَ تأكيداً ، وَوَكَّدَ تَوْكِيداً ، وهو بالواو أكثر .

وهو على نوعين : لفظى وسيأتى ، وَمَعْنَوِى ، وهو : التابعُ الرافعُ احتمالَ إرادة غير الظاهر ، وله ألفاظ أشار إليها بقوله :

(بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدَا   مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا)

أى : فى الإفراد والتذكير وفروعهما ؛ فتقول : « جاء زيد نفسه ، أوعينه ، أونفسه عينه » فتجمع بينهما ، والمراد حقيقته ، وتقول : « جاءت هند نفسها، أوعينها» وهكذا ، ويجوز جرهما بباء زائدة ؛ فتقول : جاء زيد بنفسه وهند بعينها.

(واجمعهما) أى النفس والعين (بأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا * ما لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعاً) فتقول : « قامَ الزَّيْدَانِ أوِ الهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا ، وقامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُم أَوْ أَعْيُنُهُمْ ، والْهِندَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ » ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نُفُوس وعُيُون ، ولا على أَعْيَانٍ ؛ فعبارتُه هنا أحسن من قوله فى التسهيل : «جمع قلة » فإن عَيْناً تجمع جمع قلة على أعيان ، ولا يؤكد به .

﴿ تنبيه ﴾ : ما أفهمَه كلامُه من منع مجىء النفس والعين مؤكَّداً بهما غيرُ الواحد — وهو المثنى والمجموع — غيرَ مجموعين على أفعُلٍ هو كذلك فى المجموع .

وأما المثنى فقال الشارح — بعد ذكره أنّ الجمعَ فيه هو المختار — : ويجوز فيه أيضاً الإفراد ، والتثنية .

قال أبو حيان : وَوَهِمَ فى ذلك ؛ إذ لم يقل أحد من النحويين به .

وفيما قاله أبو حيان نظر ؛ فقد قال ابن إياز فى شرح الفصول : ولو قلت : « نَفْسَاهُما » لجاز ؛ فصرح بجواز التثنية .

وقد صرَّحَ النحاة بأن كل مثنى فى المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع ، والإفراد ، والتثنية ، والمختار الجمع ، نحو : « فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا » ويترجّح الإفراد على التثنية عند الناظم ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع كقوله :

٧٨٩ — حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي

[سَقَاكِ مِنَ الغُرِّ الغَوادِى مَطِيرُهَا]

وكقوله:

٧٩٠ — ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنْ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنْ

(وَكُلاًّ أَذْكُرْ فى) التوكيد المَسُوق لقصد (الشُّمُولِ) والإحاطة بأبعاض المتبوع ، (وكِلاَ) و (كِلْتَا) و (جميعاً) ؛ فلا يؤكد بهن إلا ماله أجزاء يصح وقوعُ بعضها موقعه ؛ لرَفْع احتمال تقدير بعضٍ مضافٍ إلى متبوعهن ، نحو « جاء الجَيْشُ كُلُّهُ ، أوْ جَمِيعُهُ ، والقَبِيلةُ كُلُّهَا ، أوْ جَمِيعُهَا ، والرِّجالُ كُلُّهُــمْ ، أوْ جَمِيعُهُمْ ، والْهِنداتُ كُلُّهُنَّ ، أوْ جَمِيعُهُنَّ ، والزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا ، والْهِندانِ كِلْتَاهُمَا » ؛ لجواز أن يكون الأصل : جاء بعضُ الجيشِ ، أو القبيلةِ ، أو الرجال ، أو الهنداتِ ، أو أحَدُ الزيدينِ ، أو إحْدَى الهندَيْنِ .

ولا يجوز « جاءنى زَيْدٌ كُلُّهُ » وَلا « جَمِيعُهُ » ، وكذا لا يجوز « اخْتَصَمْ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا » ولا « الْهِندانِ كِلْتَاهُمَا » ؛ لامتناع التقدير المذكور .

وأشار بقوله : (بالضَّمِيرِ مُوصَــلاَ) إلى أنه لا بدَّ من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ؛ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ، ولا يجوز حذفُ الضمير استغناء بنية الإضافة ، خــلافاً للفراء والزمخشرى ، ولا حُجَّة فى « خَلَقَ لَــكُمْ مَا فى الأَرْضِ جَمِيعاً » ولا قراءة بعضهم : « إنَّا كُــلاًّ فِيهَا » على أن المعنى جميعه وكلنا ، بل « جميعاً » حالٌ « وكُــلاًّ » بدل من اسم « إن » أو حال من الضمير المرفوع فى « فيها » .

وذكر فى التسهيل أنه قد يُسْتَغْنَى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجَعَل منه قول كُثَيِّر :

٧٩١ — [كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكِ لَوْ أُجْزَى بِذِكْرِكُمْ] يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بالقَمَرِ

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ) فى الدّلالة عَلَى الشّمول اسماً موازناً (فَاعِلَهْ مِنْ عَمّ فِي التَّوْكِيدِ) فقالوا : « جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ ، وَالقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا ، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ ، وَالهِنْدَاتُ عَامَّتُهُنّ » ، وعُدّ هذا اللفظ (مِثْلَ النَّافِلَهْ) أى : الزائد على ما ذكره النحويون فى هذا الباب ؛ فإن أكثرهم أغفله ، لكن ذكره سيبويه ، وهو من أجلّهم ؛ فلا يكون حينئذ نافلةً على ما ذكروه ؛ فلعله إنما أراد أنّ التاء فيه مثلها فى « النافلة » أى تَصْلُح مع المؤنث والمذكر ؛ فتقول : « اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ عَامَّتَهُ » كما قال تعالى : « وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً » .

﴿ تنبيه ﴾ : خالف فى « عامّة » المبردُ ، وقال : إنما هى بمعنى أكثرهم .

* * *

(وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعَا)

فقالوا : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ ، وَالقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاء ، وَالزَّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَالهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ »

(وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ)

المذكورات ، نحو « لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » « لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ » وهو قليل بالنسبة لما سبق .

وقد يتبع أجمع وأخواته ، بأكْتَعَ وكَتْعَاء وأكْتَعِينَ وكُتَعَ ، وقد يُتبع أكْتَعُ وأخواته بأَبْصَعَ وبَصْعاء وأبْصَعِينَ وبُصَعَ ؛ فيقال : « جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ أكْتَعُ أَبْصَعُ ، والقبيلةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ كَتْعَاءُ بَصْعَاءُ ، والقَوْمُ كُلّهم أجْمَعُونَ أكْتَعُونَ أبْصَعُونَ ، والهِنْدَاتُ كلّهُنّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ » .

وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبْتَع و بَتْعَاء وأبْتَعِينَ و بُتَعَ .

قال الشارح : ولا يجوز أن يُتَعدَّى هذا الترتيبُ ، وشذ قولُ بعضهم « أجمعَ

أبْصَعَ » ، وأشذ منه قول الآخر « جُمَع بُتَع » ، وربما أُكِّدَ بأكتع وأكتعين غيرَ مسبوقين بأجمَعَ وأجمعين ، ومنه قول الراجز :

٧٩٢ — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا ... تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا ... إِذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

وفى هذا الرجز أمور : إفراد أكتع عن أجمع ، وتوكيد النكرة المحدودة ، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل ، والفَصْلُ بين المؤكد والمؤكد ، ومثله فى التنزيل : « وَلاَ يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ » .

﴿تنبيهات﴾ : الأول: زعم الفراء أن« أجمعين»تفيد اتحادَ الوقت ، والصحيحُ أنها كـكل فى إفادة العموم مطلقاً ؛ بدليل قوله تعالى : « لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ » .

الثانى : إذا تكررت ألفـاظ التوكيد فهى للمتبوع ، وليس الثـانى تأكيداً للتأكيد .

الثالث : لا يجوز فى ألفاظ التوكيد القطعُ إلى الرفع ، ولا إلى النصب .

الرابع : لا يجوز عطفُ بعضها على بعض ؛ فلا يقـال : « قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ » ، ولا « جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْمَعُونَ » ، وأجازه بعضهم ، وهو قول ابن الطَّراوة .

الخامس : قال فى التسهيل : وأُجْرِىَ فى التوكيد مُجْرَى كلٍّ ما أفاد معناه من الضَّرْعِ والزَّرْعِ ، والسَّهْل والجبل ، واليد والرِّجل ، والبطن والظهر ، يُشير إلى قولهم: مُطِرْنا الضَّرْعَ والزَّرْعَ ، ومُطرنا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ ، وضَرَبْتُ زيداً الْيَدَ والرِّجْلَ ، وضَرَبْتهُ البَطْنَ والظَّهْرَ .

السادس : ألفاظ التوكيد معارف ، أما ما أُضيف إلى الضمير فظاهر ، وأما أجمع

وتوابعه فى تعريفه قولان ؛ أحدهما : أنه بنية الإضافة ، ونُسب لسيبويه ، والآخر بالعلمية عُلّق على معنى الإحاطة .

(وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بواسطةِ كونه محدوداً ، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قُبِلْ) وفاقاً للكوفيين والأخفش ؛ تقول : « اعْتَكَفْتُ شَهْرًا كُلَّهُ » ، ومنه قوله :

٧٩٣ — [لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ]
يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

وقوله :

* تَحْمِلُنِى الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا *

وقوله :

٧٩٤ — [إِنَّا إِذَا خُطَّافُنَا تَقَعْقَعَا] * قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

(وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ) أى عَمَّ المفيدَ وغير المفيدِ ، ولا يجوز « صُمْتُ زَمَنًا كُلَّهُ » ولا « شَهْرًا نَفْسَهُ » .

(وَاغْنَ بِكِلْتَا فِى مُثَنًّى وَكِلَا * عَنْ) تثنية (وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَا) كما استغنى بتثنية « سِىٍّ » عن تثنية سَوَاء ؛ فلا يجوز « جَاءَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ » ولا « الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : المشهور أن « كِلَا » للمذكر « وَكِلْتَا » للمؤنث ، قال فى التسهيل : وقد يُسْتَغْنَى بكليهما عن كلتيهما ، أشار بذلك إلى قوله :

٧٩٥ — يَمُتُّ بِقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا
[إِلَيْكَ ، وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبِ]

وقال ابن عصفور : هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة ؛ كأنه قال : بقُرْبَى الشخصين .

الثانى : ذكر فى التسهيل أيضاً أنه قد يُسْتَغْنَى عن كليهما وكلتيهما بكلهما ؛ فيقال على هذا : « جَاءَ الزَّيْدَانِ كُلُّهُمَا » « والهِنْدَانِ كلّهمَا ».

(وَإِنْ تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) الضمير (الْمُنْفَصِلْ) حتما (عَنَيْتُ) المتصلَ (ذَا الرَّفْعِ) نحو : « قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ ، أو عَيْنُكَ ، وَقُومُوا أَنْتُمْ أَنفُسُكُمْ ، أو أَعْيُنُكُمْ » ؛ فلا يجوز : قمْ نَفْسُكَ ، ولا قوموا أعينكمْ ، بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ » فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضربتهم أنفُسَهُمْ ، ومَرَرْتُ بهم أعْيُنِهم » فالضمير جائز ، لا واجب .

﴿ تنبيه ﴾ : ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صَرَّح به فى شرح الكافية ، ونَصَّ عليه غيرُه ، وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب . ا هـ .

(وَأَكَّدُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أى بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا : « قوموا كلكم ، وجاءوا كلهم » من غير فَصْل بالضمير المنفصل ، ولو قلت : « قوموا أنتم كلكم ، وجاءوا هم كلُّهم » لكان حسناً

(وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي * مُكَرَّراً) ما : مبتدأ موصول ، ولفظى : خبر مبتدأ محذوف هو العائد ، والمبتدأ مع خبره صلة « ما » ، وجاز حَذْف صَدْر الصلة ــ وهو العائد ــ للطول بالجار والمجرور ، وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر فى الخبر ؛ إذ هو فى تأويل المشتق ، و « مكرراً » : حال من فاعل « يَجِى » المستتر ، وجملة « يجى » خبر الموصول : أى النوعُ الثانى من نوعى التوكيد ، وهو التوكيد اللفظى ، هو : إعادةُ اللفظِ أو تقويتُه بمُوَافِقِهِ مَعْنًى ، كذا عَرَّفَه فى التسهيل ،

فالأول يكون فى الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمركب غير الجملة ، والجملة ، نحو : « جاء زيد زيد » ، و « نـكاحها باطلٌ باطلٌ باطل » ، وقوله :

٧٩٦ — فإيَّاكَ إيَّاكَ المِراء ؛ فإنَّهُ ... إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ونحو : « قام قام زيد » ، ونحو : « نَعَمْ نَعَمْ » ، وكقوله :

٧٩٧ - [فَتِلْكَ وُلاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مُكْثُهُمْ] ... فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعَنَاءُ الْمُطَوَّلُ

والجملة (كَـقَوْلِكَ أُدْرُجِي أُدْرُجِي) وقوله :

٧٩٨ — [لَكَ اللهُ عَلَى ذاكَ] ... لَكَ اللهُ لَكَ اللهُ

والثانى كقوله :

٧٩٩ — ... أنتَ بِالْخَيرِ حَقِيقٌ قَمَنُ

وقوله :

٨٠٠ — وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبِ
أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

وقوله :

٨٠١ -[فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرانَهَا] ... صَمِّي لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَامِ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل .

﴿تنبيه﴾ : الأكثرُ فى التوكيد اللفظى أن يكون فى الجمل ، وكثيراً ما يَقْترن بعاطف نحو : « كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كلاَّ سَيَعْلَمُون »الآية ، ونحو:«أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى »ونحو : « وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ »الآية ، ويأتى بدونه ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام « وَاللهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً » ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ويجب الترك عند إيهام التعدد ، نحو : ضَرَبْتُ زَيْداً ، ضَرَبْتُ زَيْداً ، ولو قيل : « ثم ضَرَبْتُ زَيْداً » لتُوُهِّمَ أن الضرب تـكرر منك مرتين تراخَتْ إحداهما عن الأخرى ، والفرضُ أنه لم يَقَعْ منك إلا مرة واحدة اهـ .

* * *

(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ   إلاَّ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ)

فتقول : قُمْتُ قُمْتُ ، وعَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ ؛ لأن إعادته مجرَّداً تخرجه عن الاتصال .

(كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ   بِهِ جَوَابٌ كَنَعَمْ وكَبَلَى)

وأَجَلْ ، وَجَيْرِ ، وإى ، ولا ؛ لكونها كالجزء من مصحوبها .

فيُعَاد مع المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد إن كان مضمراً ، نحو : « أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إذا مُتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَاباً وَعِظَامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ » ويُعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً ، نحو : « إنَّ زَيْدًا إنَّ زَيْدًا فاضِلٌ » أو « إنَّ زَيْدًا إنَّهُ فاضِلٌ » وهو الأَوْلىٰ ، ولا بُدّ من الفصل بين الحرفين كما رأيت .

وشذ اتِّصَالُهما ، كقوله :

٨٠٢ — إنَّ إنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ   يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيمَا

وأسْهَلُ منه قولُه :

٨٠٣ — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ   أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ

وقوله :

٨٠٤ — لَيْتَ شِعْرِى هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ
[أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ الْحِمَامُ]

وقوله :

٨٠٥ — لاَيُنْسِكَ الْأَسَى تَأَسِّيًا فَمَا   مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُسْتَعْصِمَا

للفصل فى الأَوَّلَيْنِ بالعاطف ، وفى الثالث بالوقف .

وأشَذُّ منه قولُه :

٨٠٦ — فَلاَ وَاللهِ لاَ يُلْفَىٰ لِمَا بِى   وَلاَ لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

لكون الحرف المؤكد ، وهو اللام ، موضوعاً على حرف واحد .

وأسْهَلُ من هذا قوله :

٨٠٧ ــ فأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ

[أَصَعَّدَ فِى عُلْوِ الهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا ؟]

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

أما الحروف الجوابية فيجوز أن تؤكّدَ بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء ؛ لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر المُجَاب به هى كالمستقلّ بالدلالة على معناه ؛ فتقول : نَعَمْ نَعَمْ ، وبَلَى بَلَى ، ولاَ لاَ ، ومنه قوله :

٨٠٨ ــ لاَ لاَ أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ ؛ إنّهَا أَخَذَتْ عَلَىَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا

***

(ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الّذِى قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ)

نحو : قُمْ أنتَ ، ورأيتُكَ أنت ، ومرَرْتُ بك أنت ، وزيدٌ جاء هو ، ورأيتنى أنا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا أتبعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : «رأيتكَ إيّاكَ» فمذهب البصريين أنه بَدَل ، ومذهب الكوفيين أنه توكيد، قال المصنف: وقولهم عندى أصحُّ ؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو : « فعَلْتَ أنْتَ » والمرفوعُ تأكيدٌ بإجماع .

﴿ خاتمة ﴾ : فى مسائل منثورة ؛ الأولى : لا يُحذف المؤكّد ويُقام المؤكّد مقامه ، على الأصح ، وأجاز الخليلُ نحو : « مررت بزيد وأتانى أخُوهُ أنفُسُهُمَا » وقدّره : هما صاحباى أنفسهما .

الثانية : لا يُفْصل بين المؤكَّد والمؤكّد بإمّا ، على الأصح ، وأجاز الفراء : « مررت بالقوم إمَّا أجمعين وإما بَعْضِهِمْ » .

الثالثة : لا يَلِي العاملَ شىء من ألفاظ التوكيد ، وهو على حاله فى التوكيد ، إلا « جميعاً وعامّةً » مطلقاً ؛ فتقول : القَوْمُ قامَ جميعُهُمْ ، وعامَّتُهُمْ ، ورأيت جميعَهُمْ وعامَّتَهُمْ ، ومررت بجميعِهِمْ وعامَّتِهِمْ ، و إلا « كُلاًّ ، وكِلاَ ، وكِلْتَا » : مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة ؛ فالأول نحو : « القومُ كلُّهم قائم ، والرجلان كلاهما قائم ، والمرأتان كلْتَاهما قائمة » ، والثانى كقوله :

٨٠٩ — يَميدُ إذَا وَالَتْ عَلَيْهِ دِلاؤُهُمْ فَيَصْدُرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهْوَ نَاهِلُ

وقولهم : كِلَيْهِمَا و تمراً ، أى أعطنى كليهما ، وأما قوله :

٨١٠ — فَلَمَّا تَبَيَّنَّا الهُدَى كان كُلُّنَا عَلَى طاعَةِ الرَّحْمٰنِ والْحَقِّ والتُّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا .

الرابعة : يلزم تابعية « كل » بمعنى كامل ، و إضافته إلى مثل مَتْبُوعِه مطلقاً نعتاً لا توكيداً ، نحو : « رأيْتُ الرجُلَ كلَّ الرجُلِ ، وأكلت شاة كلَّ شاة » ،

الخامسة : يلزم اعتبارُ المعنى فى خبر « كل » مضافاً إلى نكرة ، نحو : « كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوْتِ » ، « كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ » ولا يلزم مضافاً إلى معرفة ؛ فتقول « كلهُمْ ذَاهِبٌ ، وذاهبون » والله أعلم .

العطف

(الْعَطْفُ إمَّا ذُو بيَانٍ أَوْ نَسَقْ وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَقْ)

وهو عطف البيان .

(فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ)

فتابع : جنس يشمل جميع التوابع ، وشبه الصفة : مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد ، وحقيقة القصد إلى آخره : لإخراج النعت ، أى أنه فارَقَ النَّعْتَ من حيث إنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنًى فى المتبوع ولا فى سببيِّهِ (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ)

وهو المتبوع (مَا مِنْ وفاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة : أَوْجُهِ الإعراب الثلاثة ، والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ، وفروعهن . وأما قول الزمخشري : إن « مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ » عطفُ بيانٍ على « آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ » فمخالفٌ لإجماعهم . وقوله وقول الجرجاني : يشترط كونه أوضحَ من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في « يا هذا ذا الْجُمَّةِ » : إن ذا الْجُمَّةِ عطفُ بيانٍ ، مع أن الإشارة أَوْضَحُ من المضاف إلى ذي الأداة .

وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ ، كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ) ؛ لأن النكرة تَقْبَلُ التخصيصَ بالجامد ، كما تقبل المعرفة التوضيحَ به ، نحو : لَبِسْتُ ثَوْباً جُبَّةً .

هذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور ، وجَوَّزوا أن يكون منه : « أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ » فيمن نَوَّنَ كفارة ، ونحو : « مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ » .

وذهب غيرُ هؤلاء إلى المنع ، وأوجبوا فيما سَبَقَ البدليّةَ ، ويخصون عطف البيان بالمعارف .

قال ابن عصفور : وإليه ذهب أكثر النحويين ، وزعم الشَّلَوْبين أنه مذهب البصريين .

قال الناظم : ولم أجد هذا النقل من غير جهته .

وقال الشارح : ليس قولُ مَنْ مَنَعَ بشيء .

وقيل : يختص عطفُ البيان بالعَلَمِ اسماً أو كنيةً أو لقباً .

(وَصَالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى * فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلالُه محلَّ الأول ، كما في نحو : (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا) وقوله:

٨١١ – أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْس وَنَوْفَلاَ
[أُعِيذُكُمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا]

(ونحو بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِىِّ) فى قوله :

٨١٢ – أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِىِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فبشرٍ : عطف بيان من البكرىّ (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَل) منه (بِالْمَرْضِىِّ) ؛ لامتناع « أنا الضاربُ زيدٍ » نعم الفراء يُجيزه ، فيُجيزُ الإبدال .

﴿ تنبيه ﴾ : يتعين أيضاً العطفُ ، ويمتنع الإبدال فى نحو : « هِنْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاهَا » و « زَيْدٌ جَاء الرَّجُلُ أَخُوهُ » ؛ لأن البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الرَّبْطُ من الأولى ، بخلاف العطف .

﴿ خاتمة ﴾ : يفارقُ عطفُ البيانِ البَدَلَ فى ثمان مسائل :

الأولى : أن العطف لا يكون مُضْمَرًا ولا تابعاً لمضمر ؛ لأنه فى الجوامد نظيرُ النعتِ فى المشتق ، وأما قول الزمخشرى : إن « أَنِ اعْبُدُوا اللهَ » بيانٌ للهاء فى « إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِى بِهِ » فمردود .

الثانيــة : أن البيان لا يخالف متبوعَه فى تعريفه وتنكيره ، كما مرّ .

الثالثــة : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتى .

الرابعــة : أنه لا يكون تابعاً لجملة ، بخلاف البدل .

الخامسة : أنه لا يكون فعلا تابعاً لفعل ، بخلاف البدل .

السادسة : أنه لا يكون بلفظ الأول ، بخلاف البدل ؛ فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه ، هكذا قال الناظم وابنه ، وفيه نظر .

السابعة : أنه ليس فى نية إحلاله محلّ الأول ، بخلاف البدل .

الثــامنة : أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل .

وقد مرَّ قريباً ما يَنْبَنِى على هاتين ، وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه إن شاء الله تعالى ، والله أعلم .

عطف النسق

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ) فتالٍ ـ أى تابع ـ جنسٌ يشمل جميع التوابع، و « بحرف » يُخْرِج ما عدا عطف النسق منها ، و « مُتْبِع » يخرج نحو : « مَرَرْتُ بِغَضَنْفَرٍ أى أسدٍ » ، فإن أسداً تابع بحرف ، وليس معطوفاً عطف نَسَق ، بل بيان ؛ لأن أى ليست بحرف مُتْبِع ، على الصحيح ، بل حرف تفسير ، وخلصَ التعريفُ للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاء مَنْ صَدَقْ) فثناء : تابع لود بالواو ، وهى حرف مُتْبِع .

(فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ) و (ثُمَّ) و (فا) و (حَتَّى) و (أَمْ) و (أَوْ) فهذه الستة تُشَرِّك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى ، وهذا معنى قوله : مطلقاً (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر فى الأربعة الأول،وأما أم وأو فقال المصنف : أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ ، لا فى المعنى ، والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ، مالم يقتضيا إضرابا ؛ لأن القائل « أزَيْدٌ فى الدَّارِ أمْ عَمْرٌو » عالم بأن الذى فى الدار أحد المذكورين ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد « أم » مُسَاوٍ للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ، وحصولُ المساواةِ إنما هو بأم ، وكذلك « أو » مُشَرِّكة لما قبلها وما بعدها فيما يُجاء بها لأجله ، من شك أو غيره ، أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشرِّكان فى اللفظ فقط ، وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل.

(وأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ) أى فقط ـ بقية حروفِ العطفِ ، وهى : (بل، ولا) و (لَكِنْ ، كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ) و « قام زيد لا عمرو » و « ما جاء زيد بل عمرو » والطلا : الولد من ذوات الظِّلْفِ .

﴿ تنبيه ﴾ اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا ، وهى : حتى ، وأم ، ولكن .

أما « حتى » فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف ، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار .

وأما « أم » فذكر النحاس فيها خلافاً ، وأن أبا عُبَيْدَةَ ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة ؛ فإذا قلت : « أقائم زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قائم ؟ فتصير على مذهبه استفهامية .

وأما « لكن » فذهب أكثرُ النحويين إلى أنها من حروف العطف ، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو ، وهو مذهب الفارسى وأكثرِ النحويين ، والثانى : أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو ، والواوُ مع ذلك زائدة ، وصححه ابن عصفور ، قال : وعليه ينبغى أن يحمل مذهبُ سيبويه والأخفش ؛ لأنهما قالا : إنها عاطفة ، ولما مَثّلاَ للعطف بها مَثَّلاه بالواو ، والثالث : أن العطف بها ، وأنت مخير فى الإتيان بالواو ، وهو مذهب ابن كَيْسَانَ .

وذهب يونس إلى أنها حرفُ استدراك ، وليست بعاطفة ، والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عَطْفَ مفردٍ على مفردٍ .

ووافق الناظم هنا الأكثرين ، ووافق فى التسهيل يونس ؛ فقال فيه : وليس منها لكن به وِفاقاً ليونس اه .

(فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لاحِقاً أَوْ سَابِقاً فى الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوافِقاً)

فالأول نحو : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ » والثانى نحو : « كَذٰلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ » والثالث نحو : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » وهذا معنى قولهم : الواو لمطلق الجمع .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتِّبُ ، وحُكى عن قُطْرُبٍ وثعلب والرَّبَعِىِّ ،

و بذلك يُعلم أن ما ذكره السيرافى والسهيلى من إجماع النحاة بَصْرِيِّهِمْ وَكُوفِيِّهِمْ على أن الواو لا ترتِّبُ غيرُ صحيح .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : وَتنفرد الواو بكون مُتْبَعها فى الحكم محتملا للمعية برُجْحان ، وَللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة .

(وَاخْصُصْ بها) أى بالواو (عَطْفَ الَّذِى لا يُغْنِى * مَتْبُوعُهُ) أى لا يكتفى الكلامُ به (كَاصْطَفَّ هذَا وَابْنِى) وَ « تخاصمَ زيدٌ وعمرٌو » ، وَ « جَلَسْتُ بيْنَ زيد وَعمرٍو » ، وَلا يجوز فيها غير الواو . وَأما قوله :

٨١٣ – [قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسِقْطِ اللِّوَى] بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

فالتقدير بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمل ؛ فهو بمثابة : « اختصم الزيدون فالعمرون » .

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ) أى بلا مُهلة ، وهو المعبر عنه بالتعقيب ، نحو : « أَمَاتَه فَأَقْبَرَهُ » وكثيراً ما تقتضى أيضاً التسبُّبَ إن كان المعطوفُ جملةً ، نحو : « فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ » .

وَأما نحو : « أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا » وَنحو : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ؛ فالمعنى : أردنا إهلاكها ، وأراد الوضوء .

وَأما نحو : « فَجَعَلَهُ غُثَاءً » أى جافًّا هشيماً « أَحْوَى » أى أسودَ ؛ فالتقدير : فمضت مدة فجعله غثاء ، أو أن الفاء نابت عن ثم ، كما جاء عكسه ، وسيأتى .

(وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) أى بمُهْلَةٍ وتَرَاخٍ ، نحو: « فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ » وَقد توضع موضعَ الفاء كقوله :

٨١٤ – كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فى الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

وأما نحو : « هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا » ، « ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا » . وقوله :

٨١٥ — إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فقيل : ثم فيه لترتيب الإخبار ، لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صَنَعْتَ اليوم ، ثم ما صنعت أمسِ أعْجَبُ ، أى : ثم أخبرك أن الذى صنعته أمْس أعْجَبُ ، وقيل : إن ثم بمعنى الواو ، وقيل غير ذلك ، وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السُّؤدد من قِبَلِ الأب ، والأب من قِبَلِ الاُبن .

﴿ تنبيه ﴾ : زعم الأخفش والكوفيون أن « ثم » تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتّة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : « حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ، وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ، وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ ٱللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ، ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا » . جعلوا : « تَابَ عَلَيْهِمْ » هو الجواب ، وثم زائدة ، وقول زُهير :

٨١٦ — أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوًى
فَثُمَّ إِذَا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيَا

وخُرِّجَتِ الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء .

***

(وَٱخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ) صالحاً لجعله (صِلَهْ) لِخُلُوِّهِ من العائد (عَلَى الَّذِى ٱسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ) نحو : « اللذان يقومان فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أخواك » وعكسه ، نحو «الَّذِى يَقُومُ أَخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ» ؛ فكان الأولى أن يقول كما فى التسهيل : وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين ، من صلة أو صفة أو خبر؛ ليشمل مسألتى الصلة المذكورتين ، والصفة نحو : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ تَضْحَكُ فَيَبْكِى

زَيْدٌ » « وَبِامْرَأَةٍ يَضْحَكُ زَيْدٌ فَتَبْكِي » ، والخبر نحو : « زَيْدٌ يَقُومُ فَتَقْعُدُ هِنْدٌ » « وَزَيْدٌ تَقْعُدُ هِنْدٌ فَيَقُومُ » ، ومن هذا قوله :

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ

ويشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره ، نحو : جاء زيد يضحك فتبكي هند ، وجاء زيد تبكي هند فيضحك ؛ فهذه ثمانُ مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها ، وذلك لما فيها من معنى السببية .

(بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ، وَلاَ يَكُونُ إِلاَّ غَايَةَ الَّذِي تَلاَ)

أي : العطف بحتى شرطان :

الأول : أن يكون المعطوفُ بعضاً من المعطوف عليه ، أو كبعضه ، كما قاله في التسهيل ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا ، وأَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثُهَا ، ولا يجوز « حتى وَلَدُها » وأما قوله .

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فعلى تأويل أَلْقَى ما يُثْقِله حتى نعلَهُ .

والثاني : أن يكون غايةً في زيادةٍ أو نقصٍ ، نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةُ ، وقد اجتمعا في قوله :

٨١٧ - قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا

﴿تنبيهات﴾ : الأول : بقي شرطان آخَرانِ ؛ أحدُهما : أن يكون المعطوف ظاهراً ، لا مضمراً ، كما هو شرطٌ في مجرورها إذا كانت جارة ؛ فلايجوز « قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » . ذكره ابنُ هشامٍ الخضراوي ، قال في المغني : ولم أقف عليه لغيره .

ثانيهما : أن يكون مفرداً ، لا جملة ، وهذا يؤخذ من كلامه ؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون جُزْءاً مما قبلها أو كجزء منه ، كما تقدم ، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابنُ السِّيدِ في قول امرئ القيس :

٨١٨ — سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُمْ
وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع « تكلُّ » : إن جملةَ « تكلُّ مطيُّهم » معطوفةٌ بحتى على « سَرَيْتُ بهم » .

الثانى : حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو ، خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشرى ، قال الشاعر :

٨١٩ — رِجَالِى حَتَّى الْأَقْدَمُونَ تَمَالَأُوا
عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ المَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث : إذا عُطِفَ بحتى على مجرور ، قال ابن عصفور : الأحسن إعادة الجار ؛ ليقع الفَرْقُ بين العاطفة والجارة ، وقال ابن الخباز : تلزم إعادته للفرق ، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونُها للعطف ، نحو : اعْتَكَفْتُ فى الشَّهْرِ حتى فى آخِرِهِ ، فإن تعين العطفُ لم تلزم الإعادة ، نحو : عَجِبْتُ مِنَ القَوْمِ حتى بَنِيهِمْ ، وقوله :

٨٢٠ — جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الْخَلْقِ حَتَّى
بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع : حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن ، إلا فى باب « ضَرَبْتُ القَوْمَ حتى زَيْداً ضَرَبْتُهُ » فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة و « ضربته » توكيد ، أو ابتدائية وضربته تفسير . وقد روى بهما قوله :

* حَتَّى نَعْلَه أَلْقَاهَا *

وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية و « نعله » مبتدأ و « ألقاها » خبره ، اهـ .

(وَأَمْ بِهَا اُعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ) وهى الهمزة الداخلة على جملة فى محل المصدر

وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، وهو الأكثر نحو : « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » الآيةَ ، واسميتين كقوله :

٨٢١ — وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً
أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ ؟

ومختلفتين نحو: «سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ» الآية . و إذا عادلَتْ بين جملتين فى التسوية فقيل : لا يجوز أن يُذكر بعدها إلا الفعلية ، ولا يجوز « سواءٌ علىَّ أزَيْدٌ قائمٌ أمْ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » فهذا لا يقوله العرب ، وأجازَه الأخفشُ قياساً على الفعلية ، وقد عادلَتْ بين مفرد وجملة فى قوله :

٨٢٢ — سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً
بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

(أو) بعد (هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ أىٍّ مُغْنِيَهْ) وهى الهمزة التى يُطلَب بها و بأم التعيين، وتقع بين مفردين غالباً ، و يتوسط بينهما ما لا يُسأل عنه ، نحو : « أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا ؟) أو يتأخر عنهما ، نحو : « وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ » و بين فعليتين ، كقوله :

٨٢٣ — [وَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي]
فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ ؟

إذ الأرجح أن «هى» فاعلٌ بفعل محذوف ، واسميتين ، كقوله :

٨٢٤ — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي ، وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ ، أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ ؟

الأصل : أشعيثٌ ، فحذفت الهمزةُ والتنوين منهما

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تسمى « أم » فى هذين الحالين مُتصلة ؛ لأن ما قبلها

وما بعدها لا يُسْتَغنَى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً مُعادلة ؛ لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول ، والاستفهام فى النوع الثانى .

ويفترق النوعان من أربعة أوجه ؛ أولها وثانيها : أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب ؛ لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته . والثالث والرابع : أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تَقعُ إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين .

الثانى : قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعةً بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالى ، وما أدرى ، وليت شعرى ، ونحوهن .

(ورُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ * كانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ) كقراءة ابن مُحَيْصِنٍ « سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ » وكما مرّ من قوله :

* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ *

وهو فى الشعر كثير ، ومال فى شرح الكافية إلى كونه مطرداً .

(وَبِانْقِطَاعٍ وبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ) أى : تأتى أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) وهو : أن تكون مسبوقة بإِحْدَى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (خَلَتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب ، وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً : إما حقيقيًّا ، نحو : « إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ » أى : بل أهى شاء ؟ وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد ، أو إنكاريًّا ، نحو : «أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ»أى: بل أَلَهُ البنات ، وقد لا تقتضيه ألبتة ، نحو : « أَمْ هَلْ تَسْتَوِى الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ؟ » أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو : « لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ » ، وقوله :

٨٢٥ — فَلَيْتَ سُلَيْمَى فى الْمَنَامِ ضَجِيعَتِى هُنَالِكَ أَمْ فى جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمِ

وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

﴿ تنبيه ﴾ حَصْرُ « أم » فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور ، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة . وقال فى قوله تعالى : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ » : إن التقدير : « أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَنَا خَيْرٌ » والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جُؤَيَّة :

٨٢٦ — يَا لَيْتَ شِعْرِى وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

(خَيِّرْ) و (أَبِحْ) و (قَسِّمْ بِأَوْ وأَبْهِمِ * وَاشْكُكْ) ؛ فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً ، وما سواهما فبعد الخبر ؛ فالتخييرُ نحو : تزوَّجْ زينبَ أو أختَها ؛ والإباحة نحو : جالِسِ العلماء أو الزُّهَّادَ ، والفرق بينهما امتناعُ الجمع فى التخيير ، وجوازه فى الإباحة ؛ والتقسيمُ نحو : الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ ؛ والإبهام نحو : « أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً » وجعل منه نحو : « وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ » والشك نحو : « لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ » (وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِى) أى : نسب إلى العرب فى قول الكوفيين وأبى علىّ وابن بَرْهان وابن جنى مطلقاً ، تمسكا بقوله :

٨٢٧ — كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِى

وقراءة أبى السَّمال « أَوْ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً » بسكون الواو ، ونسبه ابن عصفور لسيبويه ، لكن بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو : ما قامَ زيدٌ أو ما قام عمرٌو ، ولا يقمْ زيدٌ أو لا يقم عمرٌو ، ويؤيده أنه قال فى : « وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً » : ولو قلت « أو لا تطع كفوراً » انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى الأول ، ونهياً عن الثانى فقط .

(وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ) أو (الْوَاوَ) أى : جاءت بمعناها (إِذَا * لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا) أى : إذا أمن اللبس ، كقوله :

٨٢٨ — قَوْمٌ إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أوْ سَافِعِ

وقوله :

٨٢٩ — فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أوْ قَدِيرٍ مُعجَّلِ

وقول الراجز :

٨٣٠ — إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

وقوله :

٨٣١ — وَقَالُوا لَنا ثِنْتَانِ لابُدَّ مِنْهُمَا صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أوْ سَلاسِلُ

وجعل منه « وَأَرْسَلْنَاهُ إلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ » أى : ويزيدون ، هذا مذهب الأخفش والجرمى وجماعةٍ من الكوفيين .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أفْهَمَ قولُه « وربما » أن ذلك قليل مطلقاً ، وذكر فى التسهيل أن أو تعاقبُ الواوَ فى الإباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحبة والمؤكد قليلا ؛ فالإباحة كما تقدم ، والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « فإنَّما عَلَيْكَ نَبِيٌّ أوْ صِدِّيقٌ أوْ شَهِيدٌ » والمؤكد نحو : « وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أوْ إثْمًا » .

الثانى : التحقيقُ أنَّ أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تَخْرُجُ إلى معنى بل والواو ، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها .

الثالث : زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع :

أحدها : فى التقسيم ، كقولك : الكلمة اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وقوله :

[ونَنْصُرُ مَوْلاَنَا ونَعْلَمُ أنَّهُ] كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجارِمُ

وممَّن ذكر ذٰلِكَ النَّاظِم فى التحفة وشرح الكافية . قال فى المغنى : والصَّوَاب أنَّها فى ذلك على معناها الأصلى ؛ إذ الأنواع مجتَمِعَةٌ فى الدخول تحتَ الجنس .

ثانيها : الإباحة ، قاله الزمخشرى ، وزَعم أنَّهُ يقال « جَالِسِ الْحَسَنَ وَابْنَ سِيرِينَ » أى أحدهما ، وأنه لهذا قيل « تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ » بعد ذكر ثلاثة وسبعة ؛ لئلاَّ يتوهم

إرادةُ الاباحة ، قال فى المغنى أيضاً : والمعروف مِنْ كلام النحويين أن هٰذَا أمر بمجَالَسَة كل منهما ، وجعلوا ذلِكَ فَرْقاً بين العطف بالواو والعطف بأو .

ثالثها : التخيير ، قالهُ بعضهُم فى قوله :

٨٣٢ — وَقَالُوا : نأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالْبُكَى
فَقُلْتُ : الْبُكَى أَشْفَى إذًا لِغَلِيلِى

أى : أو البكى ؛ إذ لا يجمع بين الصبر والبكى ، ويحتمل أن يكون الأصل « من الصبر والبكى » أى أحدهما ، ثم حذف من ، كما فى قوله تعالى « وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ » ويؤيدهُ أن أبا على الفارسى رواه بمن ، اهـ .

* * *

(وَمِثْلُ أَوْ فى الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ * فى نَحْوِ) تزوج (إمَّا ذِى وَإِمَّا النَّائِيَهْ) وَ« جاءنى إمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ظاهرُ كلامِهِ أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو ، وليس كذلك ؛ فإنها لا تأتى بمعنى الواو ، ولا بمعنى بل ، والعُذْرُ له أن ورود « أو » لهذين المعنيين قليل ومختلَفٌ فيه ؛ فالإحالة إنما هى على المعانى المتَّفق عليها ، ولم يذكر الإباحة فى التسهيل ، لكنها بمقتضى القياس جائزة .

الثانى : ظاهره أيضاً أنها مثل « أو » فى العطف والمعنى ، وهو ما ذَهَبَ إليه أكْثَرُ النحويين ، وقال أبو على وابنا كَيْسَان وبَرهان : هى مثلُهاَ فى المعنى فقط ، ووافقهم الناظمُ ، وهو الصحيح ، ويؤيده قولُهم : إنها مُجَامعة للواو لزوماً ، والعاطِفُ لا يدخل عَلَى العاطف ، وأما قوله :

٨٣٣ — يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمَا إِلَى نَارِ

فشاذ . وكذلك فتحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء ، وفتح همزتها لغة تميم ، وبها روى البيت المذكور .

وقد يقال : إن قوله « فى القصد » إشارة إلى ذلك : أى أنها مثلُهاَ فى القَصد : أى المعنى ، لا مطلقا ، سيما أنه لم يَعُدَّهَا فى الحروف أولَ الباب .

وقد نقل ابنُ عصفور اتفَاقَ النحويين عَلَى أنها ليست عاطفة ، وإنمـا أوردوها فى حروف العطف لمصاحبتها لها .

الثالث : مقتضى كلامه أنه لا بد من تـكرارها ، وذلك غالب ، لا لازم ؛ فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغنى عنها ، نحو « إمَّا أنْ تتَـكَلَّمَ بِخَيْرٍ وَإلاَّ فَاسْـكُتْ » وقراءة أُبَىّ « وَ إنَّا أوْ إيَّاكُمْ لَإمَّا عَلَى هُدًى أوْ فى ضَلاَلٍ مُبِينٍ » وقوله :

٨٣٤ — فإمَّا أنْ تَـكُونَ أخِى بصِدْقٍ فأعْرِفَ مِنْكَ غَثِّى مِنْ سَمِينِى
وَإلاَّ فَاطَّرِحْـــنِى وَاتَّخِذْنِى عَدُوًّا أتَّقِيـــكَ وتَتَّقِينِى

وقد يستغنى عن الأولى بالثانية كقوله :

٨٣٥ — تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإمَّا بأمْوَاتٍ ألَمَّ خَيَالُهَا

أى إما بدار ، والفراء يقيس هذا ؛ فيجيز « زيد يقوم وإما يقعد » كما يَجُوز « أو يقعد » .

الرابع : ليس من أقسام إمَّا التى فى قوله « فَإمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أحَداً » بل هذه « إن » الشرطية و « ما » الزائدة .

(وَأوْلِ لَـكِنْ نَفْياً أوْ نَهْياً) نحو « ما قام زيدٌ لـكن عمرٌو ، ولا تَضْرِبْ زيدا لـكن عمرا »

﴿ تنبيه ﴾ : يشترط لـكونها عاطفةً — مع ذلك — أن يكون معطوفُهَا مفرداً ، وأن لا تقترن بالواو كما مثل ، وقد سبق ما فى هذا الثانى .

وهى حرف ابتداء إن سُبقت بإيجاب ، نحو « قام زيد لـكن عمرو لم يقم » ، ولا يجوز « لـكن عمرو(١) » خلافا للـكوفيين ، أو تلتها جملةٌ كقوله :

(١) إنمـا يمتنع هذا المثال إذا جعل « عمرو » معطوفا بلـكن ، فأما إذا جعل مبتدأ خبره محذوف فإنه يجوز .

٨٣٦ — إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لاَ تُخْشَى بَوَادِرُهُ لٰكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واوا ، نحو « وَلٰكِنْ رَسُولَ اللهِ » أى ولكن كان رسول الله ، وليس المنصوب معطوفا بالواو ؛ لأن متعاطفى الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب

(وَلاَ نِدَاءً أو أمْرًا أوِ اثْبَاتًا تَلاَ) « لا » مبتدأ خبره « تلا » ، ونداء وما بعده : مفعول بتلا ، وفى « تلا » ضمير هو فاعله يرجع إلى « لا » ، والتقدير : لا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا .

أى للعطف بلا شرطان ؛ أحدهما : إفراد معطوفها ، والثانى أن تُسْبَقَ بأمر أو إثبات اتفاقا ، نحو « اضْرِبْ زيداً لا عمراً ، وجاءنى زيد لا عمرو » ، أو بنداء خلافا لابن سَعْدَان نحو « يا ابن أخى لا ابنَ عمى » ، قال السُّهَيْلِيُّ : وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر ؛ فلا يجوز « جاءنى زيد لا رجل » وعكسه ، ويجوز « جاءنى رجل لا امرأة » . وقال الزجاجى : وأن لا يكون المعطوف عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ ؛ فلا يجوز « جاءنى زيد لا عمرو » ، ويرده قوله :

٨٣٧ — كأنَّ دِثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عُقَابُ تَنُوفَى لاَ عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فى معنى الأمر الدعاء والتحضيضُ .

الثانى : أجاز الفراء العطفَ بها على اسم « لعلّ » كما يعطف بها على اسم « إنَّ » نحو « لعل زيداً لا عمرا قائم » .

الثالث : فائدة العطف بها قَصْرُ الحكم على ما قبلها ، إما قَصْرَ إفرادٍ كقولك : زيدٌ كاتب لا شاعر ، ردا على مَنْ يعتقد أنه كاتب وشاعر ، وإما قَصْرَ قَلْبٍ كقولك : زيد عالم لا جاهل ، ردا على من يعتقد أنه جاهل .

الرابع : أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا ، نحو « أعْطَيْتُكَ لا لتظلم » أى لتعدل لا لتظلم .

(وَبَلْ كَلَكِنْ) فى تقرير حكم ما قبلها وجَعْل ضِدِّهِ لما بعدها (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا) أى مصحوبىْ لكن ، وهما النَّفْىُ والنهى (كَلَمْ أَكُنْ فِى مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا) المربع : منزل الربيع ، والتيهاء : الأرض التى لا يهتدى بها ، ونحو « لا تَضْرِبْ زيدا بل عمرا » (وانْقُلْ بهـا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فى الخَبَرِ المُثْبَتِ وَالأَمْرِ الجَلِى) كقام زيد بل عمرو ، ولْيَقُمْ زيد بل عمرو ، وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى ؛ فتكون ناقلة لمعناهما إلى ما بعدها ، وعلى ذلك فيصح « ما زيد قائما بل قاعدا ، وبل قاعد » ويختلف المعنى . قال الناظم : وما جَوَّزَاه مخالف لاستعمال العرب ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ، ومَنْعُهم ذلك مع سَعَة روايتهم دليلٌ على قلته ، ولا بد لكونها عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت ، فإن تلاها جملة كانَتْ حرفَ ابتداء لا عاطفة ، على الصحيح ، وتفيد حينئذ إضرابا عما قبلها : إما على جهة الإبطال نحو « وَقَالُوا اتَّخَذَ الرحمنُ ولداً ، سبحانه ! بل عباد مُكْرَمُونَ » أى بل هم عباد ، ونحو « أم يَقُولُونَ به جِنَّة ، بل جاءهم بالحق » وإما على جهة الانتقال من غَرَضٍ إلى آخر ، نحو « قد أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وذَكَرَ اسْمَ ربه فَصَلَّى ، بل تُؤْثِرُونَ الحياةَ الدنيا » « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يُظْلَمُونَ ، بل قلوبهم فى غَمْرَةٍ من هذا » وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن إلا على هذا الوجه ، والصوابُ ما تقدم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لا يُعْطَفُ ببل بعد الاستفهام ؛ فلا يقال : أَضَرَبْتَ زيدا بل عمرا ، ولا نحوه .

الثانى : تزاد قبلها « لا » لتوكيد الإضراب عن جَعْل الحكم للأول بعد الإيجاب ، كقوله :

٨٣٨ ـ وَجْهُكَ البَدْرُ، لا بَلِ الشَّمْسُ، لَوْلَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومنع ابن دُرُسْتَوَيْهِ زيادتها بعد النفى ، وليس بشىء ، كقوله :

٨٣٩ – وَمَا هَجَرْتُكِ ، لا بل زَادَنِي شَغَفاً
هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاخٍ لاَ إلى أَجَلِ

* * *

(وَإنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضمير المنفصل) نحو : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم » (أَوْ فَاصِلٍ مَّا) إما بين العاطف والمعطوف عليه ، وإما بين العاطف والمعطوف ، كالمفعول به فى نحو « يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَح » و « لا » فى نحو « ما أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنا » ، وقد اجتمع الفَصْلاَنِ فى « مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلاَ آبَاؤُكم » (وَبِلاَ فَصْلٍ يَرِدْ * فى النظم فاشياً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) من ذلك قولُه :

٨٤٠ – وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالاَ

وقوله :

٨٤١ – قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى
كَنِعَاجِ الْفَلاَ تَعَسَّفْنَ رَمْلاَ

وهو على ضعفه جائز فى السعة ، نص عليه الناظم ؛ لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ » برفع « العدم » عطفاً على الضمير المستتر فى « سواء » لأنه مؤول بمشتق : أى مُسْتَوٍ هو والعدمُ ، وليس بينهما فصل .

* * *

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لاَزِماً قَدْ جُعِلاَ)

فى غير الضرورة ، وعليه جمهورُ البصريين ، نحو « فقال لها وللأرضِ » « وعليها وعلى الفُلْكِ » « قالوا نعبد إلٰهَكَ وإلٰهَ آبائِكَ » قال الناظم : (وَلَيْس) عَوْدُ الخافض (عندى لازما) وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين (إذْ قَدْ أَتَى * فى النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتاً) ؛ فمن النظم قوله :

٨٤٢ – [فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا]
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وقوله :

٨٤٣ - [تُعَلَّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا]
وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

وهو كثير فى الشعر ، ومن النثر قراءةُ ابنِ عباس والحسن وغيرهما « تَسَاءلُونَ به والأرحَامِ » وحكاية قطرب « ما فيها غيرُهُ وفَرَسِهِ » قيل : ومنه « وَصَدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ بهِ والمسجدِ الحَرَامِ » ؛ إذ ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ، ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاتُه .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : فى المسألة مذهب ثالث ، وهو أنه إذا أُكِّدَ الضميرُ جاز نحو « مَرَرْتُ بِكَ أنت وزيدٍ » ، وهو مذهب الجرمى والزيادى ، وحاصل كلام الفراء ؛ فإنه أجاز « مررت به نفسِهِ وزيدٍ ، ومررت بهم كلِّهم وزيدٍ » .

الثانى : أفهم كلامه جوازَ العطف على الضمير المنفصل مطلقاً ، وعلى المتصل المنصوب بلا شرط ، نحو « أنَا وزَيْدٌ قائمان ، وإيَّاكَ والأسَدَ » ونحو « جمعناكم والأوَّلين » .

* * *

(وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ * وَالْوَاوُ ؛ إذْ لا لَبْسَ) هو قيد فيهما : أى تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ، مثاله فى الفاء « أنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الحجَرَ فانفجَرَت » أى فضَرَبَ فانفجرت ، وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلناه ومثالُه فى الواو قولُه :

٨٤٤ – فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً
أبُو حُجُرٍ إلاَّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

أى بين الخير و بينى ، وقولهم « راكبُ الناقةِ طليحانِ » أى والناقةُ ، ومنه « سَرَابيلَ تَقِيكمُ الحرَّ » أى والبرد .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول « أم » تشاركهما فى ذلك كما ذكره فى التسهيل ، ومنه قوله:

٨٤٥ — [دَعَانِى إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّى لِأَمْرِهِ
سَمِيعٌ] فَمَا أَدْرِى أَرُشْدٌ طِلَابُهَا

أى أم غىٌّ . و إنما لم يذكرها هنا لقلته فيها .

الثانى : قد يحذف العاطف وحده ، ومنه قوله :

٨٤٦ — كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا
يَغْرِسُ الْوُدَّ فِى فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت . وفى الحديث « تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تَمْره » وحكى أبو عثمان عن أبى زيد أنه سمع « أكلتُ خبزا لحما تمراً » أراد خبزاً ولحماً وتمرا ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو وأو .

(وَهْىَ) أى الواو (انْفَرَدَتْ) من بين حروف العطف (بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَال) أى محذوف (قَدْ بَقِى * مَعْمُولُه) مرفوعا كان نحو « اسكن أنت وزوجُكَ الجنة » أى وليسكن زوجك ، أو منصوبا نحو « الذين تبوَّءُوا الدارَ والإيمانَ » أى وَأَلِفُوا الإيمان ، أو مجرورا نحو « ما كُلُّ بيضاء شَحْمَةً، ولا سوداء تَمْرَةً » أى ولا كل سوداء ؛ و إنما لم يجعل العطفُ فيهن على الموجود (دَفْعاً لِوَهْمٍ اتُّقِى) أى حُذِر ، وهو أنه يلزم فى الأول رفعُ فعلِ الأمر للاسم الظاهر ، وفى الثانى كون الإيمان مُتَبَوَّأً ، و إنما يتبوأ المنزل ، وفى الثالث العطفُ على معمولَىْ عاملين ، ولا يجوز فى الثانى أن يكون الإيمان مفعولا معه ؛ لعدم الفائدة فى تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

* * *

(وحَذْفَ مَتْبُوع) أى معطوف عليه (بَدَا) أى ظهر (هُنَا) أى فى هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء ؛ لأن الكلام فيهما (اسْتَبِحْ) كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلاً وَسَهْلاً » جوابا لمن قال له : مرحبا بك ، والتقدير : ومرحبا بك وأهلا ، ونحو « أفنضرب عنكم الذكر صفحا » أى أنهملكم فنضرب ، ونحو « أفلم يَرَوْا إلى ما بَيْنَ أيديهم » أى أعَمُوا فلم يروا ، وأما حذفه مع أوفى قوله :

٨٤٧— فَهَلْ لَكَ أَوْمِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا [يُوَشِّمُ أَوْلاَدَ الْعِشَارِ وَيَفْصِلُ]

أى : فهل لك مِنْ أخٍ أو من والدٍ ، فنادر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : ويُغْنِى عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيرا وبالفاء قليلا .

الثانى : قال فيه أيضا : وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة ، وقال فى الكافية :

وَمُتْبَعٍ بِالْوَاوِ قَدْ يُقَدَّمُ مُوَسَّطاً إنْ يُلْتَزَمْ مَا يَلْزَمُ

وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة ، قال فى شرحها : قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يُخْرِجْهُ التقديمُ إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ، ولذا قلت « مُوَسَّطا إن يلتزم ما يلزم » فلا يجوز « وعمرو زيد قائمان » لتصدر المعطوف وفوات توسُّطِهِ ، ولا « ما أحْسَنَ وعَمْراً زَيْدًا » ولا « ما وعمرا أحسن زيدا » لعدم تصرف العامل ، ومثالُ التقديم الجائز قولُ ذى الرمة :

٨٤٨— كَأَنَّا عَلَى أَوْلادِ أَحْقَبَ لاَحَهَا وَرَمْىُ السَّفَا أَنْفَاسَهَا بِسِهَامِ
جَنُوبٌ ذَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِى وَأَنْزَلَتْ بِهَا يَوْمَ رُبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحها جَنُوبٌ ورَمْىُ السَّفَا ، ومنه قول الآخر :

٨٤٩ — وَأَنْتَ غَرِيمٌ لاَ أَظُنُّ قَضَاءَهُ وَلاَ الْعَنَزِىُّ الْقَارِظُ الدَّهْرَ جَائِيَا

أراد لا أظنَ قضاءه جائيا هو ولا العنزى .

* * *

(وعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّْ) بشرط اتحاد زمانيهما ، سواء اتحد نوعهما نحو « لنحيي به بلدةً مَيْتاً ونسقيه »، « وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجُورَكم ولا يسألكم أموالكم » أم اختلفا ، نحو قوله تعالى : « يَقْدُمُ قَوْمَهُ يوم القيامة فأوْرَدَهُمُ النَّارَ » « تبارك الذى إن شاء جَعَلَ لك خيْراً من ذلك جنَّاتٍ تجرى » الآية .

(واعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاَ) ، نحو « صافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ » ، « فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ » لاتحاد جنس المتعاطفين فى التأويل ؛ إذ المعطوف فى المثال الأول فى تأويل المعطوف عليه ، وفى الثانى بالعكس (وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاَ) كقوله :

٨٥٠ – [يارُبَّ بَيْضَاء من الْعَوَاهِجِ] أمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

وقوله :

٨٥١ – [بَاتَ يُغَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ] يَقْصِدُ فِى أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

وجعل منه الناظم « يُخْرِجُ الحيَّ من الميتِ ومخرج الميت من الحى » وقدر الزمخشرى عطف مخرج على «فالق» ، وجعل ابن الناظم تبعا لأصله المعطوفَ فى البيتين فى تأويل المعطوف عليه ، والذى يظهر عكسه ؛ لأن المعطوف عليه وقع نعتا ، والأصل فيه أن يكون اسما .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : يشترط لصحة العطف صلاحيةُ المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل ؛ فالأول نحو قام زيد وعمرو ، والثانى نحو قام زيد وأنا ، فإنه لا يصلح قام أنا ، ولكن يصلح قمت، والتاء بمعنى أنا ، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجُعِل من عطف الجمل ، وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذى الهمزة أو النون أو تاء المخاطب ، أو بفعل الأمر ، نحو « أقوم أنا وزيد ، ونقوم نحن وزيد ، وتقوم أنت وزيد » « واسكن أنت

وزوجُكَ الجنة » أى : وليسكن زوجك ، وكذلك باقيها ، وكذلك المضارع المفتتحُ بتاء التأنيث ، نحو « لا تُضَار والدةٌ بوَلَدِهَا ولا مَوْلُودٌ له بولده » قال ذلك الناظم ، قال الشيخ أبو حيان : وما ذهب إليه مخالف لما تَضَافرت عليه نصوصُ النحويين والمعربين من أن (زوجُكَ) معطوف على الضمير المستكن فى (أُسكن) المؤكد بأنت .

الثانية : لا يشترط فى صحة العطف صحةُ وقوعِ المعطوف موقع المعطوف عليه ؛ لصحة قام زيدٌ وأنا ، وامتناع قام أنا وزيد .

الثالثة : لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف ؛ لصحة اختصم زيد وعمرو ، وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو .

الرابعة : فى عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف ، منعه البيانيون والناظم فى شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل ، وابن عصفور فى شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين ، وأجازه الصَّفَّارُ تلميذُ ابن عصفورٍ وجماعةٌ ، مستدلين بنحو « وبشر الذين آمنوا » فى سورة البقرة « وبشر المؤمنين » فى سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءنى زيد ومَنْ عَمرٌو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوفٍ ، ويؤيده قوله :

٨٥٢ — وَإِنَّ شِفَائِى عَـبْرَةٌ مُهرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ ؟

وقوله :

٨٥٣ — تُنَاغِى غَزَالاً عِنْدَ دَارِ ٱبْنِ عَامِرٍ وَكَحِّلْ أَمَاقِيكَ ٱلْحِسَانَ بِإِثْمِدِ

الخامسة : فى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال ؛ أحدها الجواز مطلقا ، وهو المفهوم من قول النحويين فى نحو « قام زيد وعمرو أكرمته » : إن نصب عمرو أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما ، والثانى المنعُ مطلقا ، والثالث لأبى على يجوز فى الواو فقط .

السادسة : فى العطف على مَعْمُولى عاملين، أجمعوا على جواز العطف عَلَى معمولى عامل واحد ، نحو إنَّ زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل واحد ، نحو أعلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً ، وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعَلَى مَنْع العطف عَلَى معمول أكثر من عاملين ، نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامُه بكرٍ ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جارا فقال الناظم : هو ممتنع إجماعاً ، نحو كان آكلا طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَكَ بكرٌ ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسى الجوازَ مطلقاً عن جماعة ، قيل : منهم الأخفش ، و إن كان أحدهما جارا ، فإن كان مؤخراً نحو زيد فى الدار والحجرةِ عمرو ، أو وعمرٌو الحجرةِ ، فنقَلَ المهدوى أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند مَنْ ذكرنا ، و إن كان الجار مقدما نحو فى الدار زيد والحجرةِ عمرو ، أو وعمرٌو الحجرة؛ فالمشهور عن سيبويه المنع ، و به قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش الإجازة، و به قال الكسائى والفرّاء والزجاج ، وفَصَّل قوم منهم الأعلم فقالوا : إن ولى المخفوض العاطف جاز ، و إلا امتنع . والله أعلم .

البـــدل

(التابعُ المَقْصُودُ بالُحكْمِ بلا وَاسِطَـــةٍ هو المسمى) فى اصطلاح البصريين (بَدَلا) ، وأما الكوفيون فقال الأخفش : يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان : يسمونه بالتكرير .

فالتابع : جنس ، والمقصود بالحكم : يخرج النعتَ ، والتوكيدَ ، وعطفَ البيانِ ، وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات ، و بلا واسطة : يخرج المعطوف بهما بعده .

(مُطَابِقاً أوْ بَعْضًا أوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)

أى يجىء البدل عَلَى أربعة أنواع :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما يطابق معناه ، نحو «اهْدِنا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الذين» وسماه الناظم البدل المطابق ؛ لوقوعه فى اسم الله تعالى ، نحو «إلى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الحميدِ اللهِ» فى قراءة الجر ، و إنما يطلق «كل» عَلَى ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا .

والثانى : بدل بعض من كل ، وهو بدل الجزء من كله ، قليلا كان ذلك الجزء أو مُسَاويا أو أكثر ، نحو « أكَلْتُ الرغيفَ ثلثَه أو نصفَه أو ثلثَيْهِ » ، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى « ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم » أو مقدر نحو « ولله عَلَى الناسِ حِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلاً » أى منهم .

والثالث : بدلُ الاشتمال ، وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كأعجبنى زيدٌ علمُه ، أو حُسْنُه ، أو كَلاَمُه ، وسُرِق زيد ثوبُه ، أو فَرَسُه ، وأمره فى الضمير كأمر بدل البعض ؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة ، ومثله قولُه تعالى « يسألونك عن الشَّهْرِ الحرامِ قِتَالٍ فيهِ » ، ومثالُ المقدر قولُه تعالى « قُتِلَ أَصْحَابُ الأخدودِ النارِ » أى النار فيه ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير .

والرابع : البدل المُبَايِن ، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله :

(وَذَا لِلِاُضْرَابِ اُعْزُ إنْ قَصْداً صَحِبْ
وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ)

أى تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قُصِدَ أولا ؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت فى حَدِّ البدل ؛ فالمبدلُ منه إن لم يكن مقصودا البتة وإنما سَبَقَ اللسانُ إليه فهو بدل الغلط ، أى بدل سببُهُ الغلطُ ؛ لأنه بدل عن اللفظ الذى هو غلط ، لا أنه نفسه غلط ، و إن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فسادُ قصده فبدلُ

نسيانٍ ، أى بدل شىء ذكر نسيانا ، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان ، والنسيان متعلق بالجنَان ، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما ؛ فَسَمَّوُا النوعين بدل غلط ، وإن كان قَصْدُ كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً بدل البَدَاء .

ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله :

(كَزُرْهُ خالداً ، وقَبِّلْه اليَدَا　　واعْرِفْهُ حقَّه ، وخُذْ نَبلاً مُدَى)

فخالدا : بدل كل من كل ، واليد : بدل بعض ، وحقه : بدل اشتمالٍ ، ومُدَى : يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة ، وذلك باختلاف التقادير ؛ فإن النَّبْلَ اسمُ جمعٍ للسهم ، والمدَى : جمع مُدْية وهى السكين ؛ فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدَى فسبق لسانُه إلى النبل فبدل غلط ، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بَانَ له فسادُ تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدَى فبدل نسيان ، وإن كان أراد الأول ثم أضْرَبَ عنه إلى الأمر بأخذ المدَى وجَعَلَ الأول فى حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبَدَاء ، والأحْسَنُ أن يؤتى فيهن ببل

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : زاد بعضُهم بدل كل من بعض، كقوله[1] :

٨٥٤ — كأنى غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا　　لَدَى سَمُرَاتِ الحىِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

ونفاه الجمهور ، وتأولوا البيت[2] .

---

(١) مثله قول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها　　بسجستان طلحة الطلحات

(٢) من وجوه التأويل التى تأولوا بها البيت أن اليوم ليس اسماً للوقت الممتد من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، ولكنه اسم للوقت مطلقا طال أو قصر ، نظير قولهم « إنما ادخرتك لهذا اليوم » يريدون لهذا الوقت ، وعلى هذا يكون إبدال « يوم » من « غداة البين » من نوع بدل الكل من الكل ، فافهم هذا

الثانى : رد السهيلى رحمه الله تعالى بدل البعضِ وبدلَ الاشتمالِ إلى بدل الكل ، فقال : العربُ تتكلم بالعام وتريد الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فإذا قلت : « أكلت الرغيفَ ثلثَه » إنما تريد أكلت بعضَ الرغيف ، ثم بينت ذلك البعضَ ، وبدل المصدر من الاسم إنما هو فى الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم .

الثالث : اختلف فى المشتمِلِ فى بدل الاشتمال ؛ فقيل : هو الأول ، وقيل : الثانى ، وقيل : العامل ، وكلامُه هنا يحتمل الأولين ، وذهب فى التسهيل إلى الأول .

الرابع : ردّ المبرد وغيره بدلَ الغلط ، وقال : لا يوجد فى كلام العرب نظما ولا نثرا ، وزعم قوم منهم ابن السيِّدِ أنه وُجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة :

٨٥٥ — لمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ [وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنيَابِهَا شَنَبُ]

فاللَّعَس : بدل غلط ؛ لأن الحُــوَّةَ السوادُ ، واللَّعَسُ : سواد يَشُوبه حمرة ، وذكر بيتين آخرين ، ولا حجة له فيما ذكره ؛ لإمكان تأويله .

الخامس : قد فهم من كون البدل تابعا أنه يُوافق متبوعه فى الإعراب ، وأما موافقته إياه فى الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا ، وفيه تفصيل؛ أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما ، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو « إلى صِراطِ العزيزِ الحميدِ اللهِ » فى قراءة الجر ، والنكرة من النكرة نحو « إن للمتقينَ مَفَازاً حَدَائقَ وأعنابا » والمعرفة من النكرة نحو « وإنَّكَ لَتَهْدِى إلى صراطٍ مستقيم صراطِ اللهِ » والنكرة من المعرفة نحو « لَنَسْفَعاً بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبة » وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فإن كان بدلَ كلٍ وافقَ متبوعَه فيها مالم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدرا نحو « مَفَازاً حَدَائقَ » أو قصد التفصيل كقوله :

٨٥٦ — وَكُنتُ كَذِى رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ
وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ

و إن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها .

* * *

(وَمِنْ ضَمِيرِ الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا (الظَّاهِرَ لاَ * تُبْدِلْهُ) أى يجوز إبدالُ الظاهر من الظاهر ، ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ، ولا يجوز أن يُبْدَلَ الظاهرُ من ضمير المتكلم أو المخاطب (إلاَّ مَا إحَاطَةً جَلاَ) أى إلا إذا كان البدلُ بدلَ كل فيه معنى الإحاطة نحو « تَكُونُ لَنَا عِيداً لأولنا وآخِرِنَا » وقوله :

٨٥٧ — فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيرُوا الْمَنَائِيَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب ؛ أحدها : المنعُ ، وهو مذهب جمهور البصريين ، والثانى : الجواز ، وهو قول الأخفش والكوفيين ، والثالث : أنه يجوز فى الاستثناء ، نحو ما ضربتكم إلا زيدا ، وهو قول قُطْرُب (أو اقْتَضَى بَعْضًا) أى كان بدلَ بعضٍ ، نحو « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليومَ الآخر » وقوله :

٨٥٨ — أَوْعَدَنِي بالسِّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ

(أو) اقتضى (اشْتِمَالاَ) أى كان بدلَ اشتمالٍ (كَأَنَّكَ ابتِهَاجَكَ اسْتَمَالاَ)

وقوله :

٨٥٩ — بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : ولا يُبْدَل مضمر من مضمر ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا ، اه .

* * *

(وَبَدَلُ) المبدل منه (الْمُضَمَّن) معنى (الْهَمْز) المستفهم به (يَلِي هَمْزاً) مستفهما

به وجوبا (كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أمْ عَلِي) وكم مَالُكَ أعشرون أم ثلاثون ؟ وما صنعت أخيرا أم شرا ؟ وكيف جئتَ أراكباً أم ماشيا ؟

﴿ تنبيه ﴾ : نظيرُ هذه المسألة بدلُ اسم الشرط ، نحو مَنْ يَقُمْ إن زَيْدٌ وإن عَمْرو أقُمْ معه ، وما تَصْنَعْ إن خيراً أو شرا تُجْزَ به ، ومَتَى تُسَافِرْ إن لَيْــلاً أوْ نهاراً أسافِرْ مَعَكَ .

* * *

(ويُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ) بدلَ كلٍّ من كل ، قال فى البسيط : باتفاق ، كقوله :

٨٦٠ — مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَــــا فِى دِيَارِنَا
تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَـــا

وبدلَ اشتمالٍ على الصحيح (كَمَنْ يَصِلْ إلينَا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ) ومنه «ومَنْ يفعل ذلك يَلْقَ أثاما يُضَاعَفْ له العذابُ » وقوله :

٨٦١ — إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طائِعًا

ولا يبدل بدلَ بعضٍ ، وأما بدلُ الغلطِ فقال فى البسيط : جوَّزه سيبويه وجماعة من النحويين ، والقياس يقتضيه .

﴿ تنبيه ﴾ : تبـدل الجملة من الجملة نحو « أَمَدَّكُمْ بما تعلمون أَمَدَّكم بأنعام وبنين » وقوله :

٨٦٢ — أقولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْــــدَنَا
[وَإلاَّ فَـكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا]

وأجاز ابن جنى والزمخشرى والناظم إبدالها من المفرد ، كقوله :

٨٦٣ — إلى اللهِ أَشْـكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَان

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعَذُّرَ التقائهما . وجعل منه الناظم نحو « عرفت زيداً أبُو مَنْ هو » .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه ؛ الأولى : قد يتحد البدلُ والمبدلُ منه لفظاً إذا كان مع الثانى زيادةُ بيانٍ ، كقراءة يعقوب « وتَرَى كلَّ أمة جاثية كلَّ أمةٍ تُدْعى إلى كتابها » بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو .

الثانية : الكثير كونُ البدل معتمَداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلْغَى ، كقوله :

٨٦٤ - إنَّ السُّيُوفَ غُدُوَّها وَرَوَاحَهَا ‏ ‏ ‏ ‏ تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأعْضَبِ

الثالثة : قد يستغنى فى الصِّلَة بالبدل عن لفظ المبدل منه ، نحو «أحْسِنْ إلى الذى صَحِبْتَ زيداً[1] » أى صحبته زيداً.

الرابعة : ما فُصِّلَ به مذكورٌ وكان وافياً به يجوز فيه البدلُ والقطع ، نحو مررت برجالٍ قصيرٍ وطويلٍ ورَبْعَةٍ ، وإن كان غيرَ وافٍ تعين قَطْعه إن لم يُنْوَ معطوف محذوف ، نحو مررت برجالٍ طويلٍ وقصيرٍ ، فإن نُوِيَ معطوفٌ محذوف فمن الأول نحو «اجْتَنِبُوا الموبقاتِ الشركَ باللهِ والسِّحْرَ» بالنصب ، التقدير : وأخواتهما ؛ لثبوتها فى حديث آخر . والله تعالى أعلم .

النِّـــدَاء

فيه ثلاث لغات ، أشهرها كسر النون مع المد ، ثم مع القَصْر ، ثم ضمها مع المد واشتقاقه من نَدَى الصوت وهو بُعْده ، يقال : فلان أنْدَى صَوْتاً[2] من فلان ، إذا كان أبْعَدَ صَوْتًا منه

(١) يجوز فى « زيد » الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والنصب على أنه بدل من الضمير المقدر ، والجر على أنه بدل من « الذى »

(٢) ومنه قول الشاعر:

فقلت ادعى وأدعو ؛ إن أندى ‏ ‏ ‏ ‏ لصوت أن ينادى داعيان

(ولِلمُنَادَى النَّاء) أى البعيد (أوْ) من هو (كالنَّاء) لنوم أو سَهْو أو ارتفاع محل أو انخفاضه ، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأىْ) بالسكون ، وقد تمد همزتها (وَآ ، كذا أيَا ثم هيَا) وأعمُّها يا ؛ فإنها تدخل فى كل نداء ، وتتعين فى الله تعالى (والْهَمْزُ) المقصور (للِدَّانِي) أى القريب ، نحو أزَيْدُ أقْبِلْ (وَ وَا لمن نُدِبْ) وهو المتفجَّعُ عليه أو المتوجَّع منه ، نحو واوَلَدَاه ، وارأسَاه (أو يا) نحو يا ولداه يا رأساه (وغَيْرُ وَا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) أى لا تستعمل يا فى الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله :

٨٦٥ — حُمِّلْتَ أمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ
وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ اللهِ يا عُمَرَا

فإن خيف اللبس تعيَّنت وا

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : من حروف نداء البعيد آىْ بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدَّها فى التسهيل ؛ فجملةُ الحروف حينئذٍ ثمانيةٌ .

الثانى : ذهب المبرد إلى أن أيا وهَيَا للبعيد ، وأيْ والهمز للقريب ، ويا لهما . وذهب ابن بَرْهَان إلى أن أيا وهيا للبعيد ، والهمزة للقريب ، وأىْ للمتوسط ، ويا للجميع . وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا ، وعلى منع العكس .

(وَغَيْر مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَــدْ يُعَرَّى) من حروف النداء لفظاً (فاعْلمَا) ، نحو « يوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هٰذَا » « سَنَفْرُغُ لكم أيُّهَا الثَّقَلَانِ » « أن أدُّوا إلى عِبَادَ اللهِ » ونحو خَيْراً مِنْ زَيْدٍ أقْبِلْ ، ونحو مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أحْسِنْ إلىَّ .

أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها ؛ لأن الأولين يُطْلَبُ فيهما مدُّ الصوتِ والحذف يُنافيه ، ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول عَدَّ فى التسهيل من هذا النوع لَفْظَ الجلالة ، والمتعجَّبَ منه ، ولفظه : ولا يلزم الجرفُ إلا مع الله ، والمضمر ، والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، وعد فى التوضيح المنادى البعيدَ ، وهو ظاهر .

الثانى : أفهم كلامُهُ جوازَ نداء المضمر ، والصحيحُ منعه مطلقا ، وشذ نحو يا إياك قد كُفِيتُكَ ، وقوله :

٨٦٦ — يا أَبْجَرُ ابْنَ أَبْجَرٍ يا أَنْتَا [أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا]

(وذاك) أى التَّعَرِّى من الحروف (فى اسْمِ الجنس والمشار له قَلّ ومن يَمْنَعْهُ) فيهما أصلا ورأسا (فانْصُرْ عَاذِلَهْ) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك ، فقد سُمع فى كل منهما مالا يمكن ردُّ جميعِهِ ؛ فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم : أَطْرِقْ كَرَا ، وافْتَدِ مَخْنُوقُ ، وأَصْبِحْ لَيْلُ ، وفى الحديث « ثَوْبِى حَجَرُ » وفى اسم الإشارة قوله :

٨٦٧ — إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِى لَهَا قَالَ صَاحِبِى :
بِمِثْلِكَ ، هَــــذَا ، لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقوله :

٨٦٨ — إِنَّ الأُولَى وُصِفُوا قَوْمِى لَهُمْ فَبِهِمْ
هَـذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولاَ(١)

وقوله :

٨٦٩ — ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـــرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

---

(١) الأولى : اسم إن ، وخبرها قوله قومى ، ولهم : يتعلق بوصفوا ، وهذا : منادى بحرف نداء محذوف ، وهو محل الاستشهاد ، وبهم يتعلق باعتصم .

وجعل منه قوله تعالى « ثم أنتم هؤلاء تَقْتُلُون أنفُسَكم » وكلاهما عند الكوفيين مَقيس مطرد ، ومذهب البصريين المنعُ فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبى فى قوله :

٨٧٠ — هٰذِى بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيساً
[ثُمَّ انْثَنيتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيساً]

والإنصافُ القياسُ على اسم الجنس ؛ لكثرته نظما ونثرا ، وقَصْرُ اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد إلا فى الشعر ، وقد صَرَّح فى شرح الكافية بموافقة الكوفيين فى اسم الجنس ؛ فقال : وقولُهم فى هذا أصح .

﴿ تنبيه ﴾ : أطلق هنا اسمَ الجنس ، وقيده فى التسهيل بالمبنى للنداء ؛ إذ هو محل الخلاف ، فأما اسمُ الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى «يا رَجُلاً خذ بيدى» فنصَّ فى شرح الكافية على أن الحرف يلزمه .

فالحاصل أن الحرف يلزم فى سبعة مواضع : المندوب ، والمستغاث ، والمتعجَّب منه ، والمنادى البعيد ، والمضمر ، ولفظ الجلالة ، واسم الجنس غير المعين ، وفى اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عَرَفْتَ .

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمنادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا)

أى إذا اجتمع فى المُنَادى هذان الأمران التعريفُ والإفرادُ فإنه يُبْنَى على ما يرفع به لو كان معربا ، سواء كان ذلك التعريفُ سابقا على النداء نحو يا زيد ، أو عارضاً فيه بسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يارجُلُ أقْبِلْ ، تريد رجُلاً معينا ، والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما فى باب لا ؛ فيدخل فى ذلك المركَّبُ المَزْجى والمثنى والمجموع ، نحو يا مَعْدِى كَرِبُ ، ويازَيْدَان ، ويا زَيْدُونَ ، وياهندان ، ويارَجُلاَنِ ، ويامسلمون ، وفى نحو ياموسى وياقاضى ضمةٌ مقدرة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال فى التسهيل : ويجوز نصبُ ما وصف من معرف بقصد وإقبال ، وحكاه فى شرحه عن الفراء ، وأيَّدَهُ بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم فى سجوده « يا عَظيماً يُرْجَى لِكل عظيم » وجعل منه قوله :

٨٧١ – أَدَاراً بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً
[فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفَضُّ أَوْ يَتَرَقْرَقُ]

الثانى : ما أطلقه هنا قَيَّدَهُ فى التسهيل بقوله : غير مجرور باللام ؛ للاحتراز من نحو يا لزيد لعمرو ، ونحو يا لَلْمَاءِ والعُشْبِ ؛ فإن كلا منهما مفرد معرف وهو معرب .

الثالث : إذا ناديت اثْنَىْ عَشَرَ واثنتى عشرة قلت : يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف ، وإنما بنى على الألف لأنه مفرد فى هذا الباب كما عرفت . وقال الكوفيون : يا اثنى عشر ويا اثنتى عشرة ، بالياء ، إجراء لهما مجرى المضاف .

(وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا) كسيبويهِ وحَذَامِ فى لغة الحجاز ، وخمسةَ عشر (وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بناء جُدِّدَا) ويظهر أثر ذلك فى تابعه ؛ فتقول : ياسيبويهِ العالمُ ، برفع العالم ونصبه ، كما تفعل فى تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيدُ الفاضلُ ، والمحكى كالمبنى ، تقول : يا تأبَّطَ شرًّا المقدامُ والمقدامَ.

(والمُفْرَدَ المَنْكُورَ والمُضَافَا وَشِبْهَهُ انْصِبْ عَادِماً خِلاَفَا)

أى يجب نصبُ المنادى حتما فى ثلاثة أحوال ؛ الأول : النكرة غير المقصودة كقول الواعظ : يا غافلاً والموتُ يطلبه ، وقول الأعمى : يا رَجُلاً خذ بيدى ، وقوله :

٨٧٢ – أَيَا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ [نَدَامَاىَ مِنْ نَجْرَانَ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا]

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع .

الثانى : المضاف ، سواء كانت الإضافة مَحْضَة نحو « ربَّنا اغْفِرْ لنا » أو غير مَحْضة نحو يا حَسَنَ الوَجْهِ ، وعن ثعلب إجازة الضم فى غير المحضة.

الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتَّصَلَ به شىء من تمام معناه ، نحو يا حَسَنًا وَجْهُه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، ويا ثلاثة وثلاثين ، فيمن سميته بذلك . ويمتنع فى هذا إدخال يا على ثلاثين ، خلافاً لبعضهم ، وإن نادَيْتَ جماعةً هذه عِدَّتها فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً ، وإن كانت معينة ضممتَ الأول وعرفت الثانى بأل ونصبته أو رفعته ، إلا إن أعَدْتَ معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل . ومنع ابن خروف إعادة يا ، وتخييره فى إلحاق أل مردود .

﴿ تنبيه ﴾ : انتصابُ المنادى لفظاً أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصِبُه الفعلُ المقدر ، فأصل « يا زيدُ » عنده أدْعُو زيداً ؛ فحذف الفعل حذفا لازماً ، لكثرة الاستعمال ، ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسدَّ الفعل ؛ فعلى المذهبين «يا زيد» جملةٌ ، وليس المنادى أحَدَ جزأيها ؛ فعند سيبويه جزآها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرفُ النداء سدَّ مسدَّ أحد جزأى الجلة أى الفعل ، والفاعل مقدر ، والمفعول ههنا على المذهبين واجبُ الذكرِ لفظا أو تقديراً ؛ إذ لا نداء بدون المنادى.

(وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لاَتَهِنْ)

أى إذا كانَ المنادى علماً مفرداً موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم ، نحو : يا زيدُ بْنَ سعيدٍ ، جاز فيه الضم والفتح ، والمختارُ عند البصريين غير المبرد الفتحُ ، ومنه قوله :

٨٧٣ - يَا حَكَمُ بْنَ المُنْذِرِ بْنِ الجَارُودْ
سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودْ

﴿ تنبيه ﴾ : شرط جواز الأمرين كونُ الابن صفةً كما هو الظاهر ؛ فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم ، وكلامه لا يوفى بذلك ، وإن كان مراده .

(وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا   أوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا)

الضم : مبتدأ خبره قد حتما ، و إن لم يل : شرط جوابه محذوف ، والتقدير: فالضم متحتم أى واجب ، ويجوز أن يكون قد حتم جوابه ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ ، واستغنى بالضمير الذى فى حتم رابطاً ؛ لأن جملة الشرط والجواب يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة ، وعلى هذا فلا حذف .

ومعنى البيت أن الضمّ متحتم أى واجب إذا فُقِدَ شرطٌ من الشروط المذكورة ، كما فى نحو يا رجُلُ ابْنَ عمرو ، و يا زيدُ الفاضلُ ابنَ عمرو ، و يا زيد الفاضل ؛ لانتفاء علميةِ المنادى فى الأولى ، واتصالِ الابن به فى الثانية ، والوصفِ به فى الثالثة . ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله :

٨٧٤ — فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى
بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَـرَ الْجَوَادَا

بفتح عُمَرَ ، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدرُ البيتِ . ونحو «يا زيد ابن أخينا» لعدم إضافة ابن إلى عَلَم ، وهو مراد عجز البيت .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا إشكال أن فتحة « ابن » فتحة إعراب إذا ضم موصوفُه ، وأما إذا فُتح فكذلك عند الجمهور ، وقال عبد القاهر : هى حركة بناء ؛ لأنك ركَّبْتَه معه .

الثانى : حكم «ابنة» فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا «هند بنةَ زيدٍ» خلافاً لبعضهم ، ولا أثر للوصف ببنت هنا ؛ فنحو «يا هند بنت عمرو» واجب الضم .

الثالث : يلتحق بالعَلَم « يا فلانُ بْنَ فلان ، و يا ضُلُّ بْنَ ضُلّ ، و يا سيدُ بْنَ سيد » ذكره فى التسهيل ، وهو مذهب الكوفيين ، ومذهبُ البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزامُ الضم .

الرابع : قال فى التسهيل : وربما ضم الابن إتباعاً ، يشير إلى ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من « يا زيدُ بْنُ عمرو » بالضم إتباعا لضمة الدال .

الخامس : قال فيه أيضا : ويجوز فتحُ ذى الضمة فى النداء يوجب فى غيره حذف تنوينِهِ لفظا ، وألف « ابن » فى الحالتين خطا ، وإن نون فللضرورة .

السادس: اشترط فى التسهيل لذلك كونَ المنادى ذا ضمة ظاهرة ، وعبارته : ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعًا ، وكلامه هنا يحتمله ، فنحو « يا عيسى ابْن مريم » يتعيَّن فيه تقديرُ الضم ؛ إذ لا فائدة فى تقدير الفتح ، وفيه خلاف، اهـ .

(وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا)

فقد ورد السماعُ بهما ، فمن الضم قولُهُ :

٨٧٥ – سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا [وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ]

وقوله :

٨٧٦ – لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِى فَأَشْكُرَهَا

مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّيتَ يَا رَجُلُ

ومن النصب قوله :

أَعَبْداً حَلَّ فى شُعَبَى غَرِيبا [أَلُؤْما لَا أَبَالَكَ وَاغْتِرَابَا]

وقوله :

٨٧٧ – ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَىَّ وَقَالَتْ :

يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِى

واختار الخليلُ وسيبويه الضمَّ ، وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمى والمبرد النصبَ ، ووافق الناظم والأعلم الأولين فى العلم والآخرين فى اسم الجنس .

(وبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وأل) فى نحو قوله :

٨٧٨ – عَبَّاسُ يَا ٱلْمَلِكُ ٱلْمُتَوَّجُ وَالَّذِى
عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعُـلاَ عَدْنَانُ

وقوله :

٨٧٩ – فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرَّا

ولا يجوز ذلك فى الاختيار ، خلافاً للبغداديين فى ذلك (إلا مع الله) فيجوز إجماعاً؛ للزوم أل له حتى صارت كالجزء منه ، فتقول : يا أَللهُ ، بإثبات الألفين ، ويا الله ، بحذفهما، ويا الله ، بحذف الثانية فقط (و) إلا مع (مَحْكِيِّ الْجُمَلِ) نحو «يا الْمُنْطَلِق زيد» فيمن سمى بذلك ، نص على ذلك سيبويه ، وزاد عليه المبرد ما سمى به من موصول مبدوء بأل نحو الذى والتى ، وصوّبه الناظم . وزاد فى التسهيل اسمَ الجنس المشبه به ، نحو «يا الأسدُ شِدَّةً أقبلْ» وهو مذهب ابن سَعْدان . قال فى شرح التسهيل : وهو قياس صحيح ؛ لأن تقديره يا مِثْلَ الأسد أقبلْ ، ومذهب الجمهور المنع .

(والأكْثَرُ) فى نداء اسم الله تعالى أن يُحْذَفَ حرفُ النداء ويقال (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ) أى بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء (وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ فى قَرِيضِ) أى شذ الجمعُ بين يا والميم فى الشعر ، كقوله :

٨٨٠ – إِنِّى إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهبُ الكوفيين أن الميم فى « اللهم » بقية جُمْلة محذوفة وهى « أُمَّنَا بِخَيْرٍ » ، وليست عوضاً عن حرف النداء ؛ ولذلك أجازوا الجمعَ بينهما فى الاختيار .

الثانى : قد تحذف أل من اللَّهم ، كقوله :

٨٨١ – لاَهُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ
[فَلاَ يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجْ]

وهو كثير فى الشعر .

الثالث : قال فى النهاية : تستعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء ؛ أحدها : النداء المحض نحو اللّهُمَّ أثِبْنَا . ثانيها : أن يذكرها المجيبُ تمكيناً للجواب فى نفس السامع كأن يقول لك القائل : أزيدٌ قائم ؟ فتقول له : اللهمَّ نعم ، أو اللهم لا . ثالثها : أن تستعمل دليلا على النُّدْرَة وقلة وقوع المذكور ، نحو قولك : أنَا أزُورُكَ اللهم إذا لم تَدْعُنِى ، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل .

فصل

(تَابِعَ) المنادى (ذِى الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ ألْ * ألزِمْهُ نَصْباً) مراعاة لمحل المنادى نعتاً كان (كأزَيْدُ ذا الحِيَل) أو بياناً نحو يا زَيْدُ عائدَ الكَلْبِ ، أو توكيداً نحو يا زيد نَفْسَهُ ، ويا تميمُ كلّهم أو كلّكم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الكسائى والفراء وابن الأنبارى الرفْعَ فى نحو « يازيدُ صَاحِبُنَا » ، والصحيح المنع ؛ لأن إضافته مَحْضَة ، وأجازه الفراء فى نحو « يا تميمُ كلهم » وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أى كلُّهم يُدْعَى .

الثانى : شمل قوله « ذى الضم » العَلَمَ ، والنكرة المقصودة ، والمبنى قبل النداء ؛ لأنه يقدر ضمُّه كما مر .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين ــ وهما الإضافة والخلو من أل ــ وذلك شيئان : المضاف المقرون بأل ، والمفرد (ارْفَعْ أوِ انْصِبْ) تقول « يا زَيْدُ الحَسَنُ الوَجْهِ والحَسَنَ الوَجْهِ ، ويا زيد الحَسَنُ والحسنَ ، ويا غلام بِشْرٌ وبِشْراً ، ويا تميم أجمعون وأجمعين » ؛ فالنصب إتباعاً للمحل ، والرفع إتباعاً للفظ ؛ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروضُ الحركة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : شمل كلامه أولاً وثانياً التوابعَ الخمسة ، ومرادُه النعت والتوكيد وعطف البيان ، وسيأتي الـكلامُ على البدل وعطف النسق .

الثاني : ظاهرُ كلامِهِ أن الوجهين على السَّوَاء .

(وَاجْعَلاَ * كَمُسْتَقِلٍّ) بالنداء (نَسَقاً) خالياً عن أل (وَ بَدَلاً) تقول « يا زَيدُ بِشْرُ » بالضم ، وكذلك « يازَيدُ و بِشْرُ » ، وتقول : « يا زيد أبا عبد الله » وكذلك « يا زيد وأبا عبد الله » وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب ؛ لأن البدل فى نية تكرار العامل ، والعاطف كالنائب عن العامل .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز المازنىُّ والـكوفيون « يا زيدُ وعمراً ، و يا عبدَ الله و بكرا » .

(وَ إِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا * فَفِيهِ وَجْهَانِ) الرفعُ والنصبُ (وَرَفْع يُنْتَقَى) أى يُختار ، وفاقاً للخليل وسيبويه والمازنى ؛ لمـا فيه من مُشَاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر . وأما قراءة السبعة « يَا جِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُ وَالطَّيْرَ » بالنصب فللعطف على « فَضْلاً » من « وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً » واختار أبو عمرو وعيسى و يونس والجَرْمىُّ النصبَ ؛ لأن ما فيه أل لم يَلِ حرفَ النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية ؛ إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب ، وقال المبرد : إن كانت أل مُعَرِفة فالنصب ، و إلا فالرفع ؛ لأن المعرف يشبه المضاف .

﴿ تنبيه ﴾ : هذا الاختلاف إنما هو فى الاختيار ، والوجهان مُجْمَع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو « يا رَجُلُ وَالْغُلاَم » فلا يجوز فيه عند الأخفش ومَنْ تبعه إلا الرفع .

(وأيها مَصْحُوب أَلْ بَعْدُ صِفَهْ * يلزم بالرفـع لَدَى ذِى الْمَعْرِفَهْ)

يجوز فى ضبط هذا البيت أن يكون « مَصْحُوبَ » منصوباً ، فأيها : مبتـدأ ، ويلزم : خبره ، ومصحوبَ : مفعول مقدم بيلزم ، وصفة : نصب على الحـال

من مصحوب أل ، وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل ، وبعد : فى موضع الحال ، مبنى على الضم لحذف المضاف إليه ، وهو ضمير يعود إلى أى ، والتقدير : وأيها يلزم مصحوبَ أل حالَ كونِهِ صفةً لها مرفوعةً واقعةً أو واقعاً بعدها ، ويجوز أن يكون « مصحوب » مرفوعاً على أنه مبتدأ ، ويكون خبره « يلزم » والجملة خبر أيها ، والعائدُ على المبتدأ محذوف : أى يلزمها ، ويجوز أن يكون « صفة » هو الخبر .

والمرادُ إذا نُودِيَتْ أىٌّ فهى مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو « يا أيها الإنْسَانُ » « يا أيتُهَا النَّفْسُ » ويلزم تابعها الرفع . وأجاز المازنى نصبه قياساً على صفة غيره من المنادَيَاتِ المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهبَ أحدٌ قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأىٌّ وُصْلَةٌ إلى ندائه ، وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج ؛ فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونَسَبَ إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ، وإلى التعريض بمذهب المازنى الإشارة بقوله « لَدَى ذى المعرفة » ، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقا ، وقد قيل : عطف بيان ، قال ابن السِّيدِ : وهو الظاهر . وقيل : إن كان مشتقا فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يشترط أن تكون أل فى تابع أىّ جنسية كما ذكره فى التسهيل ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » فأل جنسية ، وصارت بعدُ للحضور ، كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة ، وأجاز الفراء والجرْمى إتباع أىّ بمصحوب أل التى للَمح الصفة نحو « يا أيها الحارث » ، والمنع مذهب الجمهور ، ويتعين أن يكون ذلك عطفَ بيانٍ عند من أجازه.

الثانى : ذهب الأخفشُ فى أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أىّ خبرٌ لمبتدإ

محذوف ، وأى موصولة بالجملة ، ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى، ولجاز وَصْلُها بالفعلية والظرف .

الثالث : ذهب الكوفيون وابن كَيْسَان إلى أنَّ « ها » دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة ؛ فإذا قلت « يا أيها الرجل » تريد يا أيهذا الرجل ، ثم حذف «ذا» اكتفاء بها .

الرابع : يجوز أن تُوصَفَ صفة أىّ ، ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردة كانت أو مضافة ، كقوله :

٨٨٢ — يا أيهَا الجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّى لاَ تُوعِدَنِّى حَيَّـةً بالنَّكْزِ

(وأيُّهَذَا أيُّهَا الَّذِى وَرَدْ) أيهذا : مبتدأ ، وأيها الذى : عطف عليه ، وسقط العاطف للضرورة ، وورد : جملة خبر ، ووَحَّد الفاعلَ إما لكون الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : لفظ أيهذا وأيها الذى ورد ، أو هو من باب .

٨٨٣ — نَحْنُ بِمَا عِنْـــدَنَا وَأنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ [وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ]

أى : ورد أيضاً وَصْفُ أىّ فى النداء باسم الإشارة و بموصول فيه أل ، كقوله :

٨٨٤ — ألاَ أيُّهَذَا البَاخِـعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ
لِشَىْءٍ نَحَتْهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَـادِرُ

ونحو « يا أيُّهَا الَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» (وَوَصْـفُ أىّ بِسِوَى هذَا) الذى ذكر (يُرَدّْ) فلا يقال : يا أيها زيد ، ولا يا أيها صاحب عمرو .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : يشترط لوصف « أى » باسم الإشارة خُلُوُّه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه ، وفاقا للسيرافى ، وخلافا لابن كَيْسَان ؛ فإنه أجاز « يا أيها ذَاكَ الرَّجُلُ » .

الثـانى : لا يشترط فى اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى ألْ ، وفاقا لابن عصفور والناظم ، كقوله:

٨٨٥ – أَيُّهذَانِ كُلاَ زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ وَغَلْ

واشترط ذلك غيرُهما .

• (وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ) فى لزومها ، ولزوم رفعها ، ولزوم كونها بأل ، على ما مر، نحو « يا ذا الرَّجُلُ » و « يا ذَا الَّذِي قَامَ » هذا (إن كَانَ تَرْكُهَا) أى : تركُ الصفةِ (يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ) : أى بأن تكون هى مقصودة بالنداء واسم الإشارة قبلها لمجرد الوُصْلَة إلى ندائها ، كقولك لقائمٍ بين قومٍ جُلُوسٍ : يَا هَـذَا الْقَائِمُ ، أما إذا كان اسمُ الإشارة هو المقصودَ بالنـداء بأن قدرت الوقوف عليه ؛ فلا يلزم شىء من ذلك ، ويجوز فى صفته حينئذٍ ما يجوز فى صفة غيره من المناديَاتِ المبنية على الضم .

(فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ[1]) وقوله :

٨٨٦ – يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَالَكُمُ [لاَ يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ]

وقوله :

٨٨٧ – يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلاَتِ الذُّبَّلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ]

(يَنْتَصِبْ * ثَانٍ) حتما (وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ) فإن ضَمَمْتَه فلأنه منادًى مفرد معرفة ، وانتصابُ الثانى حينئذٍ ؛ لأنه منادًى مضاف أو توكيدٌ أو عطفُ بيانٍ أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافى أن يكون نعتا ، وتأول فيه الاشتقاقَ ، وإن

---

(١) وردت هذه العبارة فى بيت قد قيل فى سعد بن معاذ وسعد بن عبادة الأنصاريين ، وهو :

أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصرا ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

فتحته فثلاثة مذاهب : أحدها ـ وهو مذهب سيبويه ـ أنه منادًى مضافٌ إلى ما بعد الثانى ، والثانى مُقْحَم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم : يكون نصب الثانى على التوكيد ، وثانيها ـ وهو مذهب المبرد ـ أنه مضافٌ إلى محذوفٍ دل عليه الآخِر ، والثانى مضافٌ إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها : أن الاسمين رُكِّبا تركيبَ خمسةَ عشَرَ ؛ ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعُهما منادًى مضاف ، وهذا مذهب الأعْلَم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : صرح فى الكافية بأن الضم أمْثَلُ الوجهين .

الثانى : مذهب البصريين أنه لا يشترط فى الاسم المكرر أن يكون عَلماً ، بل اسمُ الجنسِ نحو « يَا رَجُلُ رَجُلَ قَوْمٍ » ، والوصفُ نحو « يَا صَاحِبُ صَاحِبَ زَيْدٍ » كالعلم فيما تقدم ، وخالفَ الكوفيون فى اسمِ الجنس ؛ فمنعوا نَصْبَه ، وفى الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا ، نحو « يَا صَاحِباً صَاحِبَ زيد » .

الثالث : إذا كان الثانى غيرَ مضاف نحو « يا زيد زيد » جاز ضَمُّه بدلا ، ورَفْعُه ونَصْبُه عطفَ بيانٍ على اللفظ أو المحل .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

(وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ) آخِرُهُ (إنْ يُضَفْ لِيَا) ء المتكلم (كَعَبْدِ عَبْدِى عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) والأفصحُ والأكْثَرُ من هذه الأمثلة الأول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو « يَا عِبَادِ فَاتقون » ثم الثانى وهو ثبوتها ساكنة نحو « يَا عِبَادِى لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ » والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو « يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أسْرَفُوا » وهذا هو الأصل ، ثم الرابع وهو قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفا نحو « يَا حَسْرَتَا »

وأما المثال الثالث ـ وهو حذف الألف والاجتزاء بالفتحة ـ فأجازه الأخفش والمازنى والفارسى ، كقوله :

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّى ... بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلاَ لَوَ أنِّى

أصله بقولى : يا لهفا ، ونقل عن الأكثرين المنع . قال فى شرح الكافية : وذكروا أيضاً وجها سادسا ، وهو الاكتفاء عن الإضافة بنيتها ، وجَعْلُ الاسم مضموما كالمنادى المفرد ، ومنه قراءة بعض القراء « رَبُّ السِّجْنُ أحَبُّ إلَىَّ » وحكى يونس عن بعض العرب « يا أمُّ لا تَفْعَلِى » و بعض العرب يقولون : « يَا رَبُّ اغْفِرْ لِى » ، و « يَا قَوْمُ لاَ تَفْعَلُوا »

أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهى ثبوت يائه مفتوحة نحو « يَا فَتَاىَ ، وَيَا قَاضِىَّ »

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما سبق من الأوْجُه هو فيما إضافته للتخصيص ، كما أشعر به تمثيله ، أما الوَصْفُ المشبه للفعل فإن ياءه ثابتة لا غير ، وهى إما مفتوحة أو ساكنة نحو « يَا مُكْرِمِى ، ويَا ضَارِبِى » .

الثانى : قال فى شرح الكافية : إذا كان آخرُ المضاف إلى ياء المتكلم ياء مشددة كبُنَىَّ قيل : يا بُنَىِّ أو يا بُنَىَّ لا غير ؛ فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياءات مع أن الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين ، وليس بعد اختيار الشىء إلا لزومه ، والفتح على وجهين ؛ أحدهما: أن تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لأنها بدل مستثقل ، الثانى : أن ثانية ياءى بُنَىَّ حذفت ثم أدغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لأن أصلها الفتح كما فتحت فى يَدَىَّ ونحوه ، اهـ . وقد تقدمت بقية الأحكام فى باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(وفَتْحٌ أو كَسْرٌ وحَذْفُ اليَا) والألفِ تخفيفا لكثرة الاستعمال (اسْتَمَرْ * فِى قولهم (يَا ابْنَ أمَّ) ويا ابنة أم ، و (يَا ابْنَ عم) ويا ابنة عم (لا مَفَرّ) أما الفتح ففيه قولان ؛ أحدهما : أن الأصل أمَّا وعمَّا بقلب الياء ألفا ؛ فحذفت الألف و بقيت

الفتحة دليلا عليها ، والثانى أنهما جعلا اسماً واحداً مركبا و بنى على الفتح ، والأول قول الكسائى والفراء وأبى عُبَيدة وحكى عن الأخفش ، والثانى قيل : هو مذهب سيبويه والبصريين ، وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجْتُزِىء فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب ، قال فى الارتشاف : وأصحابُنَا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكَمَتْ لها العربُ بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم إياها من أحَدَ عَشَرَ إذا أضافوه إليها ، وأما إثبات الياء والألف فى قوله :

٨٨٨ — يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي [أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ]

وقوله :

٨٨٩ — يَا ابْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي وَاهْجَعِي

فضرورة . أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو « يا ابْنَ أخِي » و « يا ابن خالى » فالياء فيه ثابتة لاغير ، ولهذا قال « فى يا ابن أمَّ يا ابن عمَّ » ، ولم يقل فى نحو يا ابن أم يا ابن عم .

﴿ تنبيه ﴾ : نص بعضهم على أن الكسر أجْوَدُ من الفتح ، وقد قرىء « قال يا ابْنَ أمَّ » بالوجهين .

(وَفِى النِّدَا) قولهم يا (أبَتِ) و يا (أمَّتِ) بالتاء (عَرَض) والأصل يا أبى و يا أمى (وَاكْسِرْ أو افْتَحْ ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَض)ومِنْ ثم لا يكادان يجتمعان ، و يجوز فتح التاء وهو الأقيس ، وكسرها وهو الأكثر ، و بالفتح قرأ ابن عامر ، و بالكسر قرأ غيره من السبعة .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : فهم من كلامه فوائد ؛ الأولى : أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لا يكون إلا فى النداء ، الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم ، الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم ؛ فيجوز فيهما ماجاز فى غيرهما من الأوجه السابقة ، فُهِمَ ذلك من قوله « عرض » ، الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها ، و بين التاء والألف ؛ لأن الألف بدل من الياء ، وأما قوله :

٨٩٠ – يا أبتى لازلتَ فينا فإنما لنا أملٌ فى العيش ما دُمتَ عائشا

فضرورة ، وكذا قوله :

[تقولُ بنتى قد أنى أناكا] يا أبتا علَّكَ أو عساكا[1]

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء ؛ لذهاب صورة المعوض عنه ، وقال فى شرح الكافية: الألف فيه هى الألف التى يُوصَلُ بها آخِرُ المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً ، وليست بدلا من ياء المتكلم ، وجوز الشارحُ الأمرين .

الثانى: اختلف فى جواز ضم التاء فى يا أبت و يا أمت ، فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس،ومنعه الزجاج،ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب مَنْ يقول : يا أبتُ و يا أمّتُ ، بالضم ، وعلى هذا فيكون فى ندائهما عشرُ لغاتٍ : الست السابقة فى نحو يا عبْد ، وهذه الأربعة ، أعنى تثليث التاء ، والجمع بينها و بين الألف فى نحو « ياأبتا » على مامر .

الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء، وهو يدل على أنها تاء التأنيث ، قال فى التسهيل: وجعلها هاء فى الخط والوقف جائز ، وقد قرىء بالوجهين فى السبع ، ورسمت فى المصحف بالتاء .

أسماء لازمت النداء

(وَفُلُ بعْضُ ما يُخَصُّ بِالنِّدَا) أى لا يستعمل فى غير النداء ، و يقال للمؤنثة : يا فُلة واختلف فيهما ؛ فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين؛ ففُلُ كناية عن رجل ، و فُلَةُ كناية عن امرأة ، ومَذْهَبُ الكوفيين أن أصلها فلان وفلانة فرخما،وردهُ الناظم بأنه لو كان مرخما لقيل فيه « فُلَا » ولما قيل فى التأنيث فُلَة ، وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العَلَم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، قال الناظم فى شرح التسهيل وغيره : إن يافُلُ

(١) ومثله قول الراجز الآخر (الشاهد رقم ٣٢) :

يا أبتا أرقنى القذان فالنوم لا تطعمه العينان

بمعنى يا فلان و يا فُـلَة بمعنى يا فلانة ، قال : وهما الأصل ؛ فلا يستعملان مَنْقُوصَيْن فى غير نداء إلا فى ضرورة ، فقد وافق الـكوفيين فى أنهما كناية عن العَلَم ، وأن أصلها فلان وفلانة ، وخالفهم فى الترخيم ، ورده بالوجهين السابقين ، و (لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام ، ومَلْأم ومَلْأمَان بمعنى عظيم اللؤم ، و (نَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أى مما يختص بالنداء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : الأكثر فى بناء مَفْعَلَان نحو مَلْأمان أن يأتى فى الذم ، وقد جاء فى المدح نحو يا مَـكْرمان ، حكاه سيبويه والأخفش، و يا مَطْيَبَان ، وزعم ابن السِّيد أنه يختص بالذم ، وأن مَـكْرَمَان تصحيف مَـكْذَبان ، وليس بشىء .

الثانى : قال فى شرح الـكافية : إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع ، وتبعه ولده ، وهو صحيح فى غير مَفْعَلَان ؛ فإن فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه ، فتقول : يا مَخْبَثَان ، وفى الأنثى يا مَخْبَثَانة .

(وَاطَّرَدَا فى سَبِّ الْأُنثى وَزْنُ) يا فَعَالِ نحو (يَا خَبَاثِ) يا لَـكَاعِ يا فَسَاقِ ، وأما قوله :

٨٩١ — أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِى إلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَـكَاعِ

فضرورة (وَالأَمْرُ هـكَذَا) أى : واسم فعل الأمر مُطَّرِد (مِنَ الثلاثى) عند سيبويه نحو نَزَالِ وتَرَاكِ من نزل وترك .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أهمل الناظمُ من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط ؛ الأول : أن يكون مجرداً ، فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سُمع نحو دَرَاكِ من أدرك ، الثانى أن يكون تاما ، فلا يبنى من ناقص ، الثالث أن يكون متصرفا ، الرابع أن يكون كاملَ التصرفِ فلا يبنى من يَدَعُ ويَذر .

الثانى : ادعى سيبويه سماعَه من غير الثلاثى شذوذاً كقَرْقَارِ من «قَرْقَرَ» فى قوله :

٨٩٢ – [حَتَّى إِذَا كَانَ عَلَى مُطَارِ يُمْنَاهُ وَالْيُسْرَى عَلَى الثَّرْثَارِ]
* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارِ *

وعَرْعَارِ من « عَرْعَرَ » فى قوله :

٨٩٣ – [مُتَكَنِّفِى جَنْبَىْ عُكَاظَ كِلَيْهِمَا] يَدْعُو وَلِيدهُمُ بِهَا عَرْعَارِ

وقاس عليه الأخفشُ ، ورد المبرد على سيبويه سماعَ اسم الفعل من الرباعى ، وذهب إلى أن قَرْقَارِ وعَرْعَارِ حكايةُ صوت ، وحكاه عن المازنى ، وحكى المازنى عن الأصمعى عن أبى عمرو مثله ، والصحيحُ ما قاله سيبويه ؛ لأنه لو كان حكايةَ صوتٍ لكان الصوت الثانى مثل الأول نحو غاق غاق ، فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظُ الثانى عُلِم أنه محمول على عرعر وقرقر .

(وَشَاعَ فِي سَبِّ الذّكُورِ) يا (فُعَلُ) نحو قولهم يا فُسَقُ يا لُكَعُ يا غُدرُ يا خُبَثُ (ولا تَقِسْ) عليه، بل طريقه السماع ، واختار ابن عصفور كونه قياسا ،ونسب لسيبويه .

(وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ) قال الراجز :

٨٩٤ – [تَدَافُعَ الشيبِ وَلَمْ تقتل] فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلانًا عَنْ فُلِ

والصواب أن أصل هذا فلان ، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله :

٨٩٥ – دَرَسَ المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ [فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ والسُّوبَانِ]

أى دَرَسَ المنازلُ ، وليس هو فل المختص بالنداء ؛ إذ معناهما مختلف على الصحيح ، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس ، وفلان كناية عن علم ، ومادتهما مختلفة ؛ فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فُلَيٌّ ، وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فُلَيْنٌ ، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف .

﴿خاتمة﴾ يقال فى نداء المجهول والمجهولة : يا هَنُ ويا هَنَةُ ، وفى التثنية والجمع يا هَنَانِ ويا هَنَتَانِ ، ويا هَنُونَ ويا هَنَات ، وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو يا هناهُ ويا هنتاهُ ، بضم الهاء وكسرها ، وفى التثنية والجمع يا هَنَانيه ، ويا هَنَتَانيه ويا هَنُوناه ، ويا هَنَاتُوه ، والله أعلم .

الاستغاثة

(إِذَا اُسْتُغِيثَ اُسْمٌ مُنَادًى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خُفِضَا) غالبا (بِاللامِ مَفْتُوحاً) حال من اللام (كَيَا لَلْمُرْتَضَى) وقول عمر رضى الله عنه : يا لله ، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة ، وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى ، وليحصل بذلك فرق بينه و بين المستغاث من أجله ، وإنما أعرب — مع كونه منادى مفردا معرفة — لأن تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف .

وقد فهم من النظم فوائد ؛ الأولى : أن «استغاث» متعدّ بنفسه لقوله «إذا استغيث اسم» والنحويون يقولون مستغاث به ، قال الله تعالى : « إذ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ » وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعمالين ، الثانية : أن المستغاث معرب مطلقا ، الثالثة : أنه يجوز اقترانه بأل ، و إن كان منادى ؛ لأن حرف النداء لم يباشرها ، فُهِمَ ذلك من تمثيله ، وهو مجمع عليه .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يختص المستغاث من حروف النداء بيا ، يرشد إلى ذلك تمثيله وقوله بعدُ « إن كررت يا » .

الثانى : ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو « يا لِي » وقد أجاز أبو الفتح[1] فى قوله :

٨٩٦ — فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى ، وَيَا لِي مِنَ النَّوَى
وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى ، وَيَاقَلْبُ مَا أَصْبَى

---

(١) أبو الفتح هو ابن جنى ، والبيت لأبى الطيب المتنبى . وابن جنى ممن شرح ديوان المتنبى وتوفر عليه .

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح وفاقا لابن عصفور أن « يالى » حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ؛ بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر ؛ فيصير التقدير يا أدعولى ، وذلك غير جائز فى غير « ظننت » وما حمل عليها .

الثالث : اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث ؛ فقيل : هى بقية آل ، والأصل يا آل زيد ، فزيد : مخفوض بالإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور إلى أنها لامُ الجر ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : زائدة لا تتعلق بشىء ، وهو اختيار ابن خروف ، وقيل : ليست بزائدة فتتعلق ، وفيما تتعلق به قولان ؛ أحدهما : بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور ، والثانى : تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

الرابع : إذا وَصَفْتَ المستغاث جَرَرْتَ صفته نحو « يالَزَيْدِ الشُّجَاعِ للمظلوم » ، وفى النهاية : لايبعد نصبُ الصفة حملا على الموضع.

(وَافْتَحْ) اللام (مَعَ) المستغاث (الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا) كقوله :

٨٩٧ - يَا لَقَوْمِى وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِى ... لِأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِى ازْدِيَادِ

(وَفِى سِوَى ذَلِكَ) التكرار (بِالْكَسْرِ ائْتِيَا) على الأصل لأمن اللَّبس نحو :

٨٩٨ - [يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ]

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : يجوز مع المعطوف المذكور إثباتُ اللام وحَذْفُها ، وقد اجتمعا فى قوله :

٨٩٩ - يَا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَاحٍ ... وَأَبِى الْحَشْرَجِ الْفَتَى النَّفَّاحِ

الثانى : علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجبٌ على الأصل ، وهو ظاهر فى الأسماء الظاهرة ، وأما المضمر فتفتح معه إلا مع الياء نحو « يالَزَيْدٍ لَكَ » وإذا قلت « يالَكَ » احتمل الأمرين ، وقد قيل فى قوله :

فَيالَكَ مِنْ لَيْلٍ [كأنَّ نُجُومَــهُ بِــكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ]

إن اللام فيه للاستغاثة .

الثالث : فيما تتعلق به لامُ المستغاث من أجله خلاف ؛ فقيل : بحرف النداء ، وقيل : بفعل محذوف ، أى أدعوك لزيد ، وقيل : بحال محذوفة أى مَدْعُوًّا لزيد.

الرابع : قد يُجَرُّ المستغاثُ من أجله بمن كقوله :

٩٠٠ — يَالَلرِّجَالِ ذَوِى الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ
لاَ يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِى لَهُمْ دِينَا

(وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ) فكما تقول « يا لَزَيْدٍ » تقول أيضاً : يا زَيْدَا ، ومنه قوله :

٩٠١ — يَا يَزِيدَا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ

ولا يجوز الجمعُ بينهما ؛ فلا تقول يا لَزَيْدَا ، وقد يخلو منهما كقوله :

٩٠٢ — ألا يَاقَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ [وَلِلْغَفَلاَتِ تَعْرِضُ لِلأَرِيبِ]

(ومثله) فى ذلك (اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِف) بلا فرق ، كقولهم : يا لَلماء ، و يا لَلدَّوَاهِي إذا تعجبوا من كثرتهما ، و يقال : يا لَلْعَجَب ، و يا عَجَباً لزيد ، و يا عَجَبَ له .

﴿ تنبيه ﴾ : جاء عن العرب فى نحو « يا للعجب » فتح اللام باعتبار استغاثته ، وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله ، و كون المستغاث محذوفا .

﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل متفرقة ؛ الأولى : إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه حالةَ إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت .

الثانية : قد يُحْذف المستغاث فيلى «يا» المستغاث من أجله ؛ لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا، كقوله :

٩٠٣ – يَا لَأُنَاسٍ أَبَوْا إِلاَّ مُثَابَرَةً عَلَى التَّوَغُّلِ فى بَغْىٍ وَعُدْوَانِ

أى يا لقومى لأناس

الثالثة : قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله ، نحو « يَا لَزَيْدٍ لزيد » أى أدعوك لتنصف من نفسك ، والله أعلم .

* * *

الندبة

(مَا لِمُنَادِى) من الأحكام (اُجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجَّعُ عليه لفقده حقيقة كقوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَاعُمَرَا

أو لتنزيله منزلَة المفقود ، كقول عمر وقد أخبر بجَدْبٍ أصاب بعضَ العرب « واعُمَرَاه واعُمَرَاه » أو المتوجع له نحو :

٩٠٤ – فَوَا كَبِدَا مِنْ حُبِّ مَنْ لاَ يُحِبُّنِى [وَمِنْ عَبَرَاتٍ مَالَهُنَّ فَنَاءُ]

و المتوجع منه نحو « وامصيبتاه » فيضم فى نحو « وازيد » وينصب فى نحو « وأمير المؤمنين » ، و « واضار باً عمراً » وإذا اضطر إلى تنوينه جاز ضمُّه ونصبه كقوله :

٩٠٥ – وَافَقْعَسًا وَأَيْنَ مِنِّى فَقْعَسُ [أَإِبِلِى يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ]

ولا يندب إلا العَلَم ونحوه ، كالمضاف إضافة توضح المندوب كما يوضح الاسمُ العلم مُسَمَّاه (وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال « وارَجُلاَهُ » خلافا للرياشى فى إجازته ندبة اسم الجنس المفرد ، وندر « واجبلاه » (وَلاَ) يندب (مَا أُبْهِمَا) وذلك اسمُ الإشارة والموصول بما لا يعيِّنُه ؛ فلايقال « واهذاه » ولا « وامن ذَهَبَاه » ؛ لأن غَرَضَ الندبةِ – وهو الإعلام بعظمة المُصَاب – مفقودٌ فى هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِى اشْتَهَرْ)

اشتهاراً يعينه ويرفع عنه الإبهام (كَبِئْرَ زَمْزَمِ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ) فى قولهم « وامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاه » فإنه بمنزلة واعَبْدَ المطلباه.

(وَمُنْتَهَى المندوب) مطلقا (صِلْهُ) جوازاً لا وجوباً (بالألِفْ) المسماة ألف الندبة ؛ فتقول فى المفرد وَازَيْدَا ، ومنه قوله :

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يَاعُمَرَا

وفى المضاف « وا غلام زَيْدَا ، واعبد الملكا » ، وفى المشبه به « واثلاثة وثلاثينا » وفى الصلة « وامَنْ حَفَرَ بئرزمزما » ، وفى المركب « وامَعْدِى كربا » وفى المحكى « واقَامَ زَيْدَا » فيمن اسمه قام زيد، وأجاز يونس وَصْلَ ألف الندبة بآخر الصفة نحو : « وازَيْدُ الظَّرِيفَا » ، ويعضده قولُ بعض العرب « واجُمْجُمَتَىَّ الشَّامِيَّتَيْنَا » وهــذه الألف (مَتْلُوُّهَا) وهو منتهى المندوب (إنْ كانَ) ألفا (مِثْلَهَا حُذِفْ) لأجلها ، نحو « وامُوسَاَ » ، وأجاز الـكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا وامُوسَيَا (كَذَاكَ) يحذف لأجل الف الندبة (تَنْوِينُ الَّذِى بِهِ كَمَل) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما رأيت (نِلْتَ الأَمَل) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على مارأيت ، والتنوين لا حَظَّ له فى الحركة ، هذا مذهب سيبويه والبصريين . وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين : فتحه فتقول « واغلامَ زَيْدَنَاه » وكسره مع قلب الألف ياء فتقول « واغلامَ زَيْدَنيه » قال المصنف : وما رأوْهُ حسن لو عَضَّده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت . وقال ابن عصفور : أهــلُ الـكوفة يحركون التنوين فيقولون : « واغلامَ زَيْدَنَاه » ، وزعمــوا أنه سُمِــع ، انتهى . وأجاز الفراء وجها ثالثا ، وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقَلْب الألف ياء ؛ فتقول : واغلامَ زَيْدِيه.

(والشَّكْل حَتْماً أَوْلِهِ) حرفا (مُجَانِسَا) فأوْلِ الكسر ياء ، والضم واوا (إنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَا) دفعا للبس ؛ فتقول فى نُدْبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة :

وَاغُلاَ مَكِيهِ . وفى ندبته مضافا إلى ضمير الغائب : وَاغُلاَمَهُوه ؛ إذ لو قلت «واغُلاَمَكاه» لا لتبس بالمذكر ، ولو قلت « وَاغُلاَمَهاه » لا لتبس بالغائبة . قال فى شرح الكافية: وهذا الإتباع – يعنى والحالة هذه – متفق على التزامه ، فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه ، و بقيت ألف الندبة بحالها ، فتقول فى رَقَاشِ : وَارَقَاشَاه ، وفى عبد الملك : واعَبْدَ الْمَلِكاَه ، وفيمن اسمه قام الرجل : وَاقَامَ الرَّجُلاَه ، وهذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتباع نحو : وَارَقَاشِيه ، وَاعَبْدَ الْمَلِكِيهِ ، وَاقَامَ الرَّجُلُوه .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الكوفيون أيضاً الإتباعَ فى المثنى ، نحو وَازَيْدَانيه ، واختاره فى التسهيل .

(وَوَاقِفاً زِدْ) فى آخر المندوب (هَاءَ سَكْتٍ) بعد المد (إنْ تُرِدْ * وَإِنْ تَشَا) عدم الزيادة (فالمدَّ ، وَالْهَالاَ تَزِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة ، وقد مر بيانُ الأوجه الثلاثة . وأفهم قوله « وواقفا » أن هذه الهاء لا تثبت وَصْلا ، وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة ، وأجاز الفراء إثباتها فى الوصل بالوجهين ، ومنه قوله :

٩٠٦ — أَلاَ يا عَمْرُو عَمْــــرَاهُ وَعَمْرُو بْنَ الزُّبَــيْرَاهُ

(وَقَائِلٌ) فى ندبة المضاف للياء (وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا * مَنْ فى النِّدَا الْيَاذَا سُكُونٍ أبْدَى) فقال : يَاعَبْدِى ، وأمامن قال « يَا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يَا عَبْدَ » بالفتح، أو «يَاعَبْدُ» بالضم ، أو «يَا عَبْدَا» بالألف[فقد] اقتصر على الثانى . ومن قال «يَاعَبْدِىَ» بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول .

﴿ تنبيه ﴾ : فتحُ الياء فى ذى الوجهين المذكورَيْنِ مذهبُ سيبويه ، وحذفها مذهب المبرد .

﴿ خاتمة ﴾ : إذا نُدِبَ مضافٌ إلى مضاف إلى الياء لَزِمت الياء ؛ لأن المضاف إليها غيرُ مندوبٍ ، نحو وَاوَلَدَ عَبْدِيَا . والله أعلم .

الترخيم

(تَرْخِيماً أُحْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى) الترخيم فى اللغة : تَرْقيقُ الصوت وتَلْيينه ، يقال : صوت رَخِيم ، أى سَهْل لين . ومنه قوله :

٩٠٧ — لَمَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ ،وَمَنْطِقٌ
رَخِيمُ الْحَوَاشِى ، لاَ هُرَاءٌ ولاَ نَزْرُ

أى رقيق الحواشى ، وأما فى الاصطلاح فهو : حَذْفُ بعضِ الكلمة على وَجْه مخصوص .

وهو على نوعين : ترخيم التصغير ، كقولهم فى أسود : سُوَيْد ، وسيأتى فى بابه ، وترخيم النداء ، وهو مقصود الباب ، وهو حذف آخر المنادى (كَيَاسُعَا فِيمَنْ دَعَا سُعَادا) وإنما توسع فى ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنَسُ بالتغيير؛ فهو ترقيق .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز الشارحُ فى نصب ترخيما ثلاثةَ أوجهٍ : أن يكون مفعولا له ، أو مصدرا فى موضع الحال ، أو ظرفا على حذف مضاف ، وأجاز المرادى وجها رابعاً ، وهو أن يكون مفعولا مطلقاً ، وناصبُه احْذِفْ لأنه يُلاَقيه فى المعنى . وأجاز المَكُودى وجها خامساً ، وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف ، أى رَخِّمْ تَرْخِيماً .

(وَجَوِّزَنْهُ) أى جوز الترخيم (مُطْلَقاً فِى كُلِّ مَا * أُنِّثَ بِالْهَا) أى سواء كان علما أو غير علم ، ثلاثياً أو زائدا على الثلاثى ، كقوله :

٩٠٨ — أَفَاطِمُ مَهْلاً بعضَ هـذَا التَّدَلُّلِ
[وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِى فأَجْمِلِى]

وكقوله :

٩٠٩ — جَارِيَ لا تَسْتَنكِرِى عَذِيرِى [سَيْرِى وَ إِشْفَاقِى عَلَى بَعِيرِى]

ونحو « يَاشَا اُدْجُنِى » أى أقيمى بالمكان ، يقال : دَجَنَ بالمكان يَدْجُنُ دُجُونًا ، أى أقام به .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قيد فى التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبنى ، لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف ؛ فلا يجوز الترخيم فى نحو قول الأعمى « يا جَارِيَةَ خُذِى بيدى » لغير معينة ، ولا فى نحو « يا طَلْحَةَ الْخَيْرِ » وأما قوله :

٩١٠ — * يَا عَلْقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *

فنادر .

الثانى : شرطَ المبردُ فى ترخيم المؤنث بالهاء العلميةَ ؛ فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، والصحيح جوازه كما تقدم .

الثالث : منع ابن عصفور ترخيم « صلعمة بن قلعمة » لأنه كناية عن المجهول الذى لا يعرف ، وإطلاق النحاة بخلافه ، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع ؛ لأنه علم جنس .

الرابع : إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ؛ فتقول فى المرخم « يا طَلْحَهْ » ؛ فقيل : هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : هى التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة ، وإليه ذهب المصنف . قال فى التسهيل : ولا يستغنى غالبا فى الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألفٍ منها ، وأشار بالتعويض إلى قوله :

٩١١ — قِفِى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَاضُبَاعَا
[وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا]

فجعل ألف الإطلاق عوضا عن الهاء ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز

إلا فى الضرورة ، وأشار بقوله « غالبـــا » إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض ، حكى سيبويه « يا حَرْمَل » بالوقف ، بغير هاء ، قال أبو حيان : أطلقوا فى لحاق هـذه الهاء ، ونقول : إن كان الترخيم على لغة مَنْ لا ينتظر لم تلحق ، هذا كلامه ، وهو واضح .

الخامس : اختلف النحاة فى قوله :

٩١٢ — كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ [وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِىءِ الكَوَاكِبِ]

بفتح أميمة من غير تنوين ؛ فقال قوم : ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ؛ فقيل : هو معرب نُصِبَ على أصل المنادى ، ولم ينون لأنه غير منصرف ، وقيل : بنى على الفتح لأن منهم مَنْ يَبْنِي المنادى المفردَ على الفتح لأنها حركة تُشَاكل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظيرُ « لا رَجُلَ فى الدار » وأنشد هذا القائلُ :

٩١٣ — * يَارِيحَ مَنْ نَحْوِ الشَّمَالِ هُبِّي *

بالفتح ، وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار فى التقدير يا أمَيْمُ ثم أقحم التاء غير معتد بها ، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل : فتحت إتباعا لحركة ما قبلها ، وهو اختيار المصنف .

(وَالَّذِى قَدْ رُخِّمَا بِحَذْفِهَا) أى بحذف الهاء (وَفِّرْهُ بَعْدُ) أى لا تحذف منه شيئا بعد حذف الهاء ، ولو كان لينا ساكنا زائداً مكملا أربعةً فصاعدا ؛ فتقول فى عَقَنْبَاةَ « يا عَقَنْبَا » بالألف ، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة مَنْ لا يراعى المحذوف ، ومنه قوله :

٩١٤ — أحَارُ بْنَ بَدْرٍ قَدْ وَلِيتَ وِلَايَةً
[فَكُنْ جُرَذاً فِيهَـــا تَخُونُ وَتَسْرِقُ]

يريد أحارِثَةُ ، وقوله :

٩١٥ – يا أَرْطُ إِنَّكَ فَاعِـــلٌ مَا قُلْتَهُ

[وَالْمَرْءُ يَسْتَحْيِي إِذَ لَمْ يَصْدُقِ]

أراديا أرطاة :

(وَاحْظُلاَ) أى امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هٰذِهِ الها قَدْ خَلاَ إِلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ)
أى فأكثر (العَلَمْ * دُونَ إِضَافَةٍ و) دون (إِسْنَادٍ متم) فهذه أربعة شروط :

الأول : أن يكون رباعياً فصاعدا ؛ فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حَكَمٍ ، هذا مذهب الجمهور، وأجاز الفراء والأخفشُ ترخيم المحرك الوسط ، وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور: لا يجوز ترخيمه قولا واحداً ، وقال فى الكافية : ولم يرخِّمْ نحوَ بَكْرٍ أحدٌ ، والصحيح ثبوت الخلاف فيه ؛ حكى عن الأخفش و بعض الكوفيين إجازة ترخيمه ، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام [الخضراوى]

الثانى : أن يكون علماً ، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غَضَنْفَ فى غضنفرٍ قياساً على قولهم : أَطْرِقْ كَرَا ، وَيا صَاحِ .

الثالث : أن لا يكون ذا إضافة ، خلافا للكوفيين فى إجازتهم ترخيم المضاف إليه ، كقوله :

٩١٦ – خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاذْكُرُوا

[أَوَاصِرَنَا ، وَالرِّحْمُ بِالغَيْبِ تُذْكَرُ]

وهو عند البصريين نادر ، وأندرُ منه حذفُ المضاف إليه بأسْرِهِ كقوله :

٩١٧ – يَا عَبْدَ هَــلْ تَذكُرُنِى سَاعَةً

[فِى مَوْكِبٍ أَوْ رَائِداً لِلْقَنِيصْ]

يريد يا عَبْدَ هندٍ ، يخاطب عبد هند اللَّخْمِيَّ ، وذلك علَم له ، وتقدم أن ترخيم

المضاف نادر أيضاً ، كما فى نحو « يا علقم الخير » .

الرابع : أن لا يكون ذا إسناد ؛ فلا يجوز ترخيمُ « بَرَقَ نَحْرُهُ ،وتأبَّطَ شراً »وسيأتى الكلام عليه .

﴿ تنبيه ﴾ : أهمل المصنفُ من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة ؛ الأول : أن لا يكون مختصاً بالنداء ، فلا يرخم نحو فلُ وفلة . الثانى : أن لا يكون مندوبا . الثالث : أن لا يكون مستغاثا ، وأما قوله :

٩١٨ — كُلَّما نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يا لَمَالِ

فضرورة أوشاذ ، وأجاز ابنُ خروف ترخيمَ المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله :

٩١٩ — أعَامِ لَكَ بْنَ صَعْصَعَةَ بْنِ سَعْدِ
[تمَنَّانِي لِيَقْتُلَنِي لَقِيطُ]

والصحيحُ مامر .

(وَمَعَ) حذف الحرف (الآخِرِ) فى الترخيم (احْذفِ) الحرفَ (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر ، وهو ما قبل الآخر ، ولكن بشروط أربعة ؛ الأول وإليه أشار بقوله (إنْ زِيدَ) أى : إن كان ما قبل الآخر زائداً ، فإن كان أصلياً لم يحذف ، نحو « مُخْتَار ومُنْقَاد » علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة ؛ فتقول : يا مُختا ويَا مُنْقَا . الثانى : أن يكون (لينًا) أى حَرْف لين ، وهو الألف والواو والياء ، فإن كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سَفَرْجَل أو ساكنًا نحو قِمَطْرٍ؛ تقول ياسَفَرْجَ ، ويا قِمَطْ ، خلافاً للفراء فى قمطر فإنه يجيز ياقِمَ بحذف حرفين . الثالث : أن يكون (سَاكِنًا) فإن كان متحركا لم يحذف ، نحو هَبَيَّخ وقَنَوَّرٍ ؛ فتقول : ياهَبَيَّ ويا قَنَوَّ . والرابع : أن يكون (مكملاً أرْبعَةً فَصَاعِدًا) فإن كان ثالثا لم يحذف، خلافا للفراء ، كما فى نحو ثمُود وعِمَاد وسَعِيد ؛ فتقول : يا ثمُو و ياعِمَا و ياسَعِي .

فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومَرْوَان ومَنْصُور وشِمْلَال وقِنْدِيل علما ؛ فتقول فيها : يا أسْمَ ويامَرْوَ ، ويا مَنْص ، ويا شِمْلَ ، ويا قِنْدِ ، ومنه قوله :

٩٢٠ — يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
[إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظرُ]

وقوله :

٩٢١ — يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ [تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ]

(وَالْخُلْفُ فِي * وَاوٍ وَيَاءٍ) استكملا الشروطَ المتقدمةَ لكن (بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي) نحو « فِرْعَوْن وغُرْنَيْق » علما ؛ فذهب الجَرْمِيُّ والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذى قبله حركة مجانسة ، فيقال : يا فِرْعَ ويا غُرْنَ ، قال فى شرح الكافية : وغيرُهما لا يجيز ذلك ، بل يقول يا غُرْنَيْ ويا فِرْعَوْ .

﴿ تنبيه ﴾ : يقال فى ترخيم « مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنَ » علمين : يا مُصْطف ، قولا واحدا ، كما نبه عليه فى شرح الكافية ؛ لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة لأن أصلَه مُصْطَفَيُونَ ومُصْطَفَيِينَ ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة .

(وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ) تركيبَ مَزْجٍ نحو بَعْلَبَكَّ وسِيبَوَيْهِ ؛ فتقول : يا بَعْلَ ، ويا سِيبَ ، وكذا تفعل فى المركب العددى ؛ فتقول فى خمسة عشر علما : يا خَمْسَةَ ، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمى به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وَيْهِ ، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء ؛ فتقول : يا سِيبَوَىْ وقال ابن كيسان : لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب ، بل إن حذفت الحرفَ أو الحرفين فقلت «يا بَعْلَبَ ، ويا حَضْرَمَ » لم أرَ بهِ بأساً ، والمنقول أن العَرب لم ترخم المركب ، وإنما أجازه النحويون قياسا .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا رخمت « اثْنَا عشر ، واثنتا عشرة » علمين حذفت العجز مع الألف قبله ، فتقول « يا اثْنَ ، ويَا اثنَتَ » كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا ، نص على ذلك سيبويه ، وعلته أن عجزها بمنزلة النون ، ولذلك أعربا .

(وَقَلَّ تَرْخِيمُ) علم مركب تركيبَ إسناد وهو المنقول من (جُمْلَة) نحو « تأبَّطَ شرًّا وبَرَق نحره » (وَذَا عَمْرٌو) وهو سيبويه (نَقَلْ) أى نقل ذلك عن العرب ، قال المصنف : أكثرُ النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادا كتأبَّطَ شرًّا ، وهو جائز ؛ لأن سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب ، فقال : تقول فى النسب إلى تأبط شرا تأبَّطِىٌّ لأن من العرب من يقول يا تأبَّطَ ، ومنع ترخيمه فى باب الترخيم ، فعُلِمَ بذلك أن منع ترخيمه كثير ، وجواز ترخيمه قليل ، وقال الشارح : فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة .

﴿ تنبيه ﴾ : عمرو اسمُ سيبويه ، وسيبويه لقبه ، وكنيته أبو بِشْر .

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ) ما: مفعول نويت ، أى إذا نويت ثبوتَ المحذوف بعد حذفه للترخيم (فَالْبَاقِىَ) من المرخم (اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ) قبل الحذف ، وتسمى هذه لغة مَنْ يَنْوى ، ولغة مَنْ يَنْتَظِرُ ، فتقول : ياحارِ بالكسر ، ويا جَعْفَ بالفتح ، ويا مَنْصُ بالضم ، ويا قِمَطْ بالسكون ، فى ترخيم حارثٍ وجَعْفَرٍ ومَنْصُور وقِمَطْرٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : منع الكوفيون ترخيمَ نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة ، وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير ، وقد تقدم مذهب الفراء فيه .

الثانى : يستثنى من قوله « بما فيه ألف » مسألتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب ؛ الأولى : ما كان مُدْغما فى المحذوف وهو بعد ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو مُضَارّ ومُحَاجّ ؛ فتقول فيهما : يا مُضَارِ ويا مُحَاجِ ، بالكسر إن كانا اسمى فاعل ، وبالفتح إن كانا اسمى مفعول ، ونحو تَحَاجٌّ تقول فيه : يا تَحَاجُ بالضم ، لأن أصله تحاجُجٌ ، وإن كان أصلىّ السكون حركته بالفتح ، نحو أسْحَارّ اسمَ بَقْلَةٍ[1] ، فإن وزنه أفعال بمثلين أولها ساكن لاحَظ له فى الحركة ، فإذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل : يا أسْحَارَ ، بالفتح ، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء ، وظاهر كلام

(١) الأسحار والإسحار — بفتح الهمزة أو كسرها ، وتشديد الراء فيهما — بقل تسمن عليه الإبل وغيرها ، واحدته بهاء ، وبعضهم يقول « سحار » بكسر السين وتخفيف الراء .

الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة، واختلف النقل عن سيبويه؛ فقال السيرافى : يحتم الفتح ، وقال الشلوبين : يختاره ويجيز الكسر ، ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين ، وهو مذهب الزجاج ، ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كلّ ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك ؛ فعلى هذا يقال : يا أسْحَ . الثانية : ما حذف لأجل واو الجمع ، كما إذا سُمِّىَ بنحو قَاضُونَ ومُصْطَفَوْنَ من جموع معتل اللام ؛ فإنه يقال فى ترخيمه : يا قاضى ويا مُصْطَفَى ، بردّ الياء فى الأول والألف فى الثانى ؛لزوال سبب الحذف ، هذا مذهب الأكثرين ، وعليه مشى فى الكافية وشرحها ، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد .

(وَاجْعَلْهُ) أى اجعل الباقى من المرخم (إِنْ لَمْ يُنْوَ مَحْذُوفٌ كَمَا * لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تَمِّمَا) أى كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة ؛ فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والإعلال ما يستحقه لو كان آخرا فى الوضع ؛ فتقول : يا حَارُ ، ويا جَعْفُ ، ويا مَنْصُ ، ويا قِمَطُ ، بالضم فى الجميع ، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شىء .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة ، فتقول فى ناجية «يَانَاجِى» بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ، ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الأول نحو تَحَاجُ ومَنْصُ .

الثانى : يجوز فى نحو يا حارَ بْنَ زَيْدٍ على هذه اللغة ضمُّ الراء وفتحُها كما جاز ذلك فى نحو يا بَكْرُ بْنَ زيدٍ .

(فَقُلْ عَلَى) الوجه (الأَوَّلِ) وهو مذهب مَنْ ينتظر (فِى) ترخيم (ثَمُودٍ يَا * ثَمُو) بإبقاء الواو ؛ لأنها محكوم لها بحكم الحَشْو ، فلم يلزم مخالفة النظير (وَ) قل (يَا ثَمِى عَلَى) الوجه (الثَّانِى بِيَا) أى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة ، كما تقول فى

جمع جَرْوٍ ودَلْو : الأجْرِى والأدْلِى ، و إلاَّ لزمَ عدمُ النظيرِ ؛ إذ ليس فى العربية اسمٌ معربٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة ؛ فخرج بالاسم الفعلُ نحو يَدْعُو ، و بالمعرب المبنى نحو هُوَ وذو الطائية ، و بذكر الضم نحو دَلْو وغَزْو ، و باللزوم نحو هذا أبوك . وقل فى ترخيم نحو صَمَيَان و كرَوَان على الأول : يا صمَيَ و يا كَرَوَ ، بفتح الياء والواو لما سبق ، وعلى الثانى: يا صَمَا وَ يا كَرَا ، بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فُعل برَمَي ودَعَا . وقل فى ترخيم سِقَاية وعِلاَوَة على الأول : يا سِقَاىَ و ياعِلاَوَ ، بفتح الياء والواو ، وعلى الثانى : يا سِقَاء و يا عِلاَء ، بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة ، كما فعل برِشَاء وكِسَاء . وقل فى ترخيم لاَتَ مُسَمًّى به على الأول : يالاَ ، وعلى الثانى : يالاء ، بتضعيف الألف ؛ لأنه لا يُعْلَم له ثالث يرد إليه . وقل فى ترخيم ذات على الأولى : ياذَا ، وعلى الثانى : يا ذوا ، برد المحذوف . وقل فى ترخيم سُفَيْرِج تصغيرَ سفرجل على الأول : يا سُفَيْرِ ، وعلى الثانى : يا سُفَيْرُ ، عند الأكثرين ، وقال الأخفش : يا سُفَيْرِلُ ، برد اللام المحذوفة لأجل التصغير ، وفروعُ هذا الباب كثيرة جدا ، وفيما ذكرناه كفاية .

(والْتَزِمِ الأوَّلَ فِى) موضعين ؛ الأول : ما يُوهِم تقديرُ تمامه تذكيرَ مؤنث (كمُسْلِمَة) وحَارِثة وحَفْصَة ، فتقول فيه : يا مُسْلِمَ ويا حَارِثَ ويا حَفْصَ ، بالفتح ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، والثانى: مايلزم بتقدير تمامه عدمُ النظير كطَيْلِسَان فى لغة من كسر اللام مسمى به ؛ فتقول فيه : يا طَيْلِسَ بالفتح على نية المحذوف ، ولا يجوز الضم ؛ لأنه ليس فى الكلام فَيْعِلٌ صحيح العين إلا ما ندر من نحو صَيْقِل اسمَ امرأة وعذاب بَيْئِسٌ فى قراءة بعضهم ، ولا فَيْعِل معتلها ، بل التزم فى الصحيح الفتحُ كضَيْغَم وفى المعتل الكسر كسَيِّد وصَيِّب وهَيِّن ، وكحُبْلَيات وحبلوى وحمراوى ؛فتقول فيها : يا حُبْلَيَ و ياحُبْلَوَ و يا حَمْرَاوَ بفتح الياء والواو،على نية المحذوف ، ولا يجوز القلب على نية الاستقلال ؛ لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كونُ ألف فُعْلَى وهمزة فَعْلاَء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث .

﴿ تنبيه ﴾ : ذكر الناظمُ هذا السببَ الثانى فى الكافية والتسهيل ، ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه ؛ فاعتبره الأخفش والمازنى والمبرد ، وذهب السيرافى وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتّام .

(وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِى) ماهو (كَمَسْلَمَة) بفتح الأول اسم رجل؛لعدم المحذورين المذكورين ؛ فتقول : يا مَسْلَمَ بفتح الميم وضمها .

﴿ تنبيه ﴾ : الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجهُ الأول ، وهو أن يُنوَى المحذوف كما نص عليه فى التسهيل ، وعبارته : تقديرُ ثبوتِ المحذوف للترخيم أعْرَفُ من تقدير التمام بدونه .

***

(وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا)

أى : ويجوز الترخيمُ فى غير النداء بشروط ثلاثة ؛ الأول : الاضطرار إليه ؛ فلا يجوز ذلك فى السعة . الثانى : أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد ؛ فلا يجوز فى نحو الغُلام ، ومن ثَمّ خطىء مَنْ جعل من ترخيم الضرورة قوله :

* أوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

كما ذكره ابن جنىْ فى المحتسب ، والأصل الحَمَام ، لحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ، ثم كسر الميم الأولى لأجل القافية .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث ، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا ، كما أفهمه كلامه ونص عليه فى التسهيل ، ومنه قوله :

٩٢٢ — * لَيْسَ حَىٌّ عَلَى الْمَنُونِ بِخَالِ *[1]

أى بخالد

---

(١) المحفوظ فى هذا، وهو الموجود فى شعر عبيد بن الأبرص ، رواية هذا البيت :
ليس رسم على الدفين يبال فلوى ذروة فجنبي ذيال ولاشاهد فيه

﴿ تنبيه ﴾ : اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين ، وهو على لغة التمام إجماع ، كقوله :

٩٢٣ – لَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْـلَةَ الْجوعِ وَالْخَصَرْ

أراد ابن مالك ؛ فحذف الكاف وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ، ولهذا نونه .

وأما على لغة مَنْ ينتظر فأجازه سيبويه ومنعه المبرد ، ويدل للجواز قوله :

٩٢٤ – ألاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَـــا
وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَـــةً أُمَامَا

هكذا رواه سيبويه ، ورواه المبرد :

* ومَا عَهْدِى كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا *

قال فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروايتين ، ولا تدفع إحداهما بالأخرى ، واستشهد سيبويه أيضاً بقوله :

٩٢٥ – إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنْ أَشْتَقْ لرُؤْيَتِهِ
أَوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى التسهيل : ولا يُرَخَّم فى غيرها – يعنى فى غير الضرورة – منادًى عارٍ من الشروط إلا ماشذمن «يا صَاحِ ، وأطرق كَرَا» على الأشهر ؛ إذ الأصل صاحب وكَرَوَان ، فرخما مع عدم العلمية شذوذا ، وأشار بالأشهر الى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخما ، وأن ذكَرَ الـكروان يقال له كَرًا . والله أعلم .

الاختصاص

(الاخْتِصَاصُ) : قَصْرُ الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر (كَنِدَاء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسُّعاً ، كما جاء الخبر على صورة الأمر ، والأمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر ، ولكنه يفارق النداء فى ثمانية أحكام :

الأول : أنه يكون (دُونَ يَا) وأخواتها لفظا ونية .

الثانى : أنه لا يَقَعُ فى أوّل الكلام ، بل فى أثنائه ، وقد أشار إليه بقوله :(كأيُّهَا الفَتَى بإثر ارْجُونِيَا) .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدمُ عليه اسما بمعناه .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علما، وأنه ينصب مع كونه مفردا .

والسادس : أنه يكون بأل قياسا ، كما سيأتى أمثلة ذلك .

السابع : أن أيًّا توصف فى النداء باسم الإشارة ، وهنا لا توصف به .

الثامن : أن المازنى أجاز نصبَ تابع أىّ فى النداء ، ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه ، وفى الارتشاف : لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع .

واعلم أن المخصوص – وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه – على أربعة أنواع :

الأول: أن يكون أيها وأيتها؛ فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم محلى بأل لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيُّهَا الرَّجُلُ ، واللهم اغفِرْ لَنَا أيتها العِصَابَةُ .

والثانى : أن يكون معرفا بأل ، وإليه الإشارة بقوله :

(وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أىّ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ)

بالذال المعجمة ، أى أعطى .

والثالث : أن يكون مُعَرفا بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأنبياء لا نُورَثُ » وقوله :

٩٢٦ — نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصْحَابُ الْجَمَلْ
[نَنْعِي ٱبْنَ عَفَّانَ بِأَطْرَافِ ٱلْأَسَلْ]

قال سيبويه : وأكثر الأسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا وأهل البيت وآل فلان .

والرابع : أن يكون عَلَما ، وهو قليل ، ومنه قوله :

٩٢٧ — بِنَا تَمِيماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ

ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ، ولا اسم إشارة .

﴿ تنبيه ﴾ : لا يقع المختصُّ مبنياً على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها ، وأما غيرهما فمنصوب وناصبُه فعلٌ واجبُ الحذف ، تقديره أَخُصُّ ، واُختلف فى موضع أيها وأيتها ؛ فمذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب بأخص أيضاً ، وذهب الأخفش إلى أنه منادًى، ولا ينكر أن ينادى الإنسانُ نفسَه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه : كلُّ الناس أفقه منك يا عمر ، وذهب السيرافى إلى أن أيًّا فى الاختصاص مُعْرَبة ، وزعم أنها تحتمل وجهين : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : أنا أفعل كذا ، هو أيها الرجل ، أى المخصوص به ، وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور .

﴿ خاتمة ﴾ : الأكثر فى المختص أن يلى ضميرَ متكلمٍ كما رأيت ، وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم : بكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ ، وسُبْحَانَكَ اللهَ الْعَظِيمَ، ولا يكون بعد ضمير غائب .

التحذير وَالإغراء

التحذير : تنبيه المخاطَبِ على أمر مكروه ليجتنبه .

والإغراء : تنبيهُهُ على أمر محمود ليفعله .

وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم فى التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى ، على تفصيل يأتى .

اعلم أن التحذير على نوعين ، الأول : أن يكون بإياك ونحوه ، الثانى : بدونه .

فالأول يجب سترُ عامله مطلقا ، كما أشار إليه بقوله (إيَّاكَ وَالشَّر ونَحْوَهُ) أى نحو إياك ، كإياكِ ، وإيا كما ، وإياكم ، وإيا كن (نَصَبْ * مُحَـــذِّرٌ بِمَا) أى بعامل (اسْتِتَارُهُ وَجَبْ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، والأصل احذر تلاقىَ نفسِكَ والشر ، ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى فانتصب ، ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَطْفٍ ذَا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لإيَّا انْسُبْ) سواء وجد تكرار كقوله :

فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ ؛ فإنَّه إلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد ، والأصلُ : باعِدْ نفسَكَ من الأسد ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير أحذرُكَ من الأسد ، فنحو « إياك الأسد » ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور ، وجائز على الثانى وهو رأى الشارح[1] ، وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ، ولا خلاف فى جواز « إياك أن تفعل » لصلاحيته لتقدير مِنْ ، قال فى التسهيل : ولا يحذَف يعنى العاطف بعد إيا إلا والمحذورُ منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن ، وتقديرها مع أنْ تَفْعَلَ كافٍ .

---

(١) جاز على الثانى لأن تقدير العامل « أحذر » وهو ينصب المفعول الثانى بنفسه تارة وبواسطة « من » تارة أخرى ، بخلاف « باعد » فإنه لا ينصب الثانى إلا بواسطة « من » أو بالتضمين

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما قدمته من التقدير فى « إياكَ والشر » هو ما اختاره فى شرح التسهيل ، وقال : إنه أقَلُّ تكلفا ، وقيل : الأصل أتَّقِ نفسَكَ أن تدنو من الشر والشرأنْ يدنو منك ، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير ، وهذا مذهبُ كثير من النحويين منهم السيرافى واختاره ابن عصفور ، وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمر ؛ فهو عندهما من قبيل عطف الجمل .

الثانى : حكم الضمير فى هذا الباب مؤكدا أو معطوفا عليه حكمه فى غيره ، نحو « إياكَ نفسك أن تفعل، وإياكَ أنت نفسك أنْ تَفْعَلَ ، وإياكَ وزيداً أن تفعل ، وإياكَ أنت وزيد أن تفعل » .

(وَمَا سِوَاهُ) أى ما سوى ما بإيَّا وهو النوع الثانى من نوعى التحذير (سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا * إلاَّ مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو « مَازِ رَأْسَكَ والسيفَ » ، أى يا مازنُ قِ رأسكَ واحذرالسيفَ ، أم لم يذكر نحو « نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاها » (أوِ التَّكْرَارِ) كذلك (كالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمَ) أى الأسد الأسدَ (يَاذَا السَّارِى) ونحو « رَأسكَ رأسَكَ » جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز سَتْرُ العامل وإظهاره ، تقول « نَفْسَكَ الشرَّ » أى جَنِّبْ نفسك الشر ، وإن شئت أظهرت ، وتقول « الأسَدَ » أى احذر الأسد ، وإن شئت أظهرت ، ومنه قوله :

٩٢٨ — خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ [وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطرك القدرُ]

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر ، وقال الجُزُولى : يقبح ولا يمتنع .

الثانى : شمل قوله « إلا مع العطف أو التكرار » الصُّوَرَ الأربع المتقدمة ، وكلامُه فى الكافية يشعر بأن الأخيرة منها وهى « رأسَكَ رأسَكَ » يجوز فيها إظهار العامل ، فإنه قال :

وَنَحْوُ رَأْسَكَ كَإِيَّاكَ جُعِلْ إِذَا الَّذِى يُحْذَرُ مَعْطُوفًا وُصِلْ

وقد صرح وَلَدُه بما تقدم .

الثالث : العطفُ فى هـذا الباب لا يكون إلا بالواو ، وكونُ ما بعدها مفعولا معه جائز ؛ فإذا قلت « إياك وزَيْدًا أن تفعَلَ كذا » صح أن تكون الواو واو مع .

(وشَذّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو « إياى » فى قول عمر رضى الله عنه : « لِتُذَكِّ لَكُمُ الأَسَلُ والرِّمَاحُ والسِّهَامُ ، و إِيَّاىَ وأَنْ يَحْذِفَ أحدُكُمُ الأَرْنَبَ » والأَصْلُ : إياى باعِدُوا عن حذف الأرنب ، و باعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب . ثم حذف من الأول المحذور ، ومن الثانى المحذر ، ومثل إياى إيانا (وَ إِيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَشَذّ) من إياى ، كما فى قول بعضهم « إذَا بَلَغَ الرجُلُ الستين فإِيَّاهُ وَ إِيَّا الشَّوَابِّ » والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ، وفيه شذوذان : مجىء التحذير فيه للغائب ، و إضافة إيا إلى ظاهر وهو الشَّوَابُّ ، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ) أى من قاس على إيَّاىَ و إِيَّاهُ وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب، اه .

﴿ تنبيه ﴾ : ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياسُ على « إياى، و إيانا » فإنه قال : ينصب محذر إياى وإيانا معطوفا عليه المحذور ، فلم يصرح بشذوذ ، وهو خلاف ما هنا

* * *

(وكَمُحَذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْعَلاَ مُغْرًى بِهِ فِى كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلاَ)

من الأحكام ؛ فلا يلزم سَتْرُ عامله إلا مع العطف كقوله « المروءةَ والنَّجْدَةَ » بتقدير الزم ، أو التكرار كقوله :

٩٢٩ — أَخَاكَ أَخَاكَ ؛ إِنَّ مَنْ لاَ أَخَالَهُ
كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاَحِ
وَ إِنَّ ابْنَ عَمِّ الْمَرْءِ فَاعْلَمْ جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِى بِغَيْرِ جَنَاحِ؟

أى ألزم أخاك ، ويجوز إظهار العامل فى نحو « الصَّلاةَ جَامِعَةً » ؛ إذ الصلاةَ نصبٌ على الإغراء بتقدير احْضُرُوا ، وجامعةً : حال ؛ فلو صرحت باحضروا جاز .

﴿ تنبيه ﴾ : قد يرفع المكرر فى الإغراء والتحذير ، كقوله :

٩٣٠— إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا ... هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمُ السَّفَّاحُ
لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ السِّلاَحُ السِّلاَحُ

وقال الفراء فى قوله تعالى : « نَاقَةَ اللهِ وسُقْيَاهَا » نصب الناقة على التحذير ، وكل تحذير فهو نصب ، ولو رفع على إضمار هذه لجاز ؛ فإن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير ، اهـ .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى التسهيل : أُلحِقَ بالتحذير والإغراء فى التزام إضمار الناصب مَثَلٌ وشبهه نحو « كِلَيْهِمَا وتَمْراً » ، و « أَمْرَأً ونَفْسَه » ، و « الْكِلاَبَ على البقر » و « أَحَشَفاً وسُوء كِيلَةٍ » ، و « مَنْ أَنتَ زَيْداً » ، و « كُلَّ شَيْءٍ ولا هٰذَا » ، أو « ولا شتيمة حر » ، و « هٰذَا ولا زَعَمَاتِكَ » ، و « إن تأت فأَهْلَ الليل وأَهْلَ النهار » و « مَرْحَباً وأَهْلاً وسَهْلاً » ، و « عَذِيرَكَ » و « ديار الأحباب » ، بإضمار : أعطِنِى ، ودَعْ ، وأرْسِلْ ، وأتَبِيعُ ، وتَذْكُر ، واصْنَعْ ، ولا ترتكب ، ولا أتوهم ، وتجد ، وأصَبْتَ ، وأتيت ، ووطئت ، وأحْضِرْ ، واذْكُرْ .

ثم قال : وربما قيل « كلاهما وتمرا ، وكلُّ شيء ولا شتيمةَ حر ، ومن أنت زيدٌ » ، أى كلاهما لى وزدنى ، وكل شيء أَمَمٌ[1] ولا ترتكب ، ومن أنتَ كلامُك زيد أو ذِكْرُك[2] . والله أعلم .

(١) أمم — بفتح الهمزة والميم كبطل — أى هين سهل يسير

(٢) ذكرك : هو من إطلاق المصدر مرادا به اسم المفعول : أى الذى تذكره وتتحدث عنه وتتكلم فيه هو زيد

أسماء الأفعال والأصوات

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ) فى العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فَضْلة (كَشَتَّانَ وصَهْ * هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ)

فما نابَ عن فعل : جنس يشمل اسمَ الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل ، والقيد الأول ـ وهو ولم يتأثر بالعوامل ـ فَصْلٌ يخرج المصدرَ الواقعَ بدلا من اللفظ بالفعل واسمَ الفاعل ونحوهما ، والقيد الثانى ـ وهو ولم يكن فضلة ـ لإخراج الحروف ؛ فقد بَانَ لك أن قوله كشتان تتميم للحد ، فشَتَّان : ينوب عن افترق ، وصَهْ : ينوب عن اسكت ، وأوَّهْ : عن أتوجع ، ومَهْ : عن انكفف . وكلها لا تتأثر بالعوامل ، وليست فضلات لاستقلالها .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كونُ هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان ، بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل : إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل ، لكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل : مدلولها المصادر ، وقيل : ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باقٍ على اسميته كرُوَيْدَ زَيْداً ، ودُونَكَ زَيْداً ، وما عداه فِعْل كنَزَالِ وصَهْ ، وقيل : هى قسم برأسه يسمى خالفَةَ الفعلِ .

الثانى : ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب ، وهو مذهب المصنف ، ونسبه بعضُهم إلى الجمهور ، وذهب المازنى ومَنْ وافقه إلى أنها فى موضع نصب بمضمر ، ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان ،

وذهب بعضُ النحاة إلى أنها فى موضع رفع بالابتداء ، وأغناها مرفوعُها عن الخبر كما أغنى فى نحو « أقائم الزيدان » .

(وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ) ما : موصول مبتدأ ، وما بعده صلته ، وكثر : خبره ، أى ورودُ اسمِ الفعلِ بمعنى الأمر كثيرٌ ، من ذلك « آمِينَ » بمعنى استجب ، و « صه » بمعنى اسكت ، و « مه » بمعنى انكفف ، و « تَيْدَ وتيدخ » بمعنى أَمْهِلْ ، و « هيت ، وهيا » بمعنى أسرع ، و « وَيْهاً » بمعنى أغر ، و « إيه » بمعنى امض فى حديثك ، و « حَيَّهَلْ » بمعنى ائتِ أو أقبِلْ أو عَجِّلْ ، ومنه باب « نَزَالِ » وقد مر أنه مَقِيس من الثلاثى ، وأن « قَرْقَار » بمعنى قرقر ، و « عَرْعَارِ » بمعنى عرعر شاذ .

﴿ تنبيه ﴾ : فى آمين لغتان : أَمِينَ بالقصر على وزن فَعِيل ، وآمِينَ بالمد على وزن فاعيل ، كلتاهما مسموعة ؛ فمن الأولى قوله :

٩٣١ — تَبَاعَدَ مِنِّى فَطْحَلٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَمِينَ فَزَادَ اللهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدَا

ومن الثانية قوله :

٩٣٢ — [يَا رَبِّ لاَ تَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أَبَداً] ... وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا

وعلى هذه اللغة فقيل : إنه عجمى مُعَرَّب؛ لأنه ليس فى كلام العرب فاعيل ، وقيل : أصله أَمِينَ بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الألف كما فى قوله :

٩٣٣ — أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ ... [يَا نَاقَتِى مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ]

قال ابن إياز : وهذا أولى .

(وَغَيْرُهُ كَوَىْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ) أى غَيْرُ ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قَلَّ ، وذلك ما هو بمعنى الماضى كَشَتَّان بمعنى افترق ، وهَيْهَاتَ بمعنى بعد ، وما هو بمعنى المضارع كأَوَّهْ بمعنى أتوجع ، وأفٍّ بمعنى أتضجر ، ووَىْ ووَا ووَاهاً بمعنى أعجب ، كقوله تعالى : « وَىْ كَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الكافرون » أى أعجب لعدم فَلاَح الكافرين ، وقول الشاعر :

٩٣٤ — وَا، بِأَبِى أَنْتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ
[كأنَّما ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ]

وقول الآخر :

* وَاهاً لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهاً وَاهَا *

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول تلحق وَىْ كافُ الخطاب كقوله :

٩٣٥ — وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِى وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا
قِيلُ الْفَوَارِسِ وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

قيل : والآية المذكورة وقوله تعالى « وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرزقَ لمن يشاء » من ذلك ، وذهب أبو عمرو بنُ العَلَاء إلى أن الأصْلَ ويلك ، فحذفت اللام لـكثرة الاستعمال ، وفتح أنَّ بفعل مضمر كأنه قال : ويك اعلم أنَّ ، وقال قطرب : قبلها لام مضمر، والتقدير ويك لأن، والصحيحُ الأول .

قال سيبويه : سألتُ الخليلَ عن الآيتين فزعم أنها وَىْ مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قولُ الشاعر :

٩٣٦ — وَىْ كَأَنْ مَنْ يَكُنْ لهُ نَشَبٌ يُحْـ
ـبَبْ ،وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

الثانى : ماذكره فى هيهات هو المشهور ، وذهب أبو إسحاق إلى أنها اسم بمعنى البعد ، وأنها فى موضع رفع فى قوله تعالى « هَيْهَاتَ هيهات لما توعدون » وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ، وبنى لإبهامه وتأويله عنده «فى البعد»(١) ويفتح الحجازيون تاء هيهاتَ ، ويقفون بالهاء ، ويكسرها تميم ، ويقفون بالتاء ، وبعضهم يضمها ، وإذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء ، وحكى الصغانى فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهاه ، وأيهاه ، وهيهات ، وأيهاتِ ، وهيهان ، وأيهان ،

(١) يعنى أن معنى هيهات عند المبرد : فى البعد. وهيهات — على هذا — خبر مقدم، واللام زائدة ، وما : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : ماتوعدون مستقر فى البعد

وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ؛ فتلك ست وثلاثون . وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء وأيهاهْ[1] وهيهاءْ وهيهـاةْ ، ا هـ .

(وَالْفِعْلُ مِنْ أسمائه عَلَيْكَا * وَهـكَذَا دُونَكَ مَعْ إلَيْكَا)الفعلُ : مبتدأ ، ومن أسمائه عليك : جملة اسمية فى موضع الخبر ، ودونك أيضاً : مبتدأ ، خبره هكذا ، يعنى أن اسم الفعل على ضربين ؛ أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك كشتَّان وصَهْ ، والثانى : ما نُقِل عن غيره ، وهو نوعان ؛ الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور ، نحو عَلَيْكَ بمعنى الزم ، ومنه « عَلَيْـكُمْ أنفُسَكم » أى الزموا شأن أنفسكم ، ودونك زيداً : بمعنى خُذْه ، ومَـكَانَكَ : بمعنى اُثْبُتْ ، وأمَامَكَ : بمعنى تقدم ، ووراءك : بمعنى تأخر ، وإليك : بمعنى تنَحَّ .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول قال فى شرح الـكافية: ولا يُقاس على هذه الظروف غيرُهاَ إلا عند الـكسائى ، أى فإنه لا يقتصر فيها على السماع ، بل يقيس على ما سمع ما لم يسمع .

الثانى : قال فيه أيضاً : لا يُسْتَعْمل هذا النوع أيضاً إلا متصلا بضمير المخاطب ، وشذ قولهم: عَلَيْهِ رَجُلاً [لَيْسَنِى] بمعنى ليلزم ، وعلىَّ الشىء :بمعنى أوْلِنيه، وإلىَّ: بمعنى أتنحى ، وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ .

الثالث : قال فيه أيضاً : اختلف فى الضمير المتصل بهذه الـكلمات ؛ فموضعه رفع عند الفراء ، ونَصْبٌ عند الـكسائى ، وجر عند البصريين وهو الصحيح؛ لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء « عَلَى عبدِ الله زَيْدًا » بجر عبد الله ، فتبين أن الضمير مجرور الموضع ، لا مرفوعه ولا منصوبه ، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية ؛ فلك فى التوكيد أن تقول «عليـكم كُلُّـكُمْ

(١) أى بهاء سكت ساكنة فى آخره ؛ ففارقت « أيهاه » المذكورة فى اللغات التى حـكاها الصغانى من وجهين ؛ لأن هاء تلك منقلبة عن تاء التأنيث ، ولأنها متحركة .

زيداً » بالجر توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع .

والنوع الثانى : منقول من مصدر ، وهو على قسمين : مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله . وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ ناصِبَيْنِ) أى ناصبين ما بعدهما ، نحو « رُوَيْدَ زَيْداً ، وبَلْهَ عَمْراً » فأما رويد زيداً فأصله أَرْوِدْ زيداً إرْوَاداً ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صغروا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَام فعله ، واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا « رُوَيْدَ زيدٍ » وتارة منونًا ناصبا للمفعول ، فقالوا « رُوَيْدًا زيدا » ثم إنهم نَقَلُوهُ وسموا به فعله ، فقالوا « رُوَيْدَ زَيْدًا » ومنه قوله :

٩٣٧ — رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ إلَيْنَا ، ولَكِنْ وُدُّهُمْ مُتَمَاينُ(١)

أنشده سيبويه . والدليلُ على أن هذا اسمُ فعلٍ كونُه مبنياً ، والدليلُ على بنائه عدمُ تنوينه . وأما بَلْهَ فهو فى الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدَعْ واتْرُكْ ، فقيل فيه « بَلْهَ زَيْدٍ » بالإضافة إلى مفعوله، كما يقال تَرْكَ زيدٍ، ثم قيل « بَله زَيْدًا » بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل ، ومنه قوله :

* بَلْهَ الأَكفَّ كأنَّها لَمْ تُخْلَقِ *

بنصب الأكف ، وأشار إلى استعمالها الأصلى بقوله : (وَيَعْمَلاَنِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) أى معربين بالنصب دَالَّيْنِ على الطلب أيضاً، لكن لا على أنهما اسما فعل، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ و بَلْهَ عَمْرٍو، أى إمْهَالَ زيدٍ وتَرْكَ عمرٍو ، وقد روى قوله « بَلْهَ الأَكُفِّ » بالجر على الإضافة؛ فرويد: تضاف إلى المفعول كما مر، وإلى الفاعل نحو رُوَيْدَ زيدٍ عمراً، وأما « بله » فإضافتها إلى المفعول كما مر، وقال أبو على: إلى الفاعل، ويجوز فيها حينئذٍ القلبُ، نحو بَهْلَ زَيدٍ، رواه أبو زيد، ويجوز فيهما حينئذٍ التنوين ونصب ما بعدهما بهما،

(٢) رواه ابن كيسان « ولكن بعضهم متيامن » وفسره أنه ذاهب إلى اليمين ، ووقع فى نسخ الشرح « بعضهم متباين » وأعتقد أنه تصحيف لما رواه ابن كيسان .

وهو الأصل فى المصدر المضاف ، نحو رُوَيْداً زَيْداً وَبَلْهَ عمراً . ومنع المبرد النصب برويد ؛ لكونه مصغراً .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : الضمير فى « يعملان » عائد على رُوَيْد وبَلْه فى اللفظ لا فى المعنى ؛ فإن رويد وبله إذا كانا اسمى فعل غير رويد وبله المصدرين فى المعنى .

الثانى : إذا قلت « رويدك وبله الفتى » احتمل أن يكونا اسمى فعل ؛ ففتحتهما فتحة بناء والكاف من « رويدك » حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب مثلها فى « ذلك » ، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب ، وحينئذ فالكاف فى « رويدك » تحتمل الوجهين : أن تكون فاعلا ، وأن تكون مفعولا .

الثالث : تخرج رويد وبله عن الطلب ؛ فأما بله فتكون اسماً بمعنى كيف ؛ فيكون ما بعدها مرفوعاً ، وقد روى « بَلْهَ الأكُفُّ » بالرفع أيضاً ، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن ، وأنكر أبو على الرفع بعدها ، وفى الحديث « يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وتعالى أعْدَدْتُ لِعِبَادِى الصالحين ما لا عَيْنٌ رأَتْ ولا أذنٌ سمعَتْ ولا خطر على قلب بشر ذُخْراً من بَلْهِ ما أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ » فوقعت معربة مجرورة بمن ، وخارجة عن المعانى المذكورة ، وفسرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوَّى مَنْ يَعُدُّها من ألفاظ الاستثناء ، وهو مذهب لبعض الكوفيين . وأما رُوَيْدَ فتكون حالا نحو « سَارُوا رُوَيْدًا » فقيل : هو حال من الفاعل أى مُرْوِدِينَ ، وقيل : من ضمير المصدر المحذوف أى سَارُوهُ أى السَّيْرَ رُوَيْدًا ، وتكون نعتاً لمصدر إما مذكورٍ نحو ساروا سَيْراً رُوَيْدًا ، أو محذوفٍ نحو سارُوا رُوَيْدًا ، أى سَيْراً رُوَيداً .

(وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَل * لَهَا) ما : مبتدأ موصول صلته لها ، وما من لما : موصول أيضاً صلته تَنُوب ، وعنه ومن عمل : متعلقان بتنوب ، ولها : خبر المبتدأ ،

والعائد على ما الأولى ضميرٌ مستتر فى الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما ، والعائد على ما الثانية الهاء من عَنْه .

يعنى أن العَمَلَ الذى استقرَّ للأفعال التى نابت عنها هذه الأسماء مستقرٌّ لها ، أى لهذه الأسماء ؛ فترفع الفاعل ظاهراً فى نحو « هَيْهَاتَ نَجْدٌ وشَتَّانَ زَيْدٌ وعمرو » ، لأنك تقول : بَعُدَتْ نجد ، وافترق زيد وعمرو ، ومضمراً فى نحو نَزَال . وينْصِبُ منها المفعولَ ما ناب عن متعد ، نحو « دَرَاكِ زيداً » لأنك تقول : أَدْرِكْ زيداً ، ويتعدّى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ، ومن ثَمَّ عدى حَيَّهَلْ بنفسه لَمَّا ناب عن ائت فى نحو « حَيَّهَلِ الثَّرِيدَ » وبالباء لما ناب عن عَجِّلْ فى نحو « إذا ذُكِرَ الصالحون فحيهلاً بِعُمَرَ » أى فعَجِّلوا بذكر عمر ، وبعلى لما ناب عن أقبل فى نحو « حَيَّهَلْ عَلَى كذا » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قال فى التسهيل : وحُكْمُها ـ يعنى أسماء الأفعال ـ غالباً فى التعدى واللزوم حكم الأفعال ، واحترز بقوله « غالباً » عن آمين ؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول .

الثانى : مذهبُ الناظم جوازُ إعمال اسم الفعل مضمراً ، قال فى شرح الكافية : إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه .

الثالث : قال فى التسهيل : ولا علامة للمضمر المرتفع بها ، يعنى بأسماء الأفعال . ثم قال : وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليلٌ على[1] فعليته ، يعنى كما فى هَاتِ وتَعَالَ ، فإن بعض النحويين غَلِطَ فعدَّهما من أسماء الأفعال ، وليسا منها ، بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما ، كقولك للأنثى « هَاتِي وتَعَالَىْ » ، وللاثنين والاثنتين « هَاتِيَا وتَعَالَيَا » ، وللجماعتين « هَاتُوا وتَعَالَوْا ، وهَاتِينَ وتَعَالَيْنَ » ، وهكذا حكم هَلُمَّ عند بنى تميم ، فإنهم يقولون : هلم ، وهلُمِّى ، وهلُمَّا ،

(١) يريد أنك تقول فى اسم الفعل « صه » بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع ، ولا تبرز معه ضميرا ، فإذا برز الضمير مع كلمة تشبه اسم الفعل فى عدم التصرف فليست هذه الكلمة اسم فعل ، بل هى فعل مثل هات وتعال .

وهلمُّوا ، وهلمُمْنَ » فهى عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلُمَّنَّ .

قال سيبويه : وقد تدخل الخفيفة والثقيلة، يعنى على هلم ، قال : لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ ، وردُّا ، وردِّى ، وردُّوا ، واُرْدُدْنَ . وقد استعمل لها مضارعا من قيل له : هلمَّ ، فقال : لا أهلُمُّ ، وأما أهل الحجاز فيقولون « هلمَّ » فى الأحوال كلها ، كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى « قُلْ هلُمَّ شُهَدَاءَكم » «والقائلين لإخوانهم هلُمَّ إلينا» وهىَ عند الحجازيين بمعنى احضر ، وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

(وأخّرْ مَا لذِى) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلْ) وجوباً؛ فلا يجوز «زَيْدًا دَرَاكِ » خلافاً للكسائى ، قال الناظم : ولا حجة له فى قول الراجز :

٩٣٨ — يا أيُّهَا الْمَائحُ دَلْوِى دُونَكَا
إنِّى رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

لصحة تقدير « دَلْوِى » مبتدأ أو مفعولا بدُونَكَ مضمراً ، ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ، ويأتى هذا التأويلُ الثانى فى قوله تعالى « كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ادعى الناظمُ وولده أنه لم يخالف فى هذه المسألة سوى الكسائى ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين .

الثانى : توهم المكودى أن « لذى » اسمٌ موصول فقال : والظاهر أن ما فى قوله « ما لذى فيه العمل » زائدة ، ولا يجوز أن تكون موصولة ؛ لأن لذى بعدها موصولة، وليس كذلك ، بل ما موصولة ، ولذى : جار ومجرور فى موضع رفع خبر مقدم، والعمل : مبتدأ مؤخر ، والجملة صلة ما .

الثالث : ليس فى قوله «العمل» مع قوله «عمل» إيطاء ؛لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ، وقد وقع ذلك للناظم فى مواضع من هذا الكتاب .

(وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ * مِنْهَا) أى من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أى سوى المنون (بَيِّنُ) قال الناظم فى شرح الكافية : لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا . ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازمه التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات ، وما يلازم التنكير كأَحَدٍ وعَريب ودَيَّار، وما يُعَرَّف وقتا و ينكر وقتا كرجل وفرس، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضا التعريف كنزال و بله وآمين ، وألزموا بعضا التنكير كواهاً ووَيْهاً ، واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه، كصَهْ وَصَهٍ وأفْ وأفٍّ، انتهى .

﴿ تنبيه ﴾ : ما ذكره الناظم هو المشهور ، وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ـ مانون منها ومالم ينون ـ تعريف علم الجنس .

* * *

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلْ)
(* كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ *)

أى : أسماء الأصوات: ما وضع لخطاب مالا يعقل ، أو ماهو فى حكم مالا يعقل من صغار الآدميين ، أو لحكاية الأصوات، كذا فى شرح الكافية ؛ فالنوع الأول إما زجر كَهلاً للخيل ، ومنه قوله :

٩٣٩ ـ [أَعَيَّرْتَنِي دَاءً بِأُمِّكَ مِثْلُهُ] وَأَيُّ جَوَادٍ لاَ يُقَالُ لَهُ هَلاَ

وعَدَسْ للبغل ، ومنه قوله :

* عَدَسْ مَالِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ *

وكَخْ للطفل ، وفى الحديث « كِخْ كِخْ فإنها من الصَّدَقة »وهَيْد، وهَاد ، وَدَهْ ، وَجَهْ ، وعاهٍ ، وعيهٍ ، للابل . وعَاجِ ، وهَيْجِ ، وحَلْ، للناقة . و إسٌّ، وهِسٌّ، وهَجْ ، وَقَاعِ، للغنم، وهَجَا وهَجِ للكلب ، وسَعْ للضأن . وَوَحْ للبقرة ، وَعَزْ وَعَيْزَ لِلْعَنْزِ ،

وحَرٍّ للحمار ، وجَاهِ للسَّبُع ، و إما دعاء كَأْوْ للفرس ، وَدَوْهِ للربع ، وَعَوْهِ للجحش ، وبُسْ لِلْغَنَم . وجَوْتَ وَجِىْ للابل الْمُورَدَة ، وتُؤْ ، وَتَأْ للتيس المنزى ، وَنَخْ مخففا ومشدّدا للبعير المناخ ، وهِدَعْ لصغار الابل المسكنة ، وسأْوَتُشُوْ للحمار المورد ، ودَجْ للدجاج ، وقُوس للكلب . والنوع الثانى كَغَاقِ للغُرَابِ . وماء ـ بالإمالة ـ للظّبية . وَشِيْبِ لشرب الإبل ، وَعِيْطِ للمتلاعبين ، وطِيْخِ للضاحك ، وطَاقِ للضرب ، وطَقْ لوقع الحجارة ، وقَبْ لوقع السيف ، وَخَاقِ بَاقِ للنكاح ، وقَاشِ مَاش للقماش

﴿ تنبيه ﴾ قوله « من مشبه اسم الفعل » كذا عبر به أيضا فى الكافية ، ولم يذكر فى شرحها ما احترز به عنه . قال ابن هشام فى التوضيح : وهو احتراز من نحو قوله :

٩٤٠ — يا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فالسَّنَدِ [أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الأَمَدِ]

وقوله :

٩٤١ — أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي
[بِصُبْحٍ ، وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ]

انتهى .

(وَأَلْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات ، وهو ما صرح به فى شرح الكافية ، و يحتمل أن يريد نوعى الأصوات ، وهو أولى ؛لأنه قد تقدم الكلام على أسماء الأفعال فى أول الكتاب.

وعلة بناء الأصوات مشابهتُها الحروفَ المهملة فى أنها لا عاملة ولا معمولة ؛ فهى أحق بالبناء من أسماء الأفعال .

﴿ تنبيه ﴾ : هذه الأصوات لا ضمير فيها ، بخلاف أسماء الأفعال ؛ فهى من قبيل المفردات ، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات .

﴿ خاتمة ﴾ : قد يعرب بعضُ الأصوات لوقوعه موقع متمكن ، كقوله :

٩٤٢ – قَدْ أَقْبَلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِرَاقِهَا مُلْصِقَةَ السَّرْجِ بِخَاقِ بَاقِهَا

أى بفرجها ، وقوله :

٩٤٣ – [وَلَوْ تَرَى إِذْ جُبَّتِي مِنْ طَاقِ] ولِمَّتِي مِثْـلُ جَنَاحِ غَاقِ

أى غُرَابٍ ، ومنه قولُ ذى الرمة :

٩٤٤ – تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشِّيبِ فِي مُتَثَلِّمٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَامِ

وقوله أيضاً :

٩٤٥ – لاَ يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلاَّ مَا يُخَوِّنُهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ[١]

فالشِّيب : صوتُ شربِ الإبل ، والماء : صوت الظبية كما مر ، اهـ . والله أعلم .

نونا التوكيد

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا) الثقيلة والخفيفة (كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا) وقد اجتمعا فى قوله تعالى : « لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً » وقد تقدم أول الكتاب أن قوله :

* أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا * ضرورة

﴿ تنبيه ﴾ : ذهب البصريون إلى أن كلا منهما أصْلٌ؛ لتخالفِ بعض أحكامهما ، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ، وقيل : بالعكس ، وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة .

(يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ) أى فعلَ الأمر مطلقا ، نحو : اضْرِبَنَّ زَيْداً ، ومثله الدعاء كقوله :

---

(١) ينعش : يرفع ، وبابه نفع . ويخونه : يتعهده ويتفقده . وداع : مناد ، ومبغوم : ذو بغام . وهو صوت لا يفصح به .

٩٤٦– [فَثَبِّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا]   وَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(وَيَفْعَل) أى المضارعَ بالشرط الآتى ذكره ، ولا يؤكدان الماضيَ مطلقا ، وأما قوله :

٩٤٧– دَامَنَّ سَعْدُكِ إِنْ رَحِمْتِ مُتَيَّمًا   [لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا]

فضرورةٌ شاذة سَهَّلها كونه بمعنى الاستقبال ، وإنما يؤكَّدُ بهما المضارعُ حالَ كونه (آتِياً * ذَا طَلَبِ) بأَنْ يأتى أمراً ، نحوُ لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، أو نَهْيا ، نحو « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غَافِلاً » أو عَرْضاً ، نحو « أَلَا تَنْزِلَنَّ عِنْدَنَا » أو تحضيضا ، كقوله :

٩٤٨ – هَلاَّ تَمُنَّنْ بِوَعْدٍ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ   كَمَا عَهِدْتُكِ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمِ

أو تمنيا ، كقوله :

٩٤٩– فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرَيِنَّنِي   لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هَائِمُ

أو استفهاما ، كقوله :

٩٥٠ – وَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي الْبِلاَ   دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ

وقوله :

٩٥١ – [قَالَتْ فُطَيْمَةُ : حَلِّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ]
أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيــــلاَ

وقوله :

٩٥٢ – فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ
مَسَاعِيَنَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ نَفْعَلاَ

أو دعاء ، كقوله :

لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُ   سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ   وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

(أو) آتيا (شَرْطاً أمَّا تاليا) إمَّا : فى موضع النصب مفعول به لتاليا ، أى شرطا تالما إنِ الشرطيةَ المؤكَّدة بما ، نحو « وإمَّا تخافنَّ » « فإمَّا نذهبَنَّ » « فإمَّا ترَينَّ » واحترز من الواقع شرطا بغير إما فإن توكيده قليل كما سيأتى .

(أو) آتيا (مُثْبَتاً فِى) جواب (قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ) غير مفصول من لامِهِ بفاصل ، نحو « وَتَاللهِ لأَكِيدَنَّ أصنامَكُمْ » وقوله :

٩٥٣ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ
فَإِنِّى وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيا نحو « تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ » إذ التقدير لا تفتؤ ، وأما قوله :

٩٥٤ — تاللهِ لا يُحْمَدَنَّ المَرْءُ مُجْتَنِباً فِعْلَ الكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الْوَرَى حَسَبَا

فشاذ أو ضرورة ، أو كان حالا كقراءة ابن كثير « لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله :

٩٥٥ — يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلاَ يَفْعَلُ

وقوله :

٩٥٦ — لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ
لَيَعْلَمُ رَبِّى أَنَّ بَيْتِيَ وَاسِعُ

أو كان مفصولاً من اللام ، مثل « وَلَئِنْ مُتُّمْ أوْ قُتِلْتُم لإلَى اللهِ تُحْشَرُونَ » ونحو « وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى »

{ تنبيهان } : الأول : التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة ، كما نص عليه فى التسهيل ، وهو مذهب البصريين ، فلا بدَّ عندهم من اللام والنون ، فإن خلاَ منهما قُدِّر قبل حرف النفى ، فإذا قلت « والله يقوم زيد » كان المعنى نفى القيام عنه ، وأجاز الكوفيون تعاقبهما ، وقد ورد فى الشعر ، وحكى سيبويه والله لأضرِبُهُ . وأما

التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا . واختلفوا فيه بعد إمّا فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسَنُ ، ولهذا لم يقع فى القرآن إلا كذلك ، وإليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين ، وهو الصحيح ، وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد ، من ذلك قولُه :

٩٥٧ – ياصَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ
فَمَا التَّخَلِّى عَنِ الخُلاَّنِ مِنْ شِيَمِى

وقوله :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله :

٩٥٨ – فَإِمَّا تَرَيْنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلاَ أَتَنَعَّلُ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إمّا ، وزعما أن حذفها ضرورة .

الثاني : منع البصريون نحو « والله لَيَفْعَلُ زيد الآن » استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدَّرة بالمؤكد كقولك « والله إنَّ زيداً لَيَفْعَلُ الآنَ » وأجازه الكوفيون ، ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير « لَأُقْسِمُ » والبيتين ، اه .

(وَقَلّ) التوكيد (بَعْدَمَا) الزائدة التى لم تسبق بإنْ ، من ذلك قولهم « بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ ، وبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغَنَّ ، وحَيْثُمَا تَكُونَنَّ آتِك ، ومَتَى مَا تَقْعُدَنَّ أَقْعُدْ » وقوله :

٩٥٩ – إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ
وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

وقوله :

٩٦٠ – قَلِيلاً بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارِثٌ [إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمَا]

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مراد الناظم أن التوكيد بعد « ما » المذكورة قليلٌ بالنسبة إلى ما تقدم ، لا قليل مطلقا ؛ فإنه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب ، بل ظاهر كلامه اطّراده ، وإنما كان كثيرا من قِبَلِ أنّ « ما » لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم ، فعاملوا الفعل بعد ما معاملته بعد اللام ، نص على ذلك سيبويه ، كما حكاه فى شرح الكافية .

الثانى : كلامه يشمل « ما » الواقعةَ بعد رُبَّ ، وصرح فى الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضى المعنى ، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهرُ كلامِهِ فى التسهيل أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه ، فإنه حكى « رُبَّمَا يَقُولَنَّ ذَلِكَ » ومنه قوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

انتهى .

(وَلَمْ) أى وقلّ التوكيد بعد لم ، كقوله :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَالَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

﴿ تنبيه ﴾ : نص سيبويه على أنه ضرورة ، لأن الفعل بعدها ماضى المعنى كالواقع بعد ربما . قال فى شرح الكافية : وهو بعد رُبَّمَا أحْسَنُ .

(وَبَعْدَ لاَ) أى وقلّ التوكيد بعد « لا » النافية . قال فى شرح الكافية : وقد يؤكد بإحدى النونين المضارعُ المنفى بلا تشبيها بالنهى كقوله تعالى : « واتَّقُوا فِتْنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً » وقد زعم قوم أن هذا نهى ، وليس بصحيح ومثله قول الشاعر :

٩٦١ — فَلَا الْجَارَةُ الدُّنْيَا لَهَا تَلْحَيَنَّهَا وَلَا الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ

إلا أن توكيد « تصيبن » أحسن ؛ لاتصاله بلا ؛ فهو بذلك أشبه بالنهى كقوله تعالى

« لاَ يَفْتِنَنَّـكُمُ الشَّيْطَانُ » بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا، فبُعْدَ شَبَهه بالنهى ومع ذلك فقد سوغت «لا» توكيده ، و إن كانت منفصلة ؛ فتوكيد « تصيبن »لاتصاله أحق وأولى ، هذا كلامه بحروفه .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جنى ، والجمهور على المنع. ولهم فى الآية تأويلات ؛ فقيل : لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة « فتنة » فتكون نظير :

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *

وقيل : لا ناهية ، وتم الكلام عند قوله « فتنة » ، ثم ابتدأ نَهْىَ الظَّلَمَةِ عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة ، فأخرج النهى عن إسناده للفتنة ؛ فهو نهى محوّل ، كما قالوا : لا أرَيَنَّكَ هٰهُنَا ، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء ، وقال الأخفش الصغير: « لا تصيبن » هو على معنى الدعاء ، وقيل : جواب قسم ، والجملة موجبة ، والأصل لَتُصِيبَنَّ كقراءة ابن مسعود وغيره ، ثم أشبعت اللام ، وهو ضعيف ؛ لأن الإشباع بابُهُ الشعر ، وقيل : جوابِ قسم ، ولا : نافية ، ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت فى قوله :

* تَاللهِ لاَ يُحْمَدَنَّ المرء مُجْتَنِباً فِعْلَ الْـكِرَام *

وقال الفراء : الجملة جواب الأمر ، نحو قولك : انزِلْ عن الدابة لاتَطْرَحَنَّكَ ، ولا نافية ، ومَنْ منع النون بعد لا النافية منع « انزل عن الدابة لاتطرحنك » .

الثانى : إذا قلنا بما رآه الناظم ، فهل يطرد التوكيد بعد لا ؟ كلامه يشعر بالاطراد مطلقا ، لـكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة .

(وَغَيْرِ إِمَّا من طَوَالِبِ الْجَزَا) أى وقَلَّ بعد غير «إما» الشرطية من طوالب الجزاء ، وذلك يشمل « إن » المجردة عن « ما » وغيرها ، و يشمل الشرط والجزاء ؛ فمن توكيد الشرط بعد غير إمَّا قولُه :

٩٦٢ — مَنْ نَثْقَفَنْ مِنْهُمْ فَلَيسَ بآيبٍ [أبداً ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِ]

ومن توكيد الجزاء قوله :

٩٦٣ — فَمَهْمَا تَشَأْمِنْهُ فَزَارَةُ تُعْطِكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةُ تَمْنَعَا

وقوله :

٩٦٤ — نَبَتُّمْ نَبَاتَ الْخَيْزُرَانِيِّ فِي الْوَغَى حَدِيثاً، مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا(١)

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : مقتضى كلامه أن ذلك جائز فى الاختيار ، و به صرح فى التسهيل ، فقال : وقد تلحق جواب الشرط اختيارا ، وذهب غيره إلى أن دخولها فى غير شرط إمَّا وجواب الشرط مطلقا ضرورة .

الثانى : جاء توكيد المضارع فى غير ما ذكر ، وهو فى غاية الندرة ، ولذلك لم يتعرض له ، ومنه قوله :

٩٦٥ — لَيْتَ شِعْرِى وَأَشْعُرَنَّ إِذَا مَا قَرَّبُوهَا مَنْشُورَةً وَدُعِيتُ

وأشذ من هذا توكيد أَفْعِلْ فى التعجب ، كقوله :

٩٦٦ - وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً
فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا(٢)

---

(١) هكذا وقع البيت فى عامة أصول هذا الكتاب ، وصواب إنشاده « نبتم نبات الخيزرانى فى الثرى » يريد أنهم حديثو عهد بثروة .

(٢) يقع لفظ « عضى » بالعين المهملة أوله فى كثير من كتب النحو ، ولكن صوابه « غضى » بالغين المعجمة كما نص عليه جميع أهل اللغة ؛ واختلف هؤلاء فى آخره فمنهم من جعله بياء موحدة ومنهم من جعله بياء مثناة ؛ ومعناه عند الجميع المائة من الإبل ؛ والصريمة : تصغير صرمة ــ بالكسر ــ وهى الطائفة من الإبل نحو الثلاثين .

وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى ، وأشذ من هذا قوله :

* أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر ، ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كَابْرُزَا) إذ أصله ابْرُزَنْ بالنون الخفيفة ، فأبدلت ألفا فى الوقف كما سيأتى ، واضْرِبَنَّ ، أو معتلا نحو اخْشَيَنَّ وارْمِيَنَّ واغْزُوَنَّ ، أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تَبْرُزَنَّ وهل تَرْمِيَنَّ . هذه لغة جميع العرب سوى فَزَارة ؛ فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلى كسرة نحو تَرْمِى فتقول هَلْ تَرْمِنَّ يا زَيْدُ ، ومنه قوله :

٩٦٧ — [لا تُتْبِعِنْ لَوْعَةً إثْرِى وَلاَ هَلَعَا]
وَلاَ تُقَاسِنَّ بَعْدِى الهَمّ وَالْجزَعَا[1]

هذا إذا كان الفعل مسندا لغير الألف والواو والياء ، فإن كان مسندا إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله : (وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا * جَانَسَ) أى بما جانس ذلك المضمر (مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا) فيجانس الألف الفتح ، والواو الضم ، والياء الكسر (وَالْمُضْمَرَ) المسند إليه الفعلُ (احْذِفَنَّهْ) لأجل التقاء الساكنين مُبْقِياً حركته دالة عليه (إلاَّ الأَلِفْ) أَبْقِهَا لخفتها ، تقول : يا قوم هل تَضْرِبُنَّ بضم الباء ، ويا هندُ هل تَضْرِبِنَّ بكسرها ، فأصلُ ياقوم هل تضربن : هل تضربُونَنَّ ، فحذفت نونُ الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربُونّ ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . وأصل يا هند هل تَضْرِبِنَّ : هل تضربِينَنَّ فُعل به ما ذكر . وتقول : يا زَيْدَانِ هل تضرَبانِّ ، فأصلُ تَضرَبانِّ : تضربانِنَّ فحذفت نون الرفع لما ذكر ، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة ، وكسرت نونُ التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد ألف .

---

(١) الاستشهاد بهذا البيت غير مستقيم ؛ لأن « تقاسن » مسند إلى ياء المخاطبة . وهى محذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، كما حذفت فى « هل ترمن ياهند » والغرض الاستشهاد لحذف الياء التى لام الكلمة لأجل نون التوكيد ، على لغة فزارة .

هذا كله إذا كان الفعل صحيحا ، فإن كان معتلا نَظَرْتَ : إن كان بالواو والياء فـكالصحيح ، تقول : يا قوم هل تَغْزُنَّ ، وهل تَرْمُنَّ ، بضم ما قبل النون ، ويا هند هل تَغْزِنَّ وهل تَرْمِنَّ ، بكسره ، فتحذف مع نون الرفع الواوَ والياءَ ، وتقول هل تَغْزُوانِّ وتَرْمِيَانِّ ، فتبقى الألف .

فإن قلت : هذا ليس كالصحيح ؛ لأنه حذف آخره ، وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح .

قلت : حَذْفُ آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح فى التغيير الناشىء عن التوكيد ، ولذلك لم يتعرض له الناظم .

وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر ، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله (وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ فَاجْعَلْهُ) أى الألف (مِنْهُ) أى من الفعل (رَافِعاً) حال من الفعل : أى حال كون الفعل رافعا (غَيْرَ الْيَا * وَالْوَاوِ) أى بأن رفع الألف أو النون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل ، أى اجعل الألفَ حينئذ ياء ، نحو هل تَخْشَيَانِّ وتَرْضَيَانِّ يا زيدان ، وهل تَخْشَيْنَانِّ وتَرْضَيْنَانِّ يانسوة . ويازيد هل تَخْشَيَنَّ وتَرْضَيَنَّ وهل يَخْشَيَنَّ ويَرْضَيَنَّ زيد ، والأمر فى ذلك كالمضارع (كاسْعَيَنَّ سَعْيا) يا زيدُ ، وكذا بقية الأمثلة .

﴿ تنبيه ﴾ : إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه فى الفعل المؤكد بالنون ، وهو المضارع والأمر ، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء : غير مبدلة كيَسْعَى ، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيَرْضَى ؛ لأنها من الرضوان .

(وَاحْذِفْهُ) أى الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أى الياء والواو ، وتبقى الفتحة قبلها دليلا عليه (وَفِي * وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي) أى تبع ، يعنى أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر ، وإنما أحتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأن قبلهما حركة

غير مجانسة ، أعنى فتحة الألف المحذوفة ، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوُ اخْشَيِنَّ يَاهِنْدُ) وهل تَرْضَيِنَّ ياهِنْدُ (بالـكسر ، ويا * قَوْمُ اخْشَوُنَّ) وهَلْ ترضَوُنَّ (وَاضْمُمْ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيَا) .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أجاز الـكوفيون حذفَ الياء المفتوح ما قبلها ، نحو اخْشَيِنَّ يا هند ، فتقول اخْشِنَّ ، وحكى الفراء أنها لغة طيءٍ .

الثانى : فرضَ المصنف الـكلامَ على الضمير ، وحُـكمُ الألف والواو اللذين هما علامة ـ أى بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث ـ كحكم الضمير ، وهذا واضح .

(وَلَمْ تَقَعْ) أى النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الألِفْ) أى سواء كانت الألف اسما ، بأن كان الفعل مسنَداً إليها ، أو حرفا بأن كان الفعلُ مسندا إلى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث ، أو كانت التاليةَ لنون جماعة النساء ، وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس ، وخلافا ليونس والـكوفيين ؛ لأن فيه التقاء الساكنين على غير حَدِّهِ (لـكِنْ) تقع (شَدِيدَةً ، وكَسْرُها) لالتقاء الساكنين (أُلِفْ) لأنه على حَـــدِّه ، إذ الأول حرف لين والثانى مدغم . ويعضد ما ذهب إليه يونسُ والـكوفيون قراءة بعضهم « فَدَمِّرَانِهِمْ تدميرا » حكاه ابن جنى ، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان « وَلاَ تَتْبِعَانِ سَبِيلَ الذى لا يعلمون » .

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : ذكر الناظم أن مَنْ أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها ، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين ، وظاهر كلام سيبويه ـ وبه صرح الفارسى فى الحجة ـ أن يونس يبقى النون ساكنة ، ونظر ذلك بقراءة نافع « مَحْيَايْ » .

الثانى : هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو « اضْرِبَانْ نعمان » ؟ قال الشيخ أبو حيان : نصَّ بعضُهم على المنع ، ويمكن أن يقال : يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك .

(وَأَلِفَا زِدْ قَبْلَهَا) أى زِدْ قبل نون التوكيد (مُؤَكِّدَا * فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا) لئلا تتوالى الأمثال ؛ فتقول : هل تَضْرِبْنَانِّ يا نِسْوَةُ ، بنون مشددة مكسورة ، وفى جواز الخفيفة الخلافُ السابق كما تقدم ، ولا يجوز ترك الألف ؛ فلا تقول هل تَضْرِبْنَنَّ يا نسوة .

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفْ) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لأمرين :

الأول : أن يليها ساكن نحو « اضْرِبَ الرَّجُلَ » تريد اضْرِبَنْ ، ومنه قوله :

٩٦٨ — لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

لأنها لما لم تصلح للحركة عُوملت معاملةَ حرفِ المد ؛ فحذفت لالتقاء الساكنين ، و إذا وليها ساكنٌ وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس : إنها تبدل همزة وتفتح ، فتقول اضْرِبَاءِ الغلام ، واضربْنَاءَ الغلام ، قال سيبويه : وهذا لم تَقُلْهُ العرب ، والقياسُ اضْرِبَ الْغُلاَمَ ، واضْرِبْنَ الغلام ، يعنى بحذف الألف والنون .

والثانى : أن يوقف عليها تاليةً ضمة أو كسرة ، و إلى ذلك أشار بقوله (وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفْ) فتقول : يَا هٰؤُلاَءِ اخرُجُوا ، ويا هٰذِهِ اخْرُجِى ، تريد اخْرُجُنْ واخْرُجِنْ ، أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتى .

(وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أى الذى (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا) فتقول فى « اضربُنْ يا قوم ، واضْرِبِنْ يا هند » إذا وقفت عليهما : اضْرِبُوا ، واضْرِبِى ، برَد واو الضمير وياءه كما مر ، وتقول فى « هل تَضْرِبُنْ ، وهل تَضْرِبِن » إذا وقفت عليهما : هل تضربُونْ وهل تضربِينْ ، برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف .

(وأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا * وَقْفاً) أى واقفا ، و يحتمل أن يكون مفعولا له ، أى لأجل الوقف ، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا) ومنه « لَنَسْفَعَا » « وليَكُونَا » وقوله :

٩٦٩ — [فَإيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لا تقرَبَنَّهَا]
وَلاَ تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا

وقوله :

٩٧٠ — فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ
فَإِنِّى وربِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثْأَرَا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف ، كقوله :

٩٧١ — اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا [ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ]

وقوله :

٩٧٢ — [خِلاَفًا لِقَوْلِي مِنْ فَيَالَةِ رَأْيِهِ]
كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ « أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ » (١)

﴿ خاتمة ﴾ : أجاز يونسُ للواقف إبدالَ الخفيفة ياء أو واوا فى نحو اخْشَيِنْ وَاخْشَوُنْ ، فتقول : اخْشَيِي واخْشَوُوا ، وغيره يقول : اخْشَى واخْشَوا ، وقد نقل عنه إبدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا ، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك فى المعتل ، فإنه قال : وأما يونس فيقول : اخْشَوُوا واخْشَيِي ، يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة ، وهو ما نقله الناظم فى التسهيل ، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفا ، نص على ذلك سيبويه ومَنْ وافقه . ثم قيل : يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما ، وقيل : بل ينبغى أن تُحْذَف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون ، وحذف الأولى .

(١) وهذا أقرب من قول بعض النحاة : إن نصب « نشرح » بلم ، كما جزم بلن ، وإنه من باب تقارض الحروف ، وقيام بعضها فى العمل مقام بعض .

وفى الغرة : إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زِدْتَ ألفا عوض النون ، فاجتمع ألفان ؛ فهمزت الثانية فقلت اضْرِبَاءْ اهـ . وقياسُه فى اضْرِبْنَان اضربْنَاءْ . والله أعلم .

مالا ينصرف

قد مر فى أول الـكتاب أن الأصل فى الاسم أن يكون معربا منصرفا ، وإنما يخرجه عن أصله شَبَهُه بالفعل أو بالحرف ، فإن شَابَهَ الحرف بلا معانِدٍ بُنِيَ ، وإن شَابَهَ الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية مُنِعَ الصرفَ .

ولما أراد بيانَ ما يمنع الصرفَ بدأ بتعريف الصرف ، فقال :

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أتى مُبَيِّنَـــا مَعْنًى بِهِ يَـكُونُ الِاسْمُ أمْـكَنَا)

فقوله « تنوين » جنس يشمل أنواع التنوين ، وقد تقدمت أولَ الـكتاب ، وقوله « أتى مبينا ـ إلخ» مُخْرِجٌ لما سوى المعبر عنه بالصرف ،والمراد بالمعنى الذى يكون به الاسم أمكن ـ أى زائدا فى التمـكن ـ بقاؤه على أصله ، أى أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ، وقيل : الصرف هو الجر والتنوين معا

الثانى : تخصيص تنوين التمـكين بالصرف هو المشهور ، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنـكير والعِوَض والمُقَابلة .

الثالث : يستثنى من كلامه نحوُ «مُسْلِمات» فإنه منصرف مع أنه فاقدٌ للتنوين المذكور ؛ إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الـكتاب .

الرابع : اختلف فى اشتقاق المنصرف ، فقيل : من الصَّرِيف، وهو الصوت ؛ لأن فى آخره التنوين وهو صوت ، قال النابغة :

٩٧٣ — [مَقْذُوفَةٌ بِدَخِيسِ اللَّحْمِ بَازِلُهَا]
لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أى صوتٌ صوت البكرة بالحبل ، وقيل : من الانصراف فى جهاتِ الحركات ، وقيل : من الانصراف وهو الرجوع ؛ فكأنه انصرف عن شبه الفعل ، وقال فى شرح الكافية : سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين ، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره ، اه .

واعلم أن المعتبر من شبه الفعل فى منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجعُ إحداهما اللفظ ومرجعُ الأخرى المعنى ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن فى الفعل فرعية على الاسم فى اللفظ ، وهى اشتقاقه من المصدر ، وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إليه؛ لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لايكون إلا اسما ، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يُحمل عليه فى الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما فى الفعل ، ومن ثَمَّ صُرِف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرَجُل وفَرَس لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين ، وأُلحق به ما فرعيةُ اللفظِ والمعنى فيه من جهة واحدة كدُرَيهم وما تعددت فرعيَّتُه من جهة اللفظ كأَجْيَالٍ ، أو من جهة المعنى كحائض وطامِثٍ ؛ لأنه لم يَصِرْ بتلك الفرعية كاملَ الشبه بالفعل ، ولم يصرف نحو أَحْمَدَ لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجعُ إحداهما اللفظ وهى وزن الفعل ، ومرجعُ الأخرى المعنى وهو التعريف ، فلما كمل شبهه بالفعل ثَقُلَ ثِقَلَ الفعلِ فلم يدخله التنوين ، وكان فى موضع الجر مفتوحا

والعللُ المانعة من الصرف تسعٌ يجمعها قولُهُ :

عَدْل ووَصْف وَتأنيث وَمَعْرِفة وعُجْمَةٌ ثم جَمْعٌ ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها ألف ووَزْنُ فعلٍ،وهذاالقولُ تقريب

المعنوية منها العلمية والوصفية ، وباقيها لفظى ؛ فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء : العدل كمَثْنَى وثُلَاث ، ووزنُ الفعل كأَحْمَرَ ، وزيادة الألف والنون كسَكْرَان . ويمنع

مع العلمية هذه الثلاثة كعُمَرَ ويَزِيدَ ومَرْوَان ، وأربعة أخرى ، وهى : العُجْمَة كإبراهيم ، والتأنيثُ كطَلْحَةَ وزَيْنَب ، والتركيبُ كمَعْدِى كَرِبَ ، وألفُ الإلحاق كأَرْطَى ، وسترى ذلك كله مفصلا .

وجميعُ مالا ينصرف اثنا عشر نوعا : خمسة لا تنصرفُ فى تعريفٍ ولا تنكيرٍ ، وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير .

ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين؛لأنه أمْكَنُ فى المنع، فقال :

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ)

أى ألف التأنيث مقصورةً كانت أو ممدودة ـ وهو المراد بقوله « مطلقا » ـ تمنع صَرْفَ ماهى فيه كيفما وقع ، أى سواء وقع نكرة كذِكْرَى وصَحْرَاء ، أم معرفة كرَضْوَى وزكرياء ، مفرداً كامر ، أو جمعا كجَرْحَى وأصْدِقَاء ، اسما كامر ، أم صفة كحُبْلى وحَمْراء .

وإنما استقلَّتْ بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين ، وذلك لأنها لازمة لما هى فيه ، بخلاف التاء فإنها فى الغالب مُقَدَّرة الانفصال ؛ ففى المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث ، وفرعية من جهة لزوم علامته ، بخلاف المؤنث بالتاء . وإنما قلت « فى الغالب » لأن من المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير ، كهُمَزَة ؛ فإن التاء ملازمة له استعمالا ، ولو قدر انفكاكه عنها لكان هُمَز كحُطَم ، لكن حُطَم مستعمل وهُمَز غير مستعمل . ومن المؤنث بالتاء مالا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحِذْرِيَة وعَرْقُوَة ، فلو قدر سقوط تاء حِذْرِيَة وتاء عَرْقُوَة لزم وجدان مالا نظير له ؛ إذ ليس فى كلام العرب فِعْلِيٌ ولا فَعْلُوٌ ، إلا أن وجود التاء هكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ، ولذلك عوملت خامسةً فى التصغير معامَلَةَ خامسٍ أصلى ، فقيل فى قَرْقَرَى : قُرَيْقِر ،

كما قيل في سَفَرْجَل : سُفَيْرِج ، وعوملت التاء معامَلَة عجز المركب فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب ، فقيل في زُجَاجة : زُجَيِّجَة .

﴿ فرعان ﴾ الأول : إذا سميت بكلتا من قولك « قامت كلتا جاريتيك » منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث ، وإن سميت بها من قولك « رأيت كلتيهما ، أو كلتى المرأتين » في لغة كنانة صرفت؛ لأن ألفها حينئذ منقلبة فليست للتأنيث

الثاني : إذا رخمت حُبْلوِىّ على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حُبْلَىَ[1] ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا .

* * *

(وزَائدا فَعْلاَنَ) رفع بالعطف على الضمير في مَنَع ، أي ومَنَع صرفَ الاسم أيضاً زائدا فعْلان ، وهما الألف والنون (فِي وَصْفٍ سَلِمْ * مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تأنيثٍ خُتِمْ) إما لأن مؤنثه فَعْلَى كسَكْرَان ، وغَضْبَان ، ونَدْمَان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه ، وإما لأنه لا مؤنث له ، نحو لَحْيَان لكبير اللحية؛ وهذا فيه خلاف ، والصحيحُ منعُ صرفه أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن له فَعْلَى وجودا فله فَعْلَى تقديرا ؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فَعْلَى أولى به من فَعْلَانة ؛ لأن باب فعلان فَعْلَى أوسَعُ من باب فعلان فعلانة ، والتقدير في حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف أكْمَرَ وآدَرَ مع أنه لا مؤنث له ، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر ، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره .

واحترز من فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَانة فإنه مصروف ، نحو نَدْمَان من المُنَادمة ونَدْمَانةٍ وسَيْفَان وسَيْفَانة ، وقد جمع المصنفُ ما جاء على فَعْلَان ومؤنثه فَعْلَانة في قوله :

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلاَنَا إِذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبْلاَنَا

(١) حذفت ياء النسب المشددة للترخيم ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما صرفت لأن الألف ليست للتأنيث ، بل هي منقلبة عن الواو كما عرفت

ودَخْنَانًا وسَخْنَـانَا وسَيْفَانًا وصَحْيَانا
وَصَوْجَانًا وعَـلاَّنَا وقَشْوَانًا ومَصَّانَا[١]
وَمَوْتَانًا ونَدْمَـانَا وَأَتْبِعْهُنَّ نَصْرَانَـا

واستدرك عليه لفظان ، وهما خَمْصَان لغة فى خُمْصَان،وأَلْيَان فى « كبش أَلْيَان» أى كبير الألية ، فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله :

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَا عَلَى لُغَـةٍ وَأَلْيَانَا

فالحَبْلان : الكبير البطن ، وقيل : الممتلىء غيظا ، والدَّخْنَان : اليوم المظلم ، والسَّخْنَان : اليوم الحار ، والسَّيْفَان : الرجل الطويل ، والصَّحْيَان : اليوم الذى لا غَيْمَ فيه ، والصَّوْجَان[١] : البعير اليابس الظهر ، والعَلاَّن : الكثير النسيان ، وقيل : الرجل الحقير ، والقَشْوَان : الدَّقيق الساقين ، والمَصَّان : اللئيم ، والمَوْتَان : البليد الميت القلب ، والنَّدْمَان : المُنَادم ، أما ندمان من الندم فغير مصروف ؛ إذ مؤنثه ندمى وقد مر ، والنَّصْرَان : واحد النصارى .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : إنما منع نحو سَكْرَان من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه : أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود ؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوفٍ ينسب معناها إليه ، والجامد لا يحتاج إلى ذلك . وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارِعَتَيْن لألفَىِ التأنيث فى نحو حَمْرَاء فى أنهما فى بناء يخص المذكر ، كما أن ألفى حَمْرَاء فى بناء يخص المؤنث ، وأنهما لا تلحقهما التاء ؛ فلا يقال : سَكْرَانة ، كما لا يقال : حمراءة ، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف ، والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونَفْعَل ، فلما اجتمع فى نحو سَكْرَان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف ، وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة — مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق ، وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من

(١) الصوجان : فاؤه صاد مهملة أو ضاد معجمة ، ولامه جيم على الحالين

المصدر - لضعف فرعية اللفظ فى الصفة ؛ لأنها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها إلى الموصوف ، والمصدر بالجلة صالح لذلك كما فى «رَجُل عَدْل ، ودِرْهم ضَرْبُ الأميرِ » ، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مُبْعِدا لها عن معناه ، فكان كالمفقود ، فلم يؤثر . ومن ثم كان نحو « عالم ، وشريف » مصروفا مع تحقق ذلك فيه ، وكذا إنما صرف نحو « نَدْمَان » مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر ، وتلحقه التاء فى المؤنث نحو « نَدْمَانة» فأشبهت الزيادةُ فيه بعضَ الأصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته ، فلم يعتد بها ، ويشهد لذلك أن قوما من العرب - وهم بنو أسد - يصرفون كل صفة على فَعْلَان ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء ، ويستغنون فيه بفَعْلَانة عن فَعْلَى ؛ فيقولون : سكرانة ، وغضبانة ، وعَطْشَانة ؛ فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حَمْرَاء ، فلم تمنع من الصرف .

الثانى : فهم من قوله «زائدا فَعْلَان» أنهما لا يمنعان فى غيرة من الأوزان ، كفُعْلَان بضم الفاء نحو خُمْصَان ؛ لعدم شبههما فى غيره بألفى التأنيث .

الثالث : ماتقدم - من أن المنع بزائِدَىْ فَعْلَان لشبههما بألفى التأنيث فى نحو حَمْرَاء - هو مذهب سيبويه ، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مُبْدَلة من ألف التأنيث . ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء ، لا للتشبيه بألفى التأنيث .

* * *

(وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أفعَلَا * ممنوعَ) بالنصب على الحال من وزن أفعلا ، أى حال كونه ممنوع (تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا) أى ويمنع الصرفَ أيضا اجتماعُ الوصفِ الأصلى ووزن أَفعل ، بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاء كأَشْهَل ،

أو فُعْلَى كأفضَل ، أو لأنه لا مؤنث له كأكْمَرَ وآدَرَ ؛ فهـذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلى ووزن أفعل ؛ فإن وزن الفعل به أَوْلَى ؛ لأن فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل ، دون الاسم ، فـكان ذلك أصلا فى الفعل ؛ لأن ما زيادته لمعنى أصلٌ لما زيادته لغير معنى ، فإن أنث بالتاء انصَرَفَ ، نحو أرْمَل ، بمعنى فقير ، فإن مؤنثه أرملة ؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع ؛ لأن تاء التأنيث لا تلحقه ، وأجاز الأخفش منعه لجريِهِ مجرى أحْمَر ؛ لأنه صفة وعلى وزنه . نعم قولهم « عامٌ أرْمَل » غيرُ مصروفٍ ؛ لأن يعقوب حكى فيه « سنَةٌ رَمْلاء » واحترز بالأصلى عن العارض ؛ فإنه لا يعتد به كما سيأتى .

﴿تنبيهان﴾ : الأول : مَثَّلَ الشارحُ لما تلحقه التاء بأرْمَل ، وأُبَاتر وهو القاطع لرحمه ، وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا ، فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة : أما أرمل فواضح ، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما ؛ إذ لم يدخلا فى كلام الناظم ؛ فإنه علق المنع على وزن أَفْعَلَ ، وإنما ذكرهما فى شرح الـكافية لأنه عَلَّق المنع على وزن أصلى فى الفعل، أى الفعلُ به أولى ، ولم يخصه بأفْعَلَ ، ولفظه فيها :

وَوَصْفٌ أَصْلِي وَوَزْنٌ أُصِّلاَ فِى الْفِعْلِ تَا أُنثَى بِهِ لَنْ تُوصَلاَ

ولهذا احترز أيضاً من يَعْمَلٍ ومؤنثة يَعْمَلَة ، وهو الجَمَلُ السريع

الثانى : الأولىٰ تعليقُ الحـكم على وزن الفعل الذى هو به أولى ، لا على وزن أفعل ، ولا الفعل مجردا ؛ ليشمل نحو أُحَيْمِر وأُفَيْضِل من المصغر ؛ فإنه لا ينصرف لـكونه على الوزن المذكور ، نحو أُبَيْطِرُ . ولا يردُ نحو بَطَل وجَدِل ونَدُسٍ ، فإن كل واحد منها وإن كان أصلا فى الوصفية ، وعلى وزن فعل ، لـكنه وزنٌ مشترك فيه ليس الفعلُ أولىٰ به من الاسم ؛ فلا اعتداد به ، اهـ

(وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ * كَأَرْبَعٍ) فى نحو « مررت بنسوةٍ أرْبَعٍ » فإنه

اسمٌ من أسماء العدد ، لـكن العرب وصَفَتْ به ، فهو منصرف نظرا للأصل ، ولا نظر لما عرض له من الوصفية . وأيضاً فهو يقبل التاء ، فهو أحق بالصرف من أرْمَلٍ ؛ لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية ، وكذلك أرْنَبٌ من قولهم «رَجُلٌ أرْنَبٌ» أى ذليل ؛ فانه منصرف لعروض الوصفية ، إذ أصله الأرنب المعروف (وَعَارِضَ الاسمية) أى وَألغِ عارضَ الاسمية على الوصف؛ فتـكون الـكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلى ، ولا ينظر إلى ماعرض لها من الاسمية

(فَالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِـكَوْنِهِ وُضِعْ * فِي الأصْلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ)

نظرا إلى الأصل ، وطَرْحا لما عرض من الاسمية .

﴿تنبيه﴾ : مثل أدْهَم فى ذلك أسْوَد للحيَّة العظيمة ، وأرْقَم لحية فيها نُقَط كالرقم، نظرا إلى الأصل وطَرْحا لما عرض من الاسمية

(وَأجْدَل) للصقر (وَأخْيَل) لطائر ذى نُقَط كالخِيلاَن يقال له الشِّقِرَّاقُ (وَأفْعَى) للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية فى أصل الوضع ، ولا أثر لما يُلمَح فى أجْدَل من الجَدْلِ وهو الشدة ، ولا فى أخْيَل من الخُيُول وهو كثرة الخِيلاَنِ ، ولا فى أفْعَى من الإيذاء ؛ لعروضه عليهن (وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَا) من الصرف ؛ لذلك ، وهو فى أفْعَى أبعدُ منه فى أجْدَل وأخْيَل ؛ لأنهما من الجَدْلِ ومن الخُيُولِ كما مر . وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق ، لـكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة .

ومما استعمل فيه أجْدَل وأخْيَل غير مصروفين قولُه :

٩٧٤ ـ كَأنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ
فِرَاخُ الْقَطَا لاقَيْنَ أجْدَلَ بَازِيَا

وقول الآخر :

٩٧٥ – ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالأُمُورِ وَشِيمَتِي
فَمَا طَائِرِي يَوْماً عَلَيْكِ بِأَخْيَلاَ

وكما شذ الاعتدادُ بعروض الوصفية فى أجْدَل وأخْيَل وأفْعَى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية فى أبْطَح وأجْرَع وأبْرَق؛ فصرفها بعضُ العرب، واللغة المشهورة مَنْعُها من الصرف؛ لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات ، فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرْنَبٍ وأكْلَبٍ[1] حين أجريا مُجْرَى الصفات ، إلا أن الصرف لكونه الأصلَ ربما رُجِعَ إليه بسببٍ ضعيف ، بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل ، فلا يصار إليه إلا بسبب قوىّ .

* * *

(ومَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثُلاَثَ وَأُخَرْ) منعُ : مبتدأ ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عَدْل ، والمفعول محذوف وهو « الصرف » ، ومعتبر : خبره ، وفى لفظ : متعلق به .

أى مما يمنع الصرفَ اجتماعُ العَدْل والوصف ، وذلك فى موضعين ؛ أحدهما : المعدول فى العَدَدِ إلى مَفْعَل نحو مَثْنَى،أوفُعَال نحوثُلاَث. والثانى :فى أُخَرَ المقابل لآخَرِين

أما المعدول فى العدد فالمانعُ له عند سيبويه والجمهور العدلُ والوصفُ، فأُحَادومَوْحَد معدولان عن وَاحِدٍ واحِدٍ ، وثُنَاء ومَثْنَى :معدولان عن اثنين اثنين ، وكذلك سائرها .

وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نَعْتاً نحو « أُولِى أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ » وإما حالاً نحو قوله تعالى « فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُم من النِّسَاءِ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ » وإما خبراً نحو « صَلاَةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التأكيد ، لا لإفادة التكرير ، ولا تدخلها أل ، قال فى الارتشاف : وإضافتها قليلة

(١) ظاهر صنيع الشارح أن « أكلب » مثل أرنب فى كونه اسم جنس فى الأصل ، ثم وصف به، والمشهور أن أكلب وصف من الكلب – بالتحريك – فلا يكون كأرنب، ولعل الكلمة مصحفة عن أجدل مثلا

وذهب الزجاج إلى أن المانع لهما العدلُ فى اللفظ وفى المعنى ، أما فى اللفظ فظاهر ، وأما فى المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها فى الأصل إلى إفادة معنى التضعيف .

ورُدَّ بأنه لو كان المانعُ من صرف « أُحَادَ » مثلا عَدْلَهُ عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى التضعيف للزمَ أحدُ أمرين : إما منعُ صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع ، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر ، واللازم منتف باتفاق ، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية فى اللفظ وفرعية فى المعنى ، ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ؛ ليكمل بذلك الشَّبَهُ بالفعل، ولا يتأتى ذلك فى « أُحَاد » إلا أن تكون فرعيته فى اللفظ بعَدْله عن واحد المضمن معنى التكرار ، وفى المعنى بلزومه الوصفية ، وكذا القول فى أخَوَاته .

وأما أُخَرُ فهو جمع أُخْرَى أنثى آخَر بفتح الخاء بمعنى مُغَاير ، فالمانع له أيضاً العدْلُ والوصف ، أما الوصف فظاهر ، وأما العدل فقال أكثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام؛ لأنه من باب أفعل التفضيل، فحقه أن لا يُجْمَعَ إلا مقرونا بأل ، والتحقيقُ أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ مَّا للواحد المذكر بدون تغير معناه، وذلك أن آخَرَ من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة ، فعُدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى ؛ فقيل : عِنْدِي رَجلان آخَرَانِ ، ورجال آخَرُونَ ، وامرأة أخْرَى ، و نساء أُخَرُ ؛ فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخَرَ ، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا فى « أُخَرَ » لأنه معرب بالحركات ، بخلاف « آخَران وآخرون » وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما ، بخلاف «أخرى» فإن فيها أيضا ألف التأنيث ؛ فلذلك خُصَّ « أُخَرُ » بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه ، وإحالة منع الصرف عليه ؛ فظهر أن المانع من صرف « أُخَرَ » كونُه صفة معدولة عن آخَرَ مراداً به جمعُ المؤنث ؛ لأن حقه أن يُسْتَغْنَى فيه بأفعَل

عن فُعَل ؛ لتجرده من أل ، كما يستغنى بأكْبَرَ عن كُبَر فى قولهم « رأيتُهَا مع نساء أكْبَرَ منها » .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يكون « أُخَر » جمعَ أخرى بمعنى آخِرة فيصرف ؛ لانتفاء العدل ؛ لأن مذكرها آخِر بالكسر ، بدليل « وأنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الأُخْرَى » « ثم الله يُنْشِىء النشأة الآخِرَةَ » فليست من باب أفعل التفضيل . والفرق بين أخْرَى أنثى آخَرَ وأخرى بمعنى آخِرَة أن تلك لا تدلُّ على الانتهاء ، ويعطف عليها مثلها من جنسها ، نحو جاءت « امرأة أخرى وأخْرَى » وأما أخرى بمعنى آخِرة فتدل على الانتهاء ولا يُعْطَف عليها مثلُها من جنس واحد ، وهى المقابلة لأولى فى قوله تعالى « قَالَتْ أُولاَهُمْ لأخْرَاهُمْ » إذا عرفت ذلك فكان ينبغى أن يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال :

وَمَنَعَ الوَصْفُ وعَدْلٌ أُخَرَا مُقَابِلاً لِآخَرِينَ فاحْصُرا

الثانى : إذا سمى بشىء من هذه الأنواع الثلاثة ـ وهى : ذو الزيادتين ، وذو الوزن ، وذو العدل ـ بقى على منع الصرف ؛ لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية .

(وَوَزْنُ مَثْنَى وثُلاَثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لأرْبَع فَلْيُعْلَمَا)

يعنى ما وازَنَ مَثْنَى وثُلاَثَ من ألفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع ؛ فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف ، تقول « مررت بقوم مَوْحَدَ وأحاد ، ومثنى وثُنَاء ومَثْلَث وثلاَث ، ومَرْبَع ورُبَاع » وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ، ولهذا اقتصر عليها . قال فى شرح الكافية : وروى عن بعض العرب « مَخْمَس وعُشَار ومَعْشَرَ » ولم يرد غير ذلك ، وظاهر كلامه فى التسهيل أنه سمع فيها خُمَاس أيضا . واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب ؛ أحدها : أنه يُقَاس على ما سمع ، وهو مذهب الكوفيين والزجاج ، ووافقهم الناظم فى بعض نسخ التسهيل ، وخالفهم فى بعضها ، الثانى : لا يقاس ، بل يقتصر على المسموع ، وهو مذهب جمهور البصريين ، الثالث : أنه يقاس على فُعَال لكثرته ، لا على مَفْعَل .

قال الشيخ أبو حيان : والصحيحُ أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة ، وحكى البناءين أبو عمرو الشيبانى ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أُحَاد إلى عُشَار ، ومَنْ حَفِظَ حجة على من لم يحفظ .

﴿ تنبيه ﴾ : قال فى التسهيل : ولا يجوز صرفها ، يعنى آخَرَ مقابل آخَرِينَ ، وفُعَال ومَفْعَل فى العدد مذهوبا بها مذهبَ الأسماء ، خلافا للفراء ، ولا مسمى بها ، خلافا لأبى على وابن بَرْهَان ، ولا منكرة بعد التسمية بها ، خلافا لبعضهم ، اهـ .

أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز « ادْخُلُوا ثُلَاثَ ثُلَاثَ ، وثُلَاثًا ثُلَاثًا » وخالفه غيرُه وهو الصحيح ، وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها .

* * *

(وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مَفَاعِلاَ أَوِ الْمَفَاعِيلَ بِمَنْعٍ كَافِلاَ)

كافِلاً : خبر كن ، و بمنع : متعلق بكافلا وكذا لجمع ، ومفاعل : مفعول بمُشْبِهٍ

يعنى أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مَفَاعِل أو مَفَاعِيل ، أى فى كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسرٌ غيرُ عارضٍ ملفوظٌ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوى به و بما بعده الانفصال ؛ فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية ، وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية ؛ فاستحق منع الصرف ، ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثُه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعُذَافر أو ألفه عوض من إحدى ياءى النسب، إما تحقيقا كيَمَانٍ وشَآمٍ ؛ فإن أصلهما يَمَنِيٌّ وشَامِيٌّ ، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف ، أو تقديرا ، نحو تَهَامٍ وثَمَانٍ ؛ فإن ألفهما موجودة قبلُ ، وكأنهم نسبوا إلى فَعَلٍ أو فَعْلٍ ، ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف ، أو ما يلى الألف غير مكسور بالأصالة ، بل إما مفتوح كبَرَاكَاء ،

أو مضموم كتَدَارُك ، أو عارض الـكسر لأجل الاعتلال كتَدَانٍ وتَوَانٍ ، ومن ثَمَّ صرف نحو عَبَالّ جمع عَبَالّة ؛ لأن الساكن الذى يلى الألف فيه لاحظ له فى الحركة ، والعبالّة : الثقل ، يقال ألقى عَبَالَّته ، أى ثقله ، أو يكون ثانى الثلاثة متحرك الوسط كطَوَاعِيَة وكَرَاهِيَة ، ومن ثم صرف نحو مَلاَئِكة وصَيَارِفة ، أو هو والثالث عارضان للنسب منوىٌّ بهما الانفصالُ ، وضابطه : أن لا يسبقا الألف فى الوجود ، سواء كانا مسبوقين بها كرَبَاحِيّ وظَفَارِيّ ، أو غير منفكين كحَوَارِيّ وهو الناصر ، وحَوَالى وهو المحتال ، بخلاف نحو قَمَارِيّ و بَخَاتِيّ ؛ فإنه بمنزلة مصابيح .

وقد ظهر من هـذا أن زنة مَفَاعل ومَفَاعيل ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتى .

وقد دخل بذكر التقدير نحو دَوَابّ فإنه غير منصرف ؛ لأن أصله دَوَابِبُ ، فهو على وزن مفاعل تقديرا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : لا فرق فى منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أولُه ميما نحو مَسَاجد ومَصَابيح ، أو لم يكن نحو دَرَاهم ودَنَانير .

الثـانى : اشتراطُ كسر ما بعد الألف مذهبُ سيبويه والجمهور ، قال فى الارتشاف : وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك ، فأجاز فى تكسير هَبَيّ[1] أن يقال هَبَايّ بالإدغام ، أى ممنوعا من الصرف ، قال : وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لأظهرتها .

الثالث : اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع ، واختلفوا فى العلة الثانية ؛ فقال أبو على : هي خروجه عن صيغ الآحاد ، وهذا الرأى هو الراجح ، وهو معنى قولهم : إن هذه الجمعية قائمة مقام علتين .

وقال قوم : العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا ؛ فالتحقيق نحو أكَالِب

(١) الهبي — بفتح الهاء والباء جميعا وتشديد آخره — الصبى الصغير ، والأنثى هبية

وأَرَاهِط ؛ إذ هما جمع أَكْلُب وأَرْهُط ، والتقدير نحو مَسَاجدومَنَابِر ؛فإنه وإن كان جمعا من أول وَهْلَة لكنه بزنة ذلك المكرر ، أعنى أكالب وأراهط ، فكأنه أيضا جمعُ جمعٍ ، وهذا اختيار ابن الحاجب .

واستضعف تعليل أبى على بأن أفْعَالاً وأفْعُلاً نحو أفْرَاسٍ وأفْلُسٍ جمعان ، ولا نظير لهما فى الآحاد ، وهما مصروفان .

والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه :

الأول : أن أفْعَالاً وأفْعُلاً يجمعان نحوِ أكالِب وأنَاعِم فى أَكْلُب وأَنْعام ، وأما مَفَاعِل ومفاعيل فلا يجمعان ؛ فقد جرى أفْعَالٌ وأفْعُلٌ مجرى الآحاد فى جواز الجمع ، وقد نص الزمخشرى على أنه مَقِيس فيهما .

الثانى : أنهما يُصَغَّران على لفظهما كالآحاد ، نحو أُكَيْلِب وأُنَيْعَام ، وأما مَفَاعِل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا رُدَّا إلى الواحد ، أو إلى جمع القلة ، ثم بعد ذلك يصغران .

الثالث : أن كلا من أفْعَال وأفْعُل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف ، فأفعال نظيره فى فتح أوله وزيادة الألف رابعةً تَفْعَال نحو تَجْوَال وتَطْوَاف وفَاعَال نحو سَابَاط وخَاتَام وفَعْلاَل نحو صَلْصَال وخَزْعَال ، وأفْعُل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تَفْعُل نحو تَنْفُل وتَنْضُب ، ومَفْعُل نحو مَكْرُم ومَهْلُك .

على أن ابن الحاجب لو سُئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له فى الآحاد نظيرا نحو طَوَاعِية وكَرَاهِية .

***

(وَذَا اعْتِلاَلٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَفْعاً وَجَرًّا أجْرِهِ كَسَارِى)

يعنى ما كان من الجمع المُوَازن مَفَاعِل معتلا فله حالتان ؛ إحداهما : أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جَوَارٍ وغَوَاشٍ ، والأخرى أن تقلب ياؤه ألفا نحو عَذَارَى ومَدَارَى : فالأول يجرى فى رفعه وجره مجرى قاضٍ وسارٍ فى حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو « وَمِنْ

فوقهم غَوَاشٍ » « والفَجْرِ ولَيَالٍ عَشْرٍ » وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته نحو « سِيرُوا فيها لَيَالِيَ » .

والثانى يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف فى ذلك ، وهذا خرج من كلامه بقوله « كالجوارى » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اختلف فى تنوين جَوَارٍ ونحوه ؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ، لا تنوين صرف ، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صَرْفٍ ؛ لأن الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مَفَاعل ، وبقى اللفظ كجَنَاح فانصرف ، والصحيحُ مذهبُ سيبويه ، وأما جَعْلُه عوضا عن الحركة فضعيف ؛ لأنه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف فى نحو مُوسَى وعِيسَى أولىٰ ؛ لأن حاجَةَ المتعذر إلى التعويض أشدُّ من حاجة المتعسر ، ولَلَحِقَ مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم ، واللازم منتفٍ فيهما ، فكذا الملزوم ، وأما كونه للصرف فضعيف أيضا ؛ إذ المحذوف فى قوة الموجود ، وإلا لكان آخر ما بقى حرف إعراب ، واللازم كما لا يخفى منتفٍ .

فإن قلت : إذا جعل عوضا عن الياء ، فما سبب حذفها أولا ؟

قلت : قال فى شرح الكافية : لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفا ويكتفى بالكسرة التى قبلها ، وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل ؛ التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الأدنى ثقلاً ؛ ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر ؛ إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم ، انتهى .

واعلم أن ما تقدم عن المبرد ـ من أن التنوين عوض عن الحركة ـ هو المشهور عنه ، كما نقل الناظم فى شرح الكافية ، وقال الشارح : ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا ، بدليل الرجوع إليه فى الشعر ، وحكموا له فى جَوَارٍ ونحوه بحكم الموجود ، وحذفوا لأجله الياء فى الرفع والجر لتوهُّمِ التقاء الساكنين ،

ثم عَوَّضُوا عما حُذِفَ التنوينَ ، وهو بعيد ؛ لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ، ولا يحسن ارتكاب مثله .

الثانى : ما ذكر من تنوين جَوَارٍ ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره . وما ذكره أبو على ــ من أن يونس ومَنْ وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ، ولا تحذف ياؤه ، وأنه يجر بفتحة ظاهرة ــ وَهمٌ ، و إنما قالوا ذلك فى العَلَم وسيأتى بيانه .

الثالث : إذا قلت « مررتُ بجَوَارٍ » فعلامةُ جره فتحة مقدرة على الياء ؛ لأنه غير منصرف ، و إنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة ، فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل ، وقد ظهر أن قوله « كسار » إنما هو فى اللفظ فقط ، دون التقدير ؛ لأن « سارٍ » جَرُّه بكسرة مقدرة ، وتنوينُه تنوينُ التمكين لا العِوَض ؛ لأنه منصرف ، وقد تقدم أول الكتاب .

* * *

(وَلِسَرَاوِيلَ بِهٰذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ)

اعلم أن سَرَاويل اسمٌ مفرد أعجمى جاء على وزن مَفَاعيل ، فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة ؛ لما عرفتَ أن بناء مَفَاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع ؛ فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف و إن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما ، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب ، ولا كسرةُ ما يلى ألفَه عارضةً ، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة ، ولم يوجد ذلك فى مفرد عربى كما مر ، ولما وجد فى مفرد أعجمى ــ وهو سَرَاويلُ ــ لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً ، خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه ، و إلى التنبيه على ذلك أشار بقوله « شبه اقتضى عموم المنع » أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال ، خلافا لمن زعم غير ذلك .

ومن النحويين من زعم أن سراويل عربى ، وأنه فى التقدير جمع سِرْوَالة سمى به المفرد . ورُدّ بأن سروالة لم يُسْمَعْ ، وأما قوله :

٩٧٦ — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالة [فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ]

فمصنوع لاحجة فيه . وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سروالة ، ويرد هذا القول أمران ؛ أحدهما : أن سروالة لغة فى سراويل ، لأنها بمعناه ، فليس جمعاً لها ، كما ذكرهُ فى شرح الكافية ، والآخر أن النقل لم يثبت فى أسماء الأجناس ، وإنما ثبت فى الأعلام .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قال فى شرح الكافية : وينبغى أن يعلم أن سراويل اسمٌ مؤنث ؛ فلو سمى به مذكر ثم صغر لقيل فيه سُرَيِّيلُ غير مصروف للتأنيث والتعريف ، ولولا التأنيث لصُرِف كما يصرف شَرَاحِيل إذا صغر فقيل « شُرَيْحِيل » لزوال صيغة منتهى التكسير .

الثانى : شذ منعُ صرفِ ثَمَانٍ تشبيهاً له بجَوَارٍ ، نظراً لمـا فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض فى الحقيقة ، قال فى شرح الكافية : ولقد شَبَّهَ ثمانيا بجوارِ مَنْ قال :

٩٧٧ — يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بِلَقَاحِهَا
حَتَّى هَمَمْنَ بِزَيْغَةِ الإِرْتَاجِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدمَ ، وقيل : هما لغتان .

* * *

(وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ * بِهِ فَالاُنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ) يعنى أن ما سمى به من مثال مَفَاعِل أو مَفَاعِيل فحقُّه منعُ الصرفِ ، سواء كان منقولا عن جمع محقق كمَساجد اسمَ رجل ، أو مما لحق به من لفظ أعجمى مثل سَرَاوِيل وشَرَاحيل ، أو لفظ ارتجل

للعلمية مثل هَوَازِن . قال الشارح : والعلة فى منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها ، فلو طرأ تنكيرُهُ انصرف على مقتضى التعليل الثانى ، دون الأول ، ا هـ .

قال المرادى : قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ، ومذهبُ المبرد صَرْفُه لذهاب الجمعية ، وعن الأخفش القولان ، والصحيحُ قولُ سيبويه ؛ لأنهم منعوا سَرَاوِيلَ من الصرف ، وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح ، ا هـ.

* * *

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكبا * تركيبَ مَزْجٍ نحو مَعْدِى كَرِبَا) قد تقدم أن مالا ينصرف على ضربين ؛ أحدهما : مالا ينصرف فى تعريف ولا تنكير ، والثانى : مالا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير ، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول . وهذا شروع فى الثانى ، وهو سبعة أقسام كما مر .

الأول : المركب تركيب المزج نحو بَعْلَبَكّ وحَضْرَمَوْتَ ومَعْدِى كَرِبَ ؛ لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب ، والمراد بتركيب المزج : أن يُجْعَلَ الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد ، بل ينزل عَجُزُه من الصَّدْر منزلة تاء التأنيث، ولذلك التزم فيه فتحُ آخر الصَّدْر ، إلا إذا كان معتلا فإنه يسكن نحو مَعْدِى كَرِبَ ؛ لأن ثقل التركيب أشدُّ من ثقل التأنيث ، فجعلوا لمزيدِ الثقل مزيدَ تخفيفٍ بأن سكنوا ياء معدى كرب ونحوه ، وإن كان مثلُها قبل تاء التأنيث يُفتح نحو رَامِيَةٍ وعَادِيَةٍ ، وقد يضاف أول جزأى المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معدى كرب ونحوه تشبيهاً بياء دَرْدَبِيس ، فيقال : رأيت مَعْدِى كربٍ ، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الياء فى النصب مع الإفراد تشبيهاً بالألف ؛ فالتزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً

فى الإفراد، و يعامل الجزء الثانى معامَلته لو كان منفرداً ؛ فإن كان فيه مع التعريف سببٌ مؤثر امتنع صرفه كهُرْمُز من رَامَ هُرْمُز ؛ لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة ، فيجر بالفتحة ، و يعرب الأول بما تقتضيه العوامل ، نحو جاء رامُ هُرْمُزَ ، ورأيت رامَ هُرْمُزَ ، ومررت برامَ هُرْمُزَ . و يقال فى حضرموت : هذه حَضْرُ مَوْتٍ ، ورأيتُ حَضْرَمَوْتٍ ومررت بحَضْرِمَوْتٍ ؛ لأن موتا ليس فيه مع التعريف سبب ثان، وكذلك كرب فى اللغة المشهورة ، و بعض العرب لا يصرفه حينئذ ، فيقول فى الإضافة : هذا مَعْدِى كربَ ، فيجعله مؤنثاً ، وقد يبنيان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر ، وأنكر بعضهم هذه اللغة ، وقد نقلها الأثبات ، وقد سبق الكلام على ذلك فى باب العلم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أخرج بقوله « معدى كربا » ماختم بوَيْهِ ؛ لأنه مبنى على الأشهر ، و يجوز أن يكون لمجرد التمثيل ، وكلامُه على عمومه ليدخل على لغة مَنْ يعربه، ولا يرد على لغة مَنْ بناه ؛ لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات ، وقد تقدم ذكره فى باب العلم .

الثانى : احترز بقوله « تركيبَ مَزْج » عن تركيبى الإضافة والإسناد ، وقد تقدم حكمهما فى باب العلم .

وأما تركيب العَدَد نحو خَمْسَةَ عَشَرَ فمتحتم البناء عند البصريين ؛ وأجاز فيه الكوفيون إضافةَ صدرِه إلى عجزه ، وسيأتى فى بابه ، فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه : أن يُقَرَّ على حاله ، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف ، وأن يُضَاف صَدْرُه إلى عَجُزِه .

وأما تركيب الأحوال والظروف نحو « شَغَرَ بَغَرَ ، و بَيْتَ بَيْتَ، وصَبَاحَ مَسَاء» إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب . هذا رأى سيبويه . وقيل : يجوز فيه التركيب والبناء .

* * *

(كَذَاكَ حَاوِى زَائِدَىْ فَعْلَانَا كَغَطَفَانَ وكَأَصْبَهَانَا)

يعنى أن زائدَىْ فَعْلَان يمنعان مع العلمية فى وزن فَعْلَان وفى غيره نحو حَمْدَان وعُثْمَان وعِمْران وغَطَفَان وأصْبهَان ، وقد نبه على التعميم بالتمثيل .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : علامةُ زيادة الألف والنون سقوطُهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى رَدِّ «نِسْيَان وكُفْرَان» إلى نسى وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين أصولا، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مُضَعف فلك اعتباران : إن قدرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان ، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية ، مثال ذلك حَسَّان: إن جُعِل من الحِسِّ فوزنه فَعْلَان ، وحكمه أن لا ينصرف ، وهو الأكثر فيه ، ومن شعره :

٩٧٨ — مَا هَاجَ حَسَّانَ رُسُومُ الْمُدَامِ
وَمَظْعَنُ الْحَىِّ وَمَبْنَى الْخِيَامِ

وإن جعل من الحُسْنِ فوزنه فَعَّال ، وحكمه أن ينصرف ، وشَيْطَان : إن جعل من شَاطَ يَشِيطُ إذا احترق امتنع صَرْفُه ، وإن جعل من شَطَنَ انصرف ، ولو سميت بِرُمَّان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع؛ لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك ، وذهب الأخفش إلى صرفه؛ لأن فُعّالا فى النبات أكثرُ ، ويؤيده قول بعضهم : أرض مَرْمَنَة(1)

الثانى : إذا أبدل من النون الزائدة لامٌ منع الصرف، إعطاء للبدل حكم المبدل ، مثال ذلك أُصَيْلَالٌ فإن أصله أُصَيْلَان ؛ فلو سمى به منع ، ولو أبدل من حرف أصلى نونٌ صُرِفَ ، بعكس أُصَيْلال ، ومثال ذلك حِنَّان فى حِنَّاء ، أبدلت همزته نونا .

---

(1) مرمنة : أى كثيرة الرمان ، ومثله مذْبَة ومسبعة ومبطخة ؛ ووزنها مفعلة ؛ فمجىء هذه الصيغة من هذه الكلمة دليل على أن النون فيها أصلية .

الثالث : ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية ، تشبيها لها بالزائدة ، نحو سِنَان و بَيَان ، والصحيحُ صَرْفُ ذلك .

* * *

(كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا   وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى)
(فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرْ   أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ)
(وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ   وَعُجْمَةً كَهِنْدَ ، وَالْمَنْعُ أَحَقّْ)

مما يمنع الصرفَ اجتماعُ العلميةِ والتأنيثِ بالتاء لفظا أو تقديرا ، أما لفظا فنحو فاطمة ، و إنما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ، ولزوم علامة التأنيث فى لفظه ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العَلَامة ، فالتاء فيه بمنزلة الألف فى حُبْلى وصَحْرَاء ، فأثرت فى منع الصرف ، بخلافها فى الصفة ، وأما تقديرا ففى المؤنث المسمى فى الحال ، كسُعَاد وزَيْنَب ، أو فى الأصل كعَنَاق اسمَ رجل ، أقاموا فى ذلك كله تقديرَ التاء مقامَ ظهورها .

إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا ، أى سواء كان مؤنثا فى المعنى أم لا ، زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ، ساكِنَ الوسَطِ أم لا ، إلى غير ذلك مما سيأتى ، نحو عائشة وطَلْحة وهِبَة ، وأما المؤنث المعنوى فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، نحو زَيْنَب وسُعَاد ؛ لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث ، أو محرَّكَ الوسط كسَقَر ولَظَى ؛ لأن الحركة قامت مقام الرابع ، خلافا لابن الأنبارى ، فإنه جعلَهُ ذا وجهين . وما ذكره فى البسيط من أن سَقَرَ ممنوعُ الصرف باتفاق ليس كذلك ، أو يكون أعجميا كجُورَ ومَاهَ اسْمَىْ بلدين ؛ لأن العُجْمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع ، و إن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف و إنما أَثَّرَتْ تحتمَ المنع ؛ وحكى بعضهم فيه خلافا ؛ فقيل : إنه كهِنْد فى جواز الوجهين ، أو منقولا من مذكر نحو « زيد » إذا سمى به امرأة ؛ لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عَادَلَ خفة اللفظ ، هذا مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب عيسى بن عُمَر والجرمى والمبرد إلى أنه ذو وجهين ، واختلف النقل عن يونس .

وأشار بقوله « وجهان فى العادم تذكيرا - إلى آخر البيت » إلى أن الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهِنْد ودَعْد يجوز فيه الصرف ومنعه ، والمنعُ أحقُّ ؛ فمن صَرَفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاوَمَتْ أحد السببين ، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة ، وقد جمع بينهما الشاعرُ فى قوله :

٩٧٩ — لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِى الْعُلَبِ

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ما ذكره من أن المنع أحَقُّ هو مذهب الجمهور ، وقال أبو على : الصرف أفْصَحُ ، قال ابن هشام : وهو غلط جَلِىٌّ ، وذهب الزجاج - قيل والأخفش - إلى أنه متحتم المنع . قال الزجاج : لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماعُ علتين يمنعان الصرف ، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسمَ بلدةٍ لا يجوز صرفه ، نحو « فَيْدَ » لأنهم لا يرددون(١) اسم البلدة على غيرها ؛ فلم يكثر فى الكلام ، بخلاف هند .

الثانى : لا فرق بين ما سُكُونُه أصْلِى كهِنْدَ ، أو عارض بعد التسمية كفَخْذ ، أو الإعلالِ كدَار .

الثالث : قال فى شرح الكافية : وإذا سميت امرأة بِيَدٍ ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز فى هِنْد ، ذكر ذلك سيبويه ، هذا لفظه ، وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع ، وبه صرح فى التسهيل ؛ فقول صاحب البسيط فى يَدٍ « صرفت بلا خلاف » ليس بصحيح .

الرابع : إذا صغر نحو هِنْدَ ويَدٍ تحتم منعه ؛ لظهور التاء ، نحو هُنَيْدَة ويُدَيَّة ،

(١) مراده بقوله « لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها » أن الاشتراك اللفظى فى أسماء البلدان قليل ؛ فهم لا يطلقون اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا ، بخلاف الأناسى ، فإن الاشتراك فى أسمائهم كثير .

فإن صغر بغير تاء نحو حُرَيْب ــ وهى ألفاظ مسموعة ــ انصرف .

الخامس : إذا سمى مذكر بمؤنثٍ مجردٍ من التاء ، فإن كان ثلاثيا صُرِف مطلقا ، خلافا للفراء وثعلب ؛ إذ ذهبا إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فَخِذ أم سكن نحو حَرْب ، ولابن خروف فى المتحرك الوسط ــ وإن كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سُعَاد ، أو تقديرا كاللفظ نحو جَيَل مخفف جَيْأَل اسم للضبع بالنقل ــ منع من الصرف .

السادس : إذا سمى رجل ببنتٍ أو أُخت صُرِف عند سيبويه وأكثر النحويين ؛ لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جِبْتٍ وسُحْت ، قال ابن السراج : ومِنْ أصحابنا مَنْ قال إن تاء بِنْتٍ وأُخْتٍ للتأنيث وإن كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف فى المعرفة ، ونقله بعضهم عن الفراء . قلت : وقياسُ قولِ سيبويه أنه إذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين فى هند .

السابع : كان الأولى أن يقول « بتاء » بدل قوله « بهاء » ؛ فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء ، والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف ، وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال « عَلاَمَةُ التأنيثِ تَاءٌ أو ألف » ، وكأنه إنما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت ، وكذا فعل فى التسهيل .

الثامن : مُرَاده بالعار فى قوله « وشرط منع العار » العارى من التاء لفظا ، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة .

* * *

(وَالْعَجَمِىُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ)

أى مما لاينصرف ما فيه فَرْعِيَّةُ المعنى بالعلمية وفَرْعِيَّةُ اللفظِ بكونه من الأوضاع العجمية ، لكن بشرطين : أى يكون عجمىّ التعريف ، أى يكون علما فى لغتهم ، وأن

يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك نحو إبراهيم و إسماعيل و إسْحَاق ، فإن كان الأسمُ عجميّ الوضع غير عجمى التعريف انْصَرَفَ كاجَام إذا سمى به رجل ؛ لأنه قد تُصُرِّفَ فيه بنقله عما وضعته العجم له ، فألحق بالأمثلة العربية ، وذهب قوم منهم الشلوبين وابنُ عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداء كَبُنْدَار ، وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسمُ علما فى لغة العجم ، وكذا ينصرف العلم فى العجمة إذا لم يزد على الثلاثة ، بأن يكون على ثلاثة أحرف ؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تُبْنَى عليه الآحاد العربية ، ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نُوحٍ ولُوطٍ ، والمتحرك نحو شَتَر ولَمَك .

قال فى شرح الكافية : قولا واحدا فى لغة جميع العرب ، ولا التفات إلى مَنْ جعله ذا وجهين مع السكون ، ومتحتم المنع مع الحركة ؛ لأن العجمة سبب ضعيف ، فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة ، قال : وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن بَرْهَان وابن خروف ، ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ، ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا لوجد فى بعض الشَّوَاذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة ، اه .

قلت : الذى جَعَلَ ساكن الوسط على الوجهين هو عيسى بنُ عمر ، وتبعه ابن قتيبة والجرجانى .

ويتحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال ؛ أحدها : أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقا ، وهو الصحيح ، الثانى : أن ما تحرك وَسَطُه لا ينصرف ، وفيما سكن وسطه وجهان ، الثالث : أن ما تحرك وسطه لا ينصرف ، وما سكن وسطه ينصرف ، وبه جزم ابن الحاجب .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قوله « زَيْدٍ » هو مصدر زَادَ يَزِيدُ زَيْداً وَزِيادَةً وزَيَدَاناً .

الثانى : المراد بالعجمى ما نُقِلَ من لسان غير العرب ، ولا يختص بلغة الفُرْس .

الثالث : إذا كان الأعجمى رُبَاعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء .

الرابع : تُعْرَف عُجْمَة الاسم بوجوه ؛ أحدها : نقل الأئمة ، ثانيها : خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم ، ثالثها : عُرُوُّه من حروف الذَّلاَقة وهو خماسى أو رباعى ، فإن كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عَسْجَد ، وهو قليل . وحروف الذلالة ستة يجمعها قولك « مر بنفل » . رابعها : أن يجتمع فيه من الحروف مالا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قَجْ وجَقْ ، والصاد والجيم نحو صَوْلَجَان ، والكاف والجيم نحو اسكرجة ، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نَرْجِس ، والزاى بعد الدَّال نحو مُهَنْدِز .

* * *

(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى)

أى مما يمنع الصرفَ مع العلمية وزنُ الفعل ، بشرط أن يكونَ مختصا به أو غالبا فيه .

والمراد بالمختص : ما لاَ يوجَدُ فى غير فِعْلٍ إلا فى نادر أو عَلَمٍ أو أعْجَمِىٍّ ، كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوَعَة كتعَلَّمَ ، أو بهمزة وَصْل كانطَلَق ، وما سوى أفعلُ و نَفعَلُ و تَفعل و يَفعَل من أوزان المضارع ، وما سلمت صيغته من مَصُوغ لما لم يُسَمَّ فاعله و بناء فعَّل وما صيغ للأمر من غير فَاعَلَ والثلاثى ، نحو انطَلِقْ ودَحْرِجْ ، فإذا سمى بهما مجردَيْنِ عن الضمير قيل هذا إنطَلِقُ ودَحْرِجُ ، ورأيت إنطَلِقَ ودَحْرِجَ ، وَمررت بإنْطَلِقَ ودَحْرِجَ ، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختصُّ بالفعل ، والاحتراز بالنادر من نحو دُئِلٍ لدُوَيْبَّة ، ويَنْجَلِبٍ لِخَرَزَةٍ وتُبَشِّرٍ لطائر ، و بالعلم

منْ نحو خَضَّم بالمعجمتين لرجل ، وشَمَّر لفرس ، و بالأعجمى من بَقّم و إستبرق ، فلاَ يمنع وجْدَانُ هذه الأسماء اختصاصَ أو زانها بالفعل ؛ لأن النادِرَ والعجمى لاحكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل ، فالاختصاص باقٍ .

والمراد بالغالب : ما كان الفعلُ بهِ أولى ، إما لكثرته فيه كإثمِدٍ و إصْبَعٍ وأُبلُم فإن أوزانها تقلُّ فى الاسم وتكثر فى الأمر من الثلاثى ، و إما لأن أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دونَ الاسم كأَفْكَلٍ وأَكْلُبٍ ؛ فإن نظائرهما تكثر فى الأسماء والأفعال ، لكن الهمزة من أفْعَل وأفْعُل تدل على معنى فى الفعل نحو أذْهَبُ وأكْتُبُ ، ولا تدل على معنى فى الاسم ، فكأن المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بأحدهما من الأسماء .

وقد يجتمع الأمران نحو يَرْمِعٍ وتَنْضُبُ ؛ فإنهما كإثمد فى كونه على وزن يكثر فى الأفعال و يقل فى الأسماء ، وكأفكلٍ فى كونه مفتتحا بما يدل على معنًى فى الفعل دون الاسم .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال : «أو ما أصله الفعل» كما فعل فى الكافية « أو ما هو به أولى » كما فى شرحها والتسهيل أجْوَدُ من التعبير عنه بالغالب .

الثانى : قد فهم من قوله « يخص الفعل أو غالب » أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف ، نحو ضَرَبَ ودَحْرَجَ ، خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه ، تمسكا بقوله :

٩٨٠ — أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطلاَّعُ الثَّنَايَا [مَتَى أَضَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي]

ولا حجة فيه ؛ لأنه محمول على إرادة « أنا ابن رَجُلٍ جَلاَ الأمور وجَرَّبَهَا » فـ«جَلاَ» جملة من فعل وفاعل ؛ فهو محكى لا ممنوع من الصرف ، كقوله :

نُبِّئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ [ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمُ فَدِيدُ]

والذى يدل على ذلك إجماعُ العربِ على صرف كَعْسَبِ اسمَ رجل مع أنه منقول من « كَعْسَب » إذا أسرع . وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يُحْكى مُسَمًّى به وإن كان غير مسندٍ إلى ضمير ، متمسكا بهذا البيت .

ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى ، قال : الأمثلة التى تكون للأسماء والأفعال إن غَلَبَت للأفعال فلا تُجْرِهِ فى المعرفة نحو رجل اسمه « ضَرَبَ » فإن هذا اللفظ وإن كان اسما للعَسَل الأبيض هو أشْهَرُ فى الفعل ، وإن غلب فى الاسم فأجْرِهِ فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحَجَرٍ لأنه يكون فِعْلاً تقول « حَجَرَ عليه القاضى » ولكنه أشهرُ فى الاسم .

الثالث : يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان ؛ أحدهما : أن يكون لازما ، الثانى : أن لايخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم ؛ فخرج بالأول نحو امرىء فإنه لو سمى به انصرف وإن كان فى النصب شبيها بالأمر من عَلِمَ ، وفى الجر شبيها بالأمر من ضرب ، وفى الرفع شبيها بالأمر من خَرَجَ ؛ لأنه خالف الأفعال بكون عينِهِ لاتلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة . وخرج بالثانى نحو «رُدَّ ، وقيل» فإن أصلهمارُدِدَ وقُوِلَ ، ولكن الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى مشابهة بُرْدٍ وفِيلٍ ، فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلى ، ولو سميت رجلا بأُلْبُب بالضم جمع لُبٍّ لم تصرفه ؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل ، وحكى أبو عثمان عن أبى الحسن صرفه لأنه بايَنَ الفعل بالفك . وشمل قولنا « إلى مثالٍ هو للاسم » قسمين ؛ أحدهما : ماخرج إلى مثال غير نادر ، ولا إشكال فى صرفه نحو «رُدَّ ، وقِيلَ» والآخر ماخرج إلى مثال نادر ، نحو « انْطَلْقَ » إذا سكنت لامه ، فإنه خرج إلى مثالِ إنْقَحْل[1] ، وهو نادر ، وهذا فيه خلاف ، وجوز فيه ابن خروف

(١) الإنقحل -- بوزن جردحل -- الرجل الذى يبس جلده على عظمه ، وتقول: قحل الرجل -- على وزان فرح -- فهو قحل مثل شهم وقحل مثل فرح

الصرفَ والمنعَ ، وقد فُهم من ذلك أن مادخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم نحو يَزِيد امتنع صرفه .

الرابع : اختلف فى سكون التخفيف العارض بعدالتسمية نحو ضُرْبَ بسكون العين مخففامن ضُرِبَ المجهول ؛ فذهب سيبويه [إلى] أنه كالسكون اللازم فينصرف ، وهواختيار المصنف ، وذهب المازنى والمبرد ومَنْ وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف ، فلو خفف قَبْلَ التسمية انصرف قولا واحداً .

* * *

(وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لإلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ)

أى ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرفَ مع العلمية؛لشبهها بألف التأنيث من وجهين؛ الأول : أنها زائدة ليست مُبْدَلَة من شىء ، بخلاف الممدودة فإنها مبدلةمن ياء ، والثانى أنها تقع فى مثال صالح لألف التأنيث نحو أرْطًى فإنه على مثال سَكْرَى ، وعِزْهًى فهو على مثال ذِكْرَى ،بخلاف الممدودة نحو عِلْبَاء ، وشبه الشىء بالشىء كثيرا ما يُلْحِقُه به كحَامِيم اسمَ رجلٍ فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهَابِيلَ فى الوزن والامتناع من الألف واللام ، وكحَمْدُونَ عند أبى على ، حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة . يَرَى أن حَمْدُون وشبهه من الأعلام المزيد فى آخرها واوٌ بعد ضمة ونونٌ لغير جَمْعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية ، بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما ، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : كان ينبغى أن يقيد الألفَ بالمقصورةصريحاأو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال :

وألِفُ الإلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعْ كعَلْقَى أنْ ذَا عَلَمِيَّةٍ وَقَعْ

الثانى : حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قَبَعْثَرَى ، ذكره بعضهم .

* * *

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ)
(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إذا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ)

أى يمنع من الصرف اجتماعُ التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء :

أحدها : فُعَلُ فى التوكيد ، وهو جُمَعُ وكُتَعُ وبُصَعُ وبُتَعُ ؛ فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية . هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور. وقيل : بالعلمية ، وهو ظاهر كلامه هنا ، وردّه فى شرح الكافية وأبطله ، وقال فى التسهيل : بشبه العلمية أو الوصفية .

قال أبو حيان: وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جُمَعَ لا أعرف له فيه سَلَفا.

ومَعْدُولَةٌ عن فَعْلَاوات فإن مفردانها جَمْعاء وكَتْعاء وبَصْعاء وبَتْعاء ، وإنما قياسُ فَعْلَاء إذا كان اسما أن يجمع على فَعْلَاوَات كصَحْرَاء وصَحْرَاوَات ؛ لأن مذكره جمع بالواو والنون ، فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء ، وهذا اختيار الناظم . وقيل : معدولة عن فُعْل لأن قياس أفْعَلَ فَعْلَاء ، أن يُجْمَع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حُمْر فى أحْمَرَ وحَمْرَاء وهو قول الأخفش والسيرافى ، واختاره ابن عصفور . وقيل : إنه معدول عن فَعَالِىّ كصَحْرَاء وصَحَارِىّ ، والصحيح الأول:لأن فَعْلَاء لا يجمع على فُعْلٍ إلا إذا كان مؤنثاً لأفْعَلَ صفةً كَحَمْرَاء وصَفْرَاء ، ولا على فَعَالِىّ إلا إذا كان اسماً محضاً لامذكر له كصَحْرَاء ، وجَمْعَاءُ ليس كذلك .

الثانى : عَلَمَ المذكر المعدول إلى فُعَلٍ ، نحو عُمَر وزُفَر وزُحَل ومُضَرَ وثُعَل وهُبَل

وجُشَم وقُثَم وجُمَح وقُزَح ودُلَف ؛ فعُمَر : معدول عن عامر ، وزُفَر : معدول عن زافِر وكذا باقيها . قيل : وبعضها عن أفعَلَ وهو ثُعَلَ . وطريقُ العلم بعَدْل هذا النوع سماعُه غيرَ مصروف عاريا من سائر الموانع ، وإنما جُعل هذا النوعُ معدولا لأمرين ؛ أحدهما : أنه لو لم يقدر عَدْله لزم ترتيب المنع على علة واحدة ؛ إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية ، والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل ؛ فجعل عُمَر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا ، وكذا باقيها ، وذكر بعضهم لعدله فائدتين ؛ إحداهما لفظية وهي التخفيف ، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية ؛ إذ لو قيل « عامر » لتوهم أنه صفة .

فإن وَرَد فُعَل مصروفا وهو عَلَم علمنا أنه ليس بمعدول ، وذلك نحو أُدَدٍ ، وهو عند سيبويه من الودّ فهمزته عن واو ، وعند غيره من الأد وهو العظيم فهمزته أصلية .

فإن وجد فى فُعَلَ مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طُوًى فإن منعه للتأنيث والعلمية ونحو تُتَل اسم أعجمى فالمانع له العجمة والعلمية عند مَنْ يرى منع الثلاثى للعجمة ؛ إذ لاوجه لتكلف تقدير العدل مع إمكان غيره .

ويلتحق بهذا النوع ما جُعِلَ علما من المعدول إلى فُعَل فى النداء كغُدَر وفُسَق ، فحكمه حكم عُمَر .

قال المصنف : هو أحق من عُمَر بمنع الصرف ؛ لأن عَدْلَه محقق ، وعدل عُمَر مقدر ، اهـ . وهو مذهب سيبويه . وذهب الأخفش وتبعه ابن السِّيدِ إلى صرفه .

الثالث : سَحَر إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه ؛ فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرفٌ لايتصرف ولا ينصرف ، نحو جئتُ يوم الجمعةِ سَحَرَ ، والمانع له من الصرف العدلُ والتعريفُ ، أما العدل فعن اللفظ بأل فإنه كان الأصل أن يعرف بها ، وأما التعريف فقيل : بالعلمية ؛ لأنه جعل علما لهذا الوقت

وهذا ما صرح به فى التسهيل . وقيل : بشبه العلمية ؛لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعَلَم وهو اختيار ابن عصفور ، وقوله هنا « والتعريف » يومئ إليه ؛ إذ لم يقل والعلمية ، وذهب صدر الأفاضل ــ وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى ــ إلى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف .

قال فى شرح الكافية : وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن ما ادّعاه ممكن وما ادّعيناه ممكن ، لكن ما ادّعيناه أولى ؛ لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه ، لأن الممنوع الصرف باقٍ على الإعراب ، بخلاف ما ادّعاه ؛ فإنه خروج عن الأصل بكل وجه .

الثانى : أنه لو كان مبنيا لكان غيرُ الفتح أولى به ؛ لأنه فى موضع نصب ، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب ، كما اجتنبت فى قَبْلُ و بعدُ والمنادى المبنى

الثالث : أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين فى قوله :

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا [فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ]

لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا ، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه فى بعض المواضع ، وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية ، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف .

فلو نكر سَحَرُ وجب التصرف والانصراف ، كقوله تعالى « نجيناهُمْ بِسَحَرٍ نعمة من عندنا » اهـ .

وذهب السهيلى إلى أنه معرب ، و إنما حذف تنوينه لنية الإضافة ، وذهب الشلو بين الصغير إلى أنه معرب ، و إنما حذف تنوينه لنية أل ، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف . والصحيح ما ذهب إليه الجمهور .

﴿ تنبيه ﴾ نظير سَحَرَ فى امتناعه من الصرف أمْسِ عند بنى تميم ؛ فإن منهم من يُعْرِبه فى الرفع غير منصرف ، و يبنيه على الكسر فى النصب والجر ، ومنهم من يُعْرِبه إعرابَ ما لا ينصرف فى الأحوال الثلاث ، خلافا لمن أنكر ذلك ،وغير بنى تميم يبنونه

على الكسر . وحكى ابن أبي الربيع أن بنى تميم يُعْرِبونه إعرابَ مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط . وزعم الزجاجُ أن من العرب مَنْ يبنيه على الفتح ، واستشهد بقول الراجز :

٩٨١ - إنّى رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أمْسَا [عَجَائزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا]

قال في شرح التسهيل : ومُدَّعاهُ غيرُ صحيح ؛ لامتناع الفتح فى موضع الرفع ، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في « أمْسَا » فتحُ إعراب ، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق أن لا يُعَول عليه . اهـ ، ويدل للاعراب قولُه :

٩٨٢ - اعْتَصِمْ بِالرَّجَاء إنْ عَنَّ بأسُ وَتَنَاسَ الذِى تَضَمَّنَ أمْسُ

وأجاز الخليلُ في « لقيتُهُ أمْسِ » أن يكون التقدير بالأمسِ ، فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة إعراب . قال فى شرح الكافية : ولا خلاف فى إعراب أمس إذا أضيف ، أو لُفِظَ معه بالألف واللام ، أو نكر ، أو صُغِّرَ ، أو كُسِّرَ .

(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالِ عَلَماً * مُؤَنَّثاً) أى مطلقا فى لغة الحجازيين ؛ لشبهه بنَزَالِ وَزْناً وتعريفا وتأنيثاً وعَدْلا . وقيل : لتضمنه معنى هاء التأنيث ، قاله الربعى . وقيل : لتوالى العِلَل ، وليس بعد منع الصرف إلا البناء ، قاله المبرد ، والأول هو المشهور ، تقول : هذه حَذَامِ وَوَبَارِ ، ورأيت حَذَامِ وَوَبَار ، ومررت بحَذَامِ وَوَبَار . ومنه قوله :

٩٨٣ - إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا فإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

(وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا) وعُمَر وزُفَر (عِنْدَ تَمِيم) أى ممنوع الصرف للعَلَمية والعَدْل عن فاعلة ، وهذا رأى سيبويه .

وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعنوى كزينب ، وهو أقوى على مالا يخفى .

وهذا فيما ليس آخره راء ، فأما نحو وَبَارِ وظَفَارِ وسَفَارِ فأَكْثَرُهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز ؛ لأن لغتهم الإمالة ، فإذا كسروا توصَّلوا إليها ، ولو منعوه الصرفَ لامتنعت .

وقد جمع الأعشى بين اللغتين فى قوله :

٩٨٤ – وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارِ فَهَلَكَتْ جَهْرَةً وَبَارُ

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : أفهم قوله « مؤنثا » أن حَذَامِ وبابه لو سمى به مذكر لم يُبْنَ ، وهو كذلك ، بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره ، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثا لإرادتك به ما عدل عنه ، فلما زال العَدْلُ زال التأنيث بزواله .

الثانى : فَعَالِ يكون معدولا وغير معدول ؛ فالمعدول إما عَلَم مؤنث كحَذَامِ وتقدم حكمه ، وإما أمر نحو نَزَالِ ، وإما مصدر نحو حَمَادِ ، وإما حال نحو :

٩٨٥ – [وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المحلَّقِ شَرْبَةً]
وَالخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادِ

وإما صفة جارية مجرى الأعلام ، نحو حَلَاقِ للمنية ، وإما صفة ملازمة للنداء ، نحو فَسَاقِ ؛ فهذه خمسة أنواع كُلُّها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث ، فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعَنَاقِ ، وقد يجعل كصَبَاحِ(١) ، وإن سمى به مؤنث فهو كحَذَامِ ، ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ ، وغيرُ المعدول يكون اسما كجَنَاحِ ، ومصدراً

(١) قوله كعناق يريد أنه معرب ممنوع من الصرف ، وقوله كصباح يريد أنه معرب مصروف ، وقوله فيما بعد كحذام يريد أنه مبنى على الكسر عند أهل الحجاز ومعرب غير منصرف عند بنى تميم ، كما تقدم بيانه .

نحو ذَهَاب ، وصفة نحـو جَوَاد ، وجنسا نحـو سَحَاب ، فلو سمى بشىء من هذه مذ كرٍ انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثا كعَنَاق .

* * *

(وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا)

وذلك الأنواع السبعة المتأخرة ، وهى : ما امتنع للعَلَمية والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين ، أو التأنيث بغير الألف ، أو العُجْمة ، أو وزن الفعل ، أو ألف الإلحاق ، أو العَدْل . تقول : ربَّ مَعْدى كَرِبٍ وعِمْرَانٍ وفاطِمَةٍ وزينبٍ وإبراهيمٍ وأحمدٍ وأرْطًى وعُمَرٍ لقيتُهم ؛ لذهاب أحد السببين وهو العلمية .

وأما الخمسة المتقدمة ــ وهى ما امتنع لألف التأنيث ، أو للوصف والزيادتين ، أو للوصف ووزن الفعل ، أو للوصف والعَدْل ، أو للجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مفاعيل ــ فإنها لا تُصْرف نكرةً ؛ فلو سمى بشىء منها لم ينصرف أيضاً ، أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية فى منع الصرف ، ووَهِمَ من قال فى « حَوَّاء » امتنع للتأنيث والعَلَمية ، وأما ما فيه الوصفَ مع زيادتى فَعْلاَن ، أو وزن أفعل فلأن العلمية تخلُفُ الوصفَ فيصير منعه للعلمية والزيادتين ، أو للعلمية ووزن أفعل ، وأما ما فيه الوصف والعدل ــ وذلك أُخَرُ وفُعَالُ ومَفْعَلُ نحو أُحَادَ ومَوْحَدَ ــ فمذهبُ سيبويه أنها إذا سمى بها امتنعت من الصرف للعَلَمية والعدل .

قال فى شرح الكافية : وكلُّ معدولٍ سمى به فعدلُه باقٍ ، إلا سَحَرَ وأمْسِ فى لغة بنى تميم ، فإن عدلهما يزول بالتسمية فيصرفان ، بخلاف غيرهما من المعدولات ؛ فإن عدله بالتسمية باقٍ ؛ فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عـددا كان أو غيره ، هذا هو مذهب سيبويه ، ومن عَزَا إليه غيرَ ذلك فقد أخطأ وقَوَّلَهُ ما لم يَقُلْ ، وإلى هذا أشرتُ بقولى :

وَعَدْلُ غَيْرِ سحَرٍ وَأَمْسِ فِى تَسْمِيَةٍ تَعرِضُ غَيْرُ مُنْتَفِى

وذهب الأخفش وأبو على وابن بَرْهَان إلى صرف العدد المعدول مسمى به ، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى . هذا كلامه بلفظه . وأما الجمع المشبه مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ فقد تقدم الـكلامُ على التسمية به .

وإذا نكر شىء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً ، أما ذو ألف التأنيث فللألف . وأما ذو الوصف مع زيادتى فَعْلَان أو مع وزن أَفْعَلَ أو مع العدل إلى فُعَالَ أو مَفْعَلَ فلأنها لمـا نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرفَ لشبه الوصف مع هذه العلل . هذا مذهب سيبويه ، وخالف الأخفش فيباب سَكرَان فصرفه

وأما باب أَحْمَرَ ففيه أربعة مذاهب؛الأول : منع الصرف، وهو الصحيح، والثانى : الصرف ، وهو مذهب المبرد والأخفش فى أحـد قوليه ، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط ، قال فىشرح الـكافية:وأكثر المصنفين لايذكرون إلا مخالفته،وذِكرُ موافقته أولى لأنها آخِرُ قوليه . والثالث : إن سمى بأحمر رجل أَحْمَرُ لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمى به أسود أو نحوه انصرف ، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري . والرابع : أنه يجوز صرفه وترك صرفه ، قاله الفارسىُّ فى بعض كتبه .

وأما المعدول إلى فُعَالَ أو مَفْعَلَ فمن صرف أَحْمَرَ بعد التسمية صرفه ، وقد تقدم الخلاف فىالجمع إذا نكر بعد التسمية .

﴿تنبيه﴾ : إذاسمى بأفعل التفضيل مجردا من« مِنْ » ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع ، كما قاله فى شرح الـكافية . قال : لأنه لايعود إلى مثل الحال التى كان عليها إذا كان صفة ، فإن وصفيّته مشروطة بمصاحبة « مِنْ » لفظاً أو تقديراً ، اهـ . فإذا سمى به مع « مِنْ » ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا ، وكلام الـكافية وشرحها يقتضى إجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه .

(وَمَا يَـكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصا فَفِى إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِى)

يعنى أن ما كان منقوصا من الأسماء التى لاتنصرف سواء كان من الأنواع السبعة

التى إحدَى عِلتيها العلمية، أو من الأنواع الخمسة التى قبلها ـ فإنه يُجْرَى مُجْرَى جَوَارٍ وغَوَاش ، وقد تقدم أن نحو جَوَار يلحقه التنوين رفعا وجرا ؛ فلا وجه لما حَمَلَ عليه المرادى كلامَ الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة ؛ لأن حكم المنقوص فيهما واحد ؛ فمثاله فى غير التعريف أُعَيْمٍ تصغير أعْمَى ، فإنه غير منصرف للوصف والوزن ، ويلحقه التنوين رفعاً وجراً ، نحو « هذا أُعَيْمٍ ، ومَرَرْتُ بأعَيْمٍ ، ورأيتُ أعَيْمِىَ » والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جَوَار ، وهذا لاخلاف فيه . ومثاله فى التعريف « قَاضٍ » اسمَ امرأة ؛ فإنه غيرُ منصرفٍ للتأنيث والعلمية ، و « يُعَيلٍ » تصغير يَعْلَى « ويَرْمٍ » مسمى به ؛ فإنه غيرُ منصرفٍ للوزن والعلمية . والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة ، وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى إلى أن نحو « قاض » اسمَ امرأة و « يُعَيلٍ ، ويَرْمٍ » يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة ؛ فيقولون « هذا يُعَيْلى ، ويَرْمى، وقَاضى ، ورأيتُ يُعَيْلِىَ، ويَرْمِىَ ، وقَاضِىَ ، ومررتُ بيُعَيْلِىَ ويَرْمِىَ وقَاضِىَ » واحتجوا بقوله .

٩٨٦ — قَدْ عَجِبَتْ مِنِّى ومِنْ يُعَيْلِيَا لما رَأتْنِى خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمولٌ على الضرورة كقوله :

٩٨٧ [فَلَوْ كانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلًى هجوتُهُ] ولكنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

* * *

(وَلاضْطِرَارٍ أوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ * ذُو الْمَنْعِ)

بلا خلاف، مثالُ الضرورة قوله :

٩٨٨ — وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ
فَقَالَتْ : لَكَ الوَيلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِى

وقوله :

٩٨٩ — وَأتَاهَا أُحَيْمِرٌ كَأخِى السَّهْـ
ـمِ بِعَضْبٍ فَقَالَ : كُونِى عَقِيراً

وقوله :

٩٩٠ — تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ
[تَحَمَّلْنَ بِالْعَلْيَاءِ مِنْ فَوْقِ(١) جُرْثُمِ]

وهو كثير ، نعم اختلف فى نوعين ؛ أحدهما : ما فيه ألف التأنيث المقصورة ، فمنع بعضهم صرفه للضرورة ، قال : لأنه لا فائدة فيه ؛ إذ يزيد بقدر ما ينقص ، ورد بقوله :

٩٩١ — إِنِّ مُقَسِّمُ مَا مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ
جُزْءاً لِآخِرَتِي وَدُنْياً تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابى بتنوين دُنْياً . وثانيهما : « أَفْعَلُ مِن » منع الكوفيون صرفه للضرورة، قالوا : لأن حذف تنوينه لأجل «من» فلا يجمع بينهما ، ومذهب البصريين جوازه ؛ لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأَحْمَرَ لا « من » بدليل صرف « خَيْرٍ منه ، وشر منه » لزوال الوزن .

ومثالُ الصرف للتناسب قراءةُ نافع والكسائى « سَلاَسِلاً وأغلالاً وسعيراً » « قواريراً قواريراً » وقراءة الأعمش بن مهران « ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونَسْراً » .

﴿ تنبيه ﴾ : أجاز قوم صرفَ الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختياراً ، وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة ، قال الأخفش : وكأن هذه لغة الشعراء ؛ لأنهم اضطروا إليه فى الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام .

(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ) أى للضرورة ،أجاز ذلك الكوفيون والأخفش

---

(١) هذا البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد وقع الشاهد صدر بيت لامرىء القيس ، وعجزه :

* سوالك نقب بين حزمى شعبعب *

كما وقع صدر بيت لسحيم بن وثيل عبد بنى الحسحاس ، وصدره :

* تحملن من جنبى شرورى غواديا *

والفارسى ، وأباه سائر البصريين ، والصحيحُ الجواز ، واختاره الناظمُ لثبوت سماعه ، من ذلك قولُه :

٩٩٢– وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلاَ حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِى مَجْمَعِ

وقوله :

٩٩٣ — وَقَائِلَة : مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ؟

وقوله :

٩٩٤ — طَلَبَ الأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ
بِشَبِيبَ غَائِلَةُ النُّفُوس غَدُورُ

وأبيات أخر .

﴿ تنبيه ﴾ : فَصَل بعضُ المتأخرين بين ما فيه عَلَمية فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين ، و بين ماليس كذلك فصرَفه ، ويؤيده أن ذلك لم يُسْمَع إلا فى العلَم ، وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى(١) منع صرف المنصرف اختيارا .

﴿ خاتمة ﴾ : قال فى شرح الكافية : ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام : ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا ، وما لا ينصرف مكبرا و ينصرف مصغرا ، ومالا ينصرف مصغرا و ينصرف مكبرا ، وما يجوز فيه الوجهان مكبرا و يتحتَّمُ منعه مصغرا .

فالأول نحو بَعْلبَكّ وطَلْحَة وزَيْنَب وحَمْراء وسَكْرَان و إسْحَاق وأحْمَر و يَزِيد، مما لا يعدم سبب المنع فى تكبير ولا تصغير .

والثانى نحو عُمَر وشَمَّر وسِرْحَان وعَلْقَى وجَنَادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع ؛ فإن تصغيرها عُمَيْر وشُمَيْمِر(٢) وسُرَيْحِين وعُلَيْقِى وجُنَيْدِل بزوال مثال العَدْل ووزن

(١) كذا ، وأحمد بن يحيى هو ثعلب نفسه (٢) وقع فى عامة نسخ الكتب « شمير ».

الفعل وألفى سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير .

والثالث نحو تِحِلِّئٍ وتَوَسُّطٍ وتُرْتُبٍ وتِهِبِّط أعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سببُ المنع ، فإن تصغيرَها تُحَيْلِئٌ وتُوَيْسِطُ وَتُرَيْتِبُ وتُهَيْبِطُ على وزن مضارع بَيْطَرَ ، فالتصغير كَمَّلَ لها سببَ المنع فمنعت من الصرف فيه ، دون التكبير ؛ فلو جىء فى التصغير بياء مُعَوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل .

والرابع نحو هِنْد وهُنَيْدَة ، فلك فيه مكبرا وجهان ، وليس لك فيه مصغرا إلا منع الصرف ، والله أعلم .

قد تم ـ بحول الله تعالى ومعونته ـ الجزء الثانى من شرح أبى الحسن الأشمونى

على ألفية ابن مالك ، ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ الجزء الثالث

مفتتحا بباب « إعراب الفعل » نسأله جلت قدرته أن

يعين على إتمامــه بمنه وفضله



الطبعة الأولى { صفر الخير ١٣٧٥ هـ
أكتوبر ١٩٥٥ م